

عصاح محمد سليمان

الهيئة العامة لمكتبة الأندلسية
رقم التصنيف
رقم التسجيل

أزمته الحكم في مصر

١٩٠٢ — ١٩١٩



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.L.)
Bibliothèque d'Alexandrie

الإهداء

إلى الذى يحب الفضيلة

وإلى الذى يكره الفضيله

إلى الشجاع الحر

وإلى التذلل الجبان

مقدمة

هذا كتاب « أزمة الحكم في مصر » وهو تحليل لشخصية مصر ورجالها وأحداثها والظروف التي مرت بها منذ سنة ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ولا بد من قراءته لكل من أراد أن يتزود بالثقافة والعلم أو يعرف حقيقة الحركة الوطنية .

ومهما كان من أمر هذا الكتاب . فقد توخيت فيه الصدق والأمانة ، فالصدق دائما أسلوب الفضيلة في الكتابة والضوء الذي ينير الصفحات . والأمانة هي الصفة التي يتحلى بها المؤلف ليكتب في جرأة وثقة دون خوف أو وجل .

والكريم هو الذي يكتب لله والعلم معتمداً على خلقه حتى يصدق عليه قول الله تعالى : إنك لعلي خلق عظيم .

ثورة سنة ١٩١٩

عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر إبان الحرب العالمية الأولى أصبحت هي صاحبة السلطة العليا في البلاد - فلما وضعت الحرب أوزارها وتقدم الشعب بمطالبه في الجلاء ، ورفضت السلطات البريطانية الاستجابة للشعور الوطني ثار الشعب ولم يأبه بالقوة البريطانية في ذلك الحين ، واستقبل رصاص الانجليز هاتفاً الاستقلال التام أو الموت الزمام، وفعلوا سقط الكثير ولكن روح الشعب لم تسقط. وكانت ثورة ١٩١٩ صورة واضحة لإيمان الشعب وحرمة وعزمه ، فقد اشترك في الثورة أبناء مصر جميعا - الأغنياء والفقراء، المتعلمون والجهال ، الموظفون والفلاحون ، الرجال والنساء . وكان يحدوهم هدف واحد هو الاستقلال .

ولكن - للأسف سرعان ما تمزقت عناصر هذا التماسك القوى أمام مطامع الإغماء - أو بمعنى آخر أمام بريق الحكم الذي راح يفرى القادة لثباتوا عليه وخلق بينهم طبقة من المستورزين تتسابق نحو السلطة والسلطان وهم في سبيل هذه الغاية نسوا الواجب الذي أنيط بهم والمسئولية التي ألغاها عليهم الشعب فأصبحوا وأمسوا ولا هدف لهم إلا كرسى الحكم ، فإذا ما جلمست عليه جماعة سرعان ما راحت تكد لها جماعة أخرى حتى تزيحها من مكانها . وهكذا انخرقت الثورة عن أغراضها وأرخت الستار على العمل لتحقيق الاستقلال أو العمل للحفاظ على الدستور ، فقد كان الزعماء والقادة يحققون الأناية التي ينفقدونها - وهم في سبيلهم إلى ذلك داسوا على أشرف الأوضاع - على كرامة الشعب وحرية - فلم تكن المشكلة

إذن الاحتلال أو الصالح العام بقدر ما كانت مشكلة أزمة الحكم في مصر وسنرى من منطق الأحداث صدق هذا القول .

° تصدد الجبهة الوطنية

في سنة ١٩٢١ بعد أن هدأت الثورة على أثر التبليغ البريطاني بدعوة مصر الدخول في مفاوضات لحل القضية المصرية - تألفت وزارة عدلى يكن (٢٧ مارس ١٩٢١) وكان هدفها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والاستقلال . وكان سعد زغلول حينئذ في باريس فعاد مسرعا ولما هرض عليه عدلى باشا الاشتراك في الوفد المصرى الذى سوف يسافر إلى لندن للمفاوضة اشترط أن تكون له رئاسة ذلك الوفد بحجة أنه زعيم البلاد وأنه الوكيل الشرعى عن الأمة وأن له وحده حق الكلام باسمها . إلا أن عدلى لم يوافق على ذلك فقد كان هو رئيس الحكومة وجريا على الأوضاع المتبعة يجب أن يكون رئيسا للوفد فلم يحدث أبداً فى أى مؤتمر سياسى إن كان رئيس الحكومة عضواً فى المؤتمر لا رئيسا له ، ولما عرض هذا الخلاف على الهيئة الوفدية أخذت برأى عدلى . ولكن سعد تمسك برأيه وأصر على أن يكون هو رئيس الوفد ثم أعلن عدم الثقة بالوزارة فانشق الوفد على نفسه واعترض محمد محمود وعلى علويه وغيرهما على سعد ، فاعتبرهم منشقين وهكذا بدأ الخلاف يأخذ طريقه إلى كتلة الآلة لتنقسم شيعا وأحزابا .

كانت القوى التى تحكم مصر ثلاث - الانجليز بحكم وجودهم الاستعمارى والملك أو السلطان أحمد فؤاد كما كان اسمه فى ذلك الحين ،

والزعماء الذين كانوا يتناوبون الحكم مع بعضهم كما تتناوب الفرق الرياضية الكرة . أما الشعب وهو صاحب الحق وصاحب النفوذ الشرعى فقد كان ضالاً بين هؤلاء - كان المفروض أن تكون له الكلمة العليا ولكن للأسف لم تكن له أى كلمة ، فقد لجأ الانجليز إلى الارهاب ولجأ السلطان إلى العبث بحقه بينما كان الزعماء يغررون به ، ومن ثم ضل الشعب وضاع .

نعود إلى أحداث التاريخ لنسك الخيط من أوله لنجد أن شقة الخلاف اتسعت بين عدلى وسعد - فعلى يريد أن يحكم ويفاوض الانجليز وإن الانسان ليتساءل : كيف يجوز لمحام أن يدافع عن رجل دون أن يملك التوكيل الشرعى ؟ ولكن عدلى أغفل حق الشعب وزعم نفسه رئيسا للحكومة لم يوله الشعب حق الوكالة وراح يفاوض الانجليز - وهو بهذا قد أضر كثيراً بقضية البلاد ، لأن الانجليز استضعفوه حينما عرفوا أنه لا يملك الأوراق التى تخوله الكلام باسم



الملك أحمد فؤاد

الشعب وكان الأولى بـعدلى وقد أغتصب الحكم حيث لا يملك الأغلبية ألا يحكم أو أن يترك الحكم على الفور كما كان الأولى به ألا يفاوض بتاتا كيلا تعتبر مفاوضته اعتراف بحق لا حق للانجليز فيه . وإذا كان عدلى مسئولاً فى اغتصاب الحكم وافساد الأداة السياسية ، فإن سعد هو الآخر لا يقل عنه مسئولية - بل ربما كانت

مستوليته أكبر لأنه ينزعم البلاد وخطأ الزعيم يكون أكثر نجسامة في نتيجته ويعود على الشعب بخسارة مؤكدة . وهو في موقفه المعارض لعدلى أضعف الجانب المصرى كله في مفاوضاته وأعطى فرصة للمستعمر لكي يثبت سلطانه من جراء انقسام الشعب . كان الأول يسعد أن يشد من أزر عدلى لأن أى مكسب يعود به المفاوض المصرى إنما يعود على الوطن ، ولكن شهوة السلطان أعمت الزعيمين .

وبعد هذا الانقسام عرفت مصر الحزبية - فقد كان هذا الانقسام بداية انقسامات عديدة وبداية صراع شديد على السلطة بين الزعماء . وقامت المظاهرات ضد عدلى في كافة أنحاء البلاد مما اضطر الحكومة لأن تتدخل بالقوة المسلحة وتطلق النار على المتظاهرين فقتلت كثيرين وأصاب آخريين بجراح بالغة مما جعل موقف الحكومة وموقف المفاوضة سيئاً - على أن سعداً زاد النار اشتعالاً فراح يطوف البلاد ويخطب في الجماهير ويحث الناس على كراهية الحكومة . ولقد دلت كل الدلائل على أن المفاوضات فاشلة ، ومع ذلك غادر عدلى مصر فوصل لندن يوم ١١ يونيو ١٩٢١ وبدأ مفاوضاته مع لورد كيرزن . ومن اللحظة الأولى تعثرت المفاوضات ولكنها طالت من غير جدوى ، فكما ذكرت استضعف الانجليز عدلى وكان الأول بالرجل وأشرف له أن يقطع المفاوضات ويعود ولكنه كان يعرف أن نهايته في نهاية المفاوضات فأراد أن يطيل فترة حكمه ما أمكنه وبذلك ظل بلندن حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ حيث غادرها عائداً إلى مصر ، فما أن وصلها حتى بادى إلى تقديم استقالته يوم ٨ ديسمبر ١٩٢١ .

السراى

كانت السراى تنظر إلى الأحداث الجارية فى مصر بعين حذرة فقد تولى الملك فؤاد السلطة وهو كبير السن فانتقص حرارة الثياب خصوصا وأنه قبوا العرش بعد حياة قاسية مريرة ، كما أنه مقتصد العرش من صاحبه الخديو عباس - ولم يكن جلوسه على العرش نتيجة كفاءة شخصية أو بقوة يمينه أو برغبة شعبية وإنما نتيجة لرغبة الانجليز . فالانجليز هم الذين خلعوا الخديو السابق وهم الذين اختاروا فؤادا سلطانا دون النظر إلى الدور الشرعى فى الوراثة ، ولذلك حاش فؤاد وحكم وهو يعمل بما تمليه السلطة البريطانية - فكان يسقط الوزراء ويعينهم بناء على رغبة الانجليز . ولم يذكر التاريخ أنه اختلف مرة مع الانجليز لأن مطالبه سارت مع مطامعهم ولكن لأنه كان يملك الحاسة السادسة التى تدله على رغبات الانجليز دون افصاح منهم أو تلييح من جانبهم . ولذلك كانت السراى تكتفى دائما بأن تترك للانجليز الجانب الأكبر من الغنائم التى تنهبها من الشعب وتأخذ النصيب الصغير .

ولما تقدم الانجليز بالتبليغ البريطانى (٣ ديسمبر ١٩٢١) ثارت البلاد واثتهز سعد الفرصة قراح يشعل الثورة حتى اضطرت السلطة البريطانية المحشلة لورد اللبى الى اعتقال سعد (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) ونفيه إلى سيشل .

ولم تتحرك السراى لهذا الاعتقال - فقد كان فيه اهدار تام لكرامة البلد - إذ كيف يمكن لدولة أجنبية أن تعتقل مواطنا مصرياً

دون أن تأبه لحكومة مصر أو ملكها ؟ .. ولعل الملك كان يخشى أن يحتاج فيكون مصيره هو الآخر المنفى وهكذا قبل الملك أن يعيش مطاطيء الرأس ١١ .. أما الشعب فلم يلق بالاً بالانجليز أو السراى فقابل العنف بالعنف وراح يواجه رصاص الانجليز بشجاعة عالية متخذاً في الوقت نفسه طريق المقاومة السلبية فأعلن عدم التعاون مع الانجليز وقاطع بضائعهم وسفنهم وشركاتهم وتجارتهم ، بينما استمر الانجليز في التسيكل بالشعب فأمعنوا في الاعتقالات .

كانت البلد في فوضى - فالوفد كان يتخذ من الشباب المتحمس ذريعة ومطية ليدعم نفوذه بين الشعب - وكان يتخذ من الاعتقالات البريطانية لبعض زعمائه دعاية لنفسه كي يؤول إليه الغنم في النهاية .

أعلن الوفد عدم الدخول في مفاوضات واعتبر كل من يفاوض الانجليز أو يريد أن يدخل معهم في مفاوضات أنه خائن ، بينما سعد زغلول نفسه سلم من قبل بمبدأ المفاوضات مع عدلى على شرط أن يكون رئيسها ، فهو إذن لم يختلف على المفاوضات ، وإنما اختلف على الرئاسة وهكذا كان الوفد دائماً يبرر الأمر مرة ويحرمه مرة أخرى ، وهكذا كان الوفد أيضاً يشعل النار لأنه كان يعرف أنه كلما اشتدت النار التها بها كلما اقترب مجيئه للحكم . وفي هذا قال سعد مرة « شدى يا أزمة تنفرجى » أما بقية الزعماء فقد كانوا ينتظرون الفرج ، والفرج في نظرهم أن يتلفقوا الكرة ويشكلوا الوزارة .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ظل مركز الوزارة شاغراً منذ استقالة عدلى يكن باشا (٨

ديسمبر ١٩٢١) حتى أول مارس ١٩٢٢ . وفي خلال تلك الفترة تخرج الموقف فليس من الطبيعي أن تظل دولة زهاء ثلاثة أشهر دون حكومة ، ومن ثم رأى الانجليز بالاتفاق مع السراى أن يقوموا بحركة تمثيلية ليخدروا أعصاب الشعب - فصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وفيه اعترفت بريطانيا باستقلال مصر مع تحفظات . ولقد اختلف الناس في تصريح ٢٨ فبراير فالبعض رآه خطوة نحو الاستقلال والبعض الآخر رآه تدعيما لسلطان بريطانيا على مصر .

والواقع - أن تصريح ٢٨ فبراير كان فرصة للسراى فيه تمكنت أن تتأرجح بالحكم كما تتأرجح ببندول الساعة - بين الوفد وخصومه - وبه تمكنت أن تقنن رغباتها وتجعل تصرفاتها العدوانية على الشعب وعلى الدستور فى ثوب شرعى .

كانت السراى تسير رؤساء الوزارات كيفما شاءت وكانت تحركهم كما تحرك قطع الشطرنج ولكنها كانت تلتصق بالسند القانونى الذى يبرر لها تصرفاتها ، فلما صدر تصريح ٢٨ فبراير كان فيه الحجة القانونية التى تبرر للسراى كل اعتداء لها على الشعب وعلى حريته أضف إلى ذلك أن السلطان أحمد فؤاد ترقى من وظيفة سلطان إلى وظيفة ملك فأصبح اسمه الملك أحمد فؤاد .

ولذا كان الوفد قد هاجم تصريح ٢٨ فبراير فلأنه كان مغرما بمهاجمة كل شئ بريطانى حتى يزداد شعبية - ولكنه كان فى أعماقه تواقا لهذا التصريح - فقد ظل سعد زغلول ومن بعده النحاس باشا وزعماء الوفد يتمشدقون بالدستور الذى تمنحض عنه تصريح ٢٨ فبراير ، فقد كان الوفد يعتقد أن تصريح ٢٨ فبراير سيكون السلم

الذى يصعد عليه إلى الحكم ولكنه لم يجرؤ على تأييده خوفا من الشعب ولم يهاجمه خشية أن ترجع بريطانيا أو ترجع السراى عن إصداره فصمت داهيا أن يبارك الله فيه . أما خصوم الوفد وبقية المستوزرين فقد رأوا فيه وسيلة يتمكن بها الملك أن يدعوهم للحكم . وهكذا وجد تصريح ٢٨ فبراير قبولا لدى الطبقات الحاكمة الانجليز - السراى - الوفد - خصوم الوفد . أما الشعب فكان مضللا لأن زعمائه الذين أولاهم ثقته كانوا مشغولين عنه بالنفع الذى سوف يأتهم حتى لو كان ذلك النفع على حساب الشعب :

الدستور

وفى أول مارس شكلت وزارة ثروت باشا ، وكان ههنا الأول تنفيذما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير فأعلنت الاستقلال واعتبرت يوم ١٥ مارس عيد استقلال البلاد . كما أعلنت السلطان أحمد فؤاد ملكا على البلاد فأصبح لقبه الملك أحمد فؤاد . ثم شكأت لجنة لوضع الدستور والشروع فى إصدار قانون الانتخاب المرافق للدستور .

لم يكن ثروت إلا واحداً من المستوزرين الذين ينتظرون فى الطابور الطويل بغية أن يقع عليه الدور فى الرئاسة . فقد كان وكانت وزارته ينقصها التأييد الشعبى ولم يكن لها ثمة سند من رأى العام ، كما أنها جاءت نتيجة مفاوضات طويلة بين السراى والانجليز كى تنفذ تصريح ٢٨ فبراير .

ومن الغريب أنه بينما أعلنت بريطانيا استقلال مصر - كانت السلطة البريطانية تقبض على سعد زغلول وعلى غيره من المواطنين

لنفهم خارج البلاد أو لاعتقالهم أو محاكمتهم - وهذا إجراء
لعسرى لا يتفق مع اعلان الاستقلال - كما لا يتفق وكرامة رئيس
الوزراء . إذ كيف يقبل رجل كرسى الوزارة في دولة مستقلة - بينما
هناك دولة أخرى أجنبية تمتثل



أحمد لطفي السيد

أحد أعضاء لجنة
الأشقياء التي وضعت
الدستور، ترجم لفلاسفة
اليونان بشر بالديمقراطية
ولكنه اشترك فيما بعد
في حكومة محمد محمود
التي عطلت الدستور وفي
الحكومات الأخرى التي
اعتدت على الدستور .

مواطنيه - أضف إلى ذلك أن رئيس
الوزراء ثروت باشا نفسه اتخذ سبيله
للحكم البطش والعنف وكبت الحرية -
الأمر الذي لا يتفق مع ما تزعمه
حكومته من أنها جاءت لتوطد أركان
الحكم الديمقراطي الذي يقوم على
دستور وبرلمان وكان هذا الاستقلال
المرعوم غريباً إذ كيف يمكن أن يكون
بيننا جنود الاحتلال ترسخ في البلاد ؟
ولعل أحسن وصف لهذا الاستقلال
هو الوصف الذي أطلقه عليه المرحوم
الأديب وحيد الأيوبي بأن سماه
« الاحتقال » . وإذا كان الاستقلال
أو الاحتقال نسخة سياسية للدستور
كان هو الآخر أسطورة وخرافة .

ليست العبارة في الدستور بالفاظه

بقدر ما هي في تطبيقه فمعظم دساتير العالم سخية ولكنها تصبح شحيحة
عندما تقع في يد جامدة . وكذلك كان شأن دستور ١٩٢٣ تعرض

لكثير من الاهداءات - فقد وقف الوفد منذ اللحظة الاولى ضد الدستور - لان الوفد كان يكره كل شيء يصدر عن غيره سواء كان نافعا او ضارا - ولانه اثنى يؤثر ان ينتمى كل شيء له - ولانه كان يخشى ان يكون الدستور أداة تحول بينه وبين مجيئه للحكم ولذلك حاربته وهو في المهدي . ولكن سعدا الذي قال عن الدستور انه من وضع لجنة الاشقياء سرعان ما احتضنه واعتبره هو ومن بعده خليفته النحاس باشا قرآنا غير قابل للتعديل أو التبديل لانه رأى فيه فيما بعد هو والنحاس باشا انه السلم الذي يصعد عليه الوفد للحكم ، ولكن هذا القرآن الذي كان مقدسا في نظر الوفد لم يخل من اعتداء الوفد عليه ؛ بل إن الوفد اتخذ منه وسيلة مرغ به جبين الأمة في التراب مرات عديدة .

أما خصوم الوفد فقد وجدوا في الدستور ثغرات نفذوا منها إلى مقاصدهم ليستولوا على حكم رجمي ليسو أهلا له . كما أن ذلك الدستور المسكين لم يخل من اعتدائهم عليه بل وتعطيله والغائه .

أما السراي فقد أيدت الدستور لأن فيه فجوات تيسر لها الاعتداء على الشعب كما عارضته لأن الجدية التي صيغت بها مواده اربتها ، ولذلك وقعت السراي منه موقف المتهيب الحذر على أنها كانت لا تفتأ أن تعتدي عليه كلما سنحت لها الفرصة .

أما الانجليز فقد رأوا في الدستور والانتخاب والبرلمان وسيلة لانحراف ثورة ١٩١٩ وشغل الشعب وتفتيته ، وفعلا بعد أن كان في البلد حزين هما الحزب الوطني وحزب الوفد تأسس حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر ١٩٢٢) ثم تأسس بعد ذلك على مر السنين

حزب الاتحاد ثم حزب الشعب ثم حزب مصر الفتاة ثم التشكيلات الزرقاء والتشكيلات الخضراء ثم حزب الكتلة الوفدية ثم حزب الاخوان المسلمين . كل ذلك غير المستقلين الذين كان كل واحد منهم بمثابة حزب قائم بذاته ، وبمرور الزمن فقدت الأحزاب القيم والأغراض التي قامت من أجلها ، كما فقدت الميزات الأدبية والخلق السياسي وفقدت قوتها التعبيرية في نياتها عن الشعب وأصبحت السلطة كلها مركزة بين دار المندوب السامي والسراي . وأصبحت الأحزاب وأصبح رؤساء الوزارات والوزراء بمثابة قطع من الشطرنج تمحركها القوتان المتلاعبتان الانجليز والسراي . وعلى هذا الأساس استقالت وزارة ثروت لأن السلطتين الحاكميتين استنفذتاها ثم طرداها .

وشكل توفيق نسيم باشا الوزارة (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢) وشأنه شأن كل حاكم ضعيف فسخ بعض بنود الدستور ليحد من سلطة الشعب ارضاء للملك ثم حذف بعض بنود الدستور الخاصة بالسودان ارضاء للانجليز ولما انتهى من مهمته استقال (٥ فبراير ١٩٢٣) . وهكذا جاء الرجل وذهب دون أى اهتمام من جانبه لقضية الشعب ، فقد كان الرجل تافها لا يؤمن إلا بالانجليز والسراي ، أما ايمانه بالوطن فقد كان كذبا ولم يعكث في الحكم غير شهرين تقريبا ثم ظل مكانه شاغرا زهاء شهر ونصف حتى خاف الناس ألا يصدر الدستور إلى أن تألقت وزارة يحيى باشا ابراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣) .

جاءت هذه الوزارة نتيجة تمسح أعضائها بأعتاب السراي وأعتاب المندوب السامي ، فقد كان المعروف عن يحيى باشا ابراهيم أنه من رجال السراي حتى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الاتحاد وهو

الحرب الذى ألقته السراى ليساندها فى اعتدائها على الشعب بمؤازرة حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك الوقت . ومن المؤسف عن هذه الوزارة أن يدلى رئيسها بحديث يقول فيه إنه يعتمد على تأييد دار المندوب السامى ، ومن المحزن أن يجيئ هذا التصريح بينما السلطة البريطانية تبطش بالمصريين وتحكم على الكثير منهم بالنفى أو بالسجن أو الاعتقال ، ولكن التهافت على الحكم هو الذى جعل يحيى باشا يدلى بهذا التصريح .

وفى ١٩ أبريل صدر الدستور بعد أن عارض فى إصداره الملك فؤاد ولكن الملك اضطر أن ينحى أمام قوة الرأى العام ؛ وفى ٣٠ أبريل صدر قانون الانتخاب وفى الوقت نفسه أفرجت السلطة البريطانية عن سعد (٢٧ مارس ١٩٢٣) الذى كان معتقلا فى جبل طارق وعن المصريين الآخرين فليس من الذوق أن يصدر الدستور الذى يكفل الحريات بينما الكثير فى المعتقلات .

أول مجلس نيابى

أجريت وزارة يحيى باشا الانتخابات فى ظل الدستور الجديد ، والملحق يقال إنها الانتخابات الوحيدة التى أجريت بنزاهة . فقد رشح يحيى باشا إبراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية منيا القمح وسقط فيها وفاز عليه مرشح الوفد . وكان سقوطه مفخرة أكثر منه نجاحا لأنه الدليل على نزاهة الانتخابات وحرية الرأى وعدم التدخل فى التأثير على الناخبين . وفى الثلاثين سنة التى عاشها الدستور والبرلمان خلال حكمى فؤاد وفاروق لم تر مصر انتخابات نزيهة إلا هذه

الانتخابات التي أجراها يحيى باشا إبراهيم وإذا كان للرجل مأخذ على حكمه فإن نزاهة الانتخابات التي أجراها شفيق له في كل شيء .
وفاز الوفد بأغلبية المقاعد النيابية إذ حصل على ٩٠ في المائة من الأصوات ضد خصومه من الأحرار الدستوريين وأعضاء الحزب الوطني والمستقلين فلم ينتج من الخصوم إلا من كان يتمتع بعصية قوية مثل محمد محمود باشا من الأحرار الدستوريين ، أو من كان له تاريخ راسخ في الوطنية مثل عبد الرحمن الرافعي من الحزب الوطني الذي نجح بنصف صوت . وعلى الأثر استقال يحيى باشا إبراهيم (١٧ يناير ١٩٢٤) .

سعد زغلول يتولى الحكم

أسفرت الانتخابات عن نجاح الوفد بأغلبية ساحقة - فكان من الطبيعي - طبقاً للدستور أن يتولى الوفد الحكم فدعا الملك سعداً لتولى رئاسة الوزارة (٢٨ فبراير ١٩٢٤) فقبل .

ولقد اختلف الناس في أمر سعد ، فالبعض كان يرى توليه الوزارة لأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، والدستور ينص على أن يتولى صاحب الأغلبية الوزارة . بينما كان يرى البعض الآخر عدم توليه الوزارة حتى يظل بعيداً عن التيارات الوزارية ، وبمناهى عن الشكليات الحكومية وبذلك يظل حراً في دفاعه عن القضية الوطنية ويكون بمثابة رقيب على الوزارة . إذ كيف يسلك طريق الحكم والاحتلال جاثم على البلاد . ففي بعده عن الحكم - صون للحركة الوطنية كيلا يكشف نفسه وورقه أمام الانجليز . ولقد كان

لسعد مواقف ضد السراى فكيف يستقيم الأمر إذن وهو فى رياسة الحكومة ؟ ستكون النتيجة واحداً من اثنين إما التوتر الشديد أو الاستسلام الشديد وكلا الأمرين مضر بالوطن ، فالحيطة تقضى بأن يظل سعد بعيداً عن الحكم حتى يلجأ إليه الوطنيون عند اشتداد الأزمات ثم ان قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من الانجليز وفى ظل الدستور الذى صدر منحه من الملك فيه معنى تسليم سعد بسلطة الانجليز وسلطة السراى ولا يبنى ذلك أن سعداً قبل الحكم كى يزيل مساوىء تصريح ٢٨ فبراير أو كى يجعل من الدستور قيذاً للبلد .

وإذا كان سعد قد قبل الوزارة بحجة أنه رئيس الأغلبية وأن الدستور يخوله حق تولى الرئاسة فهذه حجة واهية ، لأن قوة سعد جاءت من وقوفه ضد السراى ووقوفه ضد الانجليز ، السلطتين الحاكمتين البقيضتين إلى الشعب . فإذا قبل سعد الحكم فإنه يكون قد انتقل من صف الزعامة الشعبية إلى صف الحاكمين المستوزرين الذين ينتظرون العطف من السراى أو من الانجليز ، وبذلك يفقد وكرالته عن الأمة .

لقد أخذ البعض على سعد سنة ١٩٢١ فى عهد وزارة عدلى تمسكه برياسة الوفد المسافر إلى لندن للمفاوضة ، وقالوا أنه كان على سعد ألا يقبل مبدأ المفاوضة أبداً - لا أن يتمسك برياسة المفاوضة - وأن يعتبر الانجليز دخلاء محتلين وأعداء ، والعدو يجب عدم نقاشه أو مفاوضته لأنه مغتصب . وإذا كانت مصر لا تملك القوة العسكرية لطردهم فلا أقل من إهمالهم وعدم مساومتهم خصوصاً من زعيم يتمتع

بشمعية هائلة - فما بالك اليوم وهو يرأس الحكومة ويعترف بوجودهم
بما يعطيهم صبغة شرعية وحقا لا حق لهم فيه !

ولقد لعق سعيد السراى عندما قال فى خطاب العرش « لا انقصام
بين العرش والأمة » . كما لعق يد الانجليز عندما قال فى نفس
خطاب العرش عن القضية المصرية « إن الحكومة تعمل لتحقيق الآمال

الوطنية » . ومهما كان فقد

قبل سعد الحكم ، فانحرف ،

بالشورة عن الغاية التى قامت

من أجلها سنة ١٩١٩ . وإذا

كان الآخرون قد انحرفوا

عن الثورة فليس فى ذلك مبرر

لسعد لينحرف هو الآخر ،

لأن سهداً كان زعيماً

أولته الأمة ثقها أما الآخرون

فلم تولهم الأمة ثقها . ولذلك

بانت مسئولية سعد كبيرة

وبضياح هذه المسئولية بانت

مهمة الدولة تخريج طبقات من

أحد أبناء الشعب ، أو أحد
الرعاع كما كانوا يسمونهم . هيا
كرسى الحكم لسعد كي يجلس عليه

الرجال يتولون حكم البلد دون أن يشعروا لمصلحة البلد أو منفعتة .

وإذا كانت مبادئ الثورة قد فسدت تماماً بتولى سعد الحكم
فالحياة النيابية هى الأخرى قد تطرق إليها الفساد ، فسيطرة سعد
على النواب ووصفه نواب الأمة بأنهم « نمر » وقوله « لو رشح الوغد

حجراً لنجاح ، كل ذلك تد خلق العقد النفسية وخلق مركب النقص في نفوس النواب - ففقدوا الجرأة وفقدوا الثقة بأنفسهم وفقدوا قوة التعبير عن ناخبيهم وباتوا يأنتمرون بما يأمر به رئيس الحكومة ودليل فساد الحياة النيابية ما حدث في برلمان سعد ، فقد قرر البرلمان إلغاء قانون الاجتماعات الذي كانت قد أصدرته وزارة يحيى باشا إبراهيم ولكن الحكومة طلبت إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة (في جلسة أول يوليو) وتولى سعد بنفسه شرح الطلب وتمسك به فعدل المجلس عن قراره الأول ، كل ذلك وغيره أفسد الحياة النيابية .

ومن سخرية القدر أن قانون الاجتماع هذا الذي صدر في عهد يحيى باشا إبراهيم والذي لم يرد سعد أن يلغيه لأنه أراد أن يستخدمه ضد خصومه - إن هذا القانون قد استخدم ضد سعد - فبعد سقوط سعد ظل القانون قائماً لجأت وزارة ١٩٢٥ الرجعية والتي تولى صدقي باشا فيها شئون وزارة الداخلية واستخدمته ضد الوفد في تفريق اجتماعاته وتقييد حريته . وهكذا يظهر لنا جلياً أن كل رئيس وزارة كان يصدر القوانين لتحصى أغراضه لا لتحصى النفع العام - ناسياً أن القانون سلاح له حدان وقد يقتل نفسه به قبل أن يقتل خصمه .

وإذا كانت الحياة البرلمانية قد فسدت فإن الروح الوطنية التي انبثقت من ثورة ١٩١٩ - قد بردت ثم تطرق إليها الفساد - ذلك أنه لما أثبتت مسألة عدوان الإنجليز في السودان وراحت المعارضة تؤاخذ حكومة سعد على سكوتها قال « هل عندكم تجريدة ؟ » ، وهي جملة ما كانت تصدر من رئيس حكومة شعبى ، فلم يسبق ولم يحدث

أن صدرت جملة مثلها من أى رئيس حكومة سواء كان هذا الرئيس من الحكومات الشعبية أو الرحمية أو الأقلية أو حتى تلك التي تتمتع بتأييد السلطة البريطانية لأنها كانت بمثابة بعث اليأس إلى النفوس وقتلا للروح الوطنية ، وتدل على منتهى الضعف والتسليم ، فإياك وقد صدرت من سعد زغلول نفسه زعيم البلاد ورئيس الحكومة



الشعب الخافى الذى كان يؤمن
بسعد - لقد فضل سعد رئاسة
الحكومة على أن يظل مع الحفاة

وصدرت على مشهد من
النواب وفي قاعة البرلمان .
وإذا كان سعد قد ألقى الناس
الدعوة للانجليز حيث هتفوا
« الحماية على يد سعد ولا
الاستقلال على يد عدلى »
فإن ذلك يدل على الانانية التي
لا حصد لها وعلى الاستهتار
الشديد بالبلد وتعليم الشباب
الكفر بالوطنية ، وتمجيد
الاستعمار وترويض الناس
على أن يقبلوا الوضع الذى
يتفق فيه الحاكم والانجليز على تسخير الشعب وتحطيم معنوياته .

كذلك تطرق الفساد إلى الأداة الحكومية حيث استن سعد مئة
المحسوبة وهى السنة التي اتبعها كل رئيس وزراء بعد ذلك فقد قال
سعد مرة « إني آسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء » ، وإلا
كنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية

بكل معنى الكلمة رسماً ومعناً ودماً ، كما قال أيضاً « إنى عازم عند تعادل
الكفايات والمقدرة أن أوثر دائماً قريباً لى » .

ولم يفعل سعد شيئاً عندما سارت السياسة البريطانية على العمل
لفصل جنوب الوادى وتوطيد النفوذ البريطانى فى السودان . ولم
يتحرك إلا عندما تلقى رسالة بالاسفر إلى بريطانيا لاجراء محادثات
تخزم أمره ووصل لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ وكانت تدل كل الدلائل
على فشلها لأن بريطانيا كانت قد خبرت سعد وهو رئيس حكومة
وعرفت مدى قوته بعد أن كشف عن ورقه بتوله منصب رئاسة
الحكومة . وكان الأولى بسعد ألا يدخل فى مفاوضات أبداً حتى
تظل هيئته موضع خوف وخشية للعدو . ولما فشلت المفاوضات
تخرج الموقف فلم يعد الانجليز راغبين فيه كما لم تعد السراى مهمها
أمره ، فتآلفت السراى والسلطة البريطانية عليه ، وبما ساعد على
ذلك وجود حسن نشأت ناشأ خصمه اللدود وكيل الديوان الملكى
أو الملك غير المتوج صاحب أكبر نفوذ فى مصر فى ذلك الوقت -
صاحب النهى والسلطة والسلطان - حسن نشأت الرجل الذى انحنى
له الجميع والذى ما كان يجرؤ مخلوق أن يقول له « لا » فقدم سعد
استقالته ولكن الملك عدل عن قبولها .

فلما اغتيل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٩ نوفمبر
١٩٢٤) وتقدمت بريطانيا (٢٢ نوفمبر ١٩٢٤) بانذارها لمصر ثم
بانذارها الثانى فى نفس اليوم ثم رد الحكومة المصرية عليه ثم جواب
الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية (٢٣ نوفمبر) ثم رد
الحكومة المصرية (٢٤ نوفمبر) ثم لجوء بريطانيا للعنف باحتلالها
الجبارك المصرية ، بعد كل ذلك تأزم الموقف تأزماً شديداً وبات

سعد في مركز لا يحمد عليه فقدم استقالته فقبلها الملك على الفور .
ومع أن سعداً تألم لمصرع السير لي ستاك ، ومع أنه استنكر
الجريمة واعتبرها ضربة من القتلة لحكومته ، ومع أنه ذهب فور
وقوع الجريمة إلى دار المندوب السامي مواسيا ومعزيا ومستكراً
ما حدث . إلا أن كل ذلك لم يشفع له ولم يرطب الجو .



حسن نشأت باشا
أو الملك غير المتوج

والغريب إن سعد
استنكر القتل السياسي في
سنة ١٩٢٤ واعتبره أداة غير
شريفة في الصراع السياسي
في حين أنه لم يستنكره قبل
ذلك والسبب أن القتل سنة
١٩٢٤ معناه سقوط سعد من
الحكم ، بينما لا يضرر عليه
من القتل قبل ذلك . بل إن
القتل قبل ذلك ربما يؤدي
به إلى الحكم - القتل سنة
١٩٢٤ معناه زوال سلطة
الحكم من يد سعد ، أما القتل

قبل ذلك فعناه التهليل والتعظيم لسعد . وهكذا شأن الوفد دائماً يبيح
الشيء مرة ويحرمه مرة أخرى ، يبيح الشيء إذا كان فيه نفع لنفسه
أو يعود عليه بالمصلحة ويحرمه إذا كان يعود عليه بالضرر أو فيه
خسارة عليه - مصلحة الوطن أو خسارة الوطن لا قيمة لها في نظره .

الحكم الرجعي

وبعد سقوط سعد ألف زيور باشا الوزارة (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) ولم يكن لهذه الوزارة من خطة ، فقد كانت وايدة الظروف التي هيأها مصرع السردار السير لى سستاك والظروف التي خلقتها السراى للتخلص من سعد أو بمعنى أصح للتخلص من الحكم الشعبي . وكان هذا الحدث - حدث سقوط سعد زغلول وهى أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال الجديد - كان هذا الحدث حنس من الانجليز بتصريح ٢٨ فبراير الذي أصدره وغدر من السراى بالسستور الذي أصدرته ، مما يؤكد لنا أن الشعب لم يكن له أى اعتبار في نظر الانجليز أو نظر السراى وأن العقود بين الانجليز والشعب أو بين السراى والشعب لا قيمة لها وأنها سرعان ما تفسخ إذا وجد الانجليز أو وجدت السراى في ذلك مصلحة لأيهما ضد الشعب .

ولقد كانت وزارة زيور وزارة الأعيان ، فكان زيور باشا أنموذجا لطبقة الباشوات التي لا توحى بأى عمل وطنى . فقد كان يميل إلى أبهة الحاكم الذى يدخل الديوان ويخرج من الديوان دون برنامج أو تفكير في ذهنه عن عمله أو شعبه الذى يحكمه - ولقد بدا من اللحظة الأولى أن الرجل سيعمل لأرضاء السراى والانجليز وسيضرب بالشعب والدستور والقضية الوطنية عرض الحائط ، فقد كان أول عمل عمله هو تأجيل البرلمان شهراً وهو عمل أن ظهر للبعض أنه تصرف دستورى حيث نص الدستور على أنه يجوز لرئيس الوزارة أن يؤجل البرلمان شهراً - إلا أن فيه إساءة استعمال السلطة - وهذا التصرف بمثابة لطمة من رئيس حكومة مفروض

إنها دستورية وأنها مستقلة وقد كان فائحة ذلك أن توالى اللطام بعد ذلك على الدستور حتى انتهى الأمر إلى تعطيله ثم الغائه كما سيحدث بعد.

والمهم أن وزارة زيور سلمت بمطالب الانجليز التي وردت في انذارها فسلمت بجلاء الجيش المصرى من السودان - أى قطع مصر مدنيا وعسكريا عن السودان أو بمعنى أصح فصل السودان عن مصر وضحه كلية لبريطانيا وسلمت في مطالب بريطانيا بدعوى حماية الأجانب ومصالحهم وسلمت



أحمد زيور باشا
والشعب يلمث تحته

بتعويض الموظفين الأجانب وبقاء المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى البريطانى إلى غير ذلك من التسليمات التي تعود بمصر القهقرى - كل ذلك غير التعويض المالى الذى دفعه سعد زغلول لبريطانيا قبل استقالته وقدره نصف مليون جنيه وأطلقت يد الانجليز فى اعتقال من يريدون اعتقاله ، فاعتقلوا

الكثير من المصريين متجاوزين فى ذلك كل الحقوق الأدبية والمادية . كل ذلك كان يجرى بينما المفروض أن مصر دولة مستقلة وأن الحماية البريطانية ملغاة والأحكام العرفية ملغاة وبها برلمان قائم . ومن السخرية المحزنة أن معظم المعتقلين كانوا من أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية .

وهكذا عاد الحكم الرجعي على أشده وانتكست القضية الوطنية ثم أحدثت الوزارة تغييراً وزارياً فعينت اسماعيل صدق وزيراً للداخلية . والمعروف عن صدق أنه عدو الشعب وعدو الديمقراطية، رجل لا يؤمن إلا بالقوة معتد بنفسه يعتقد شخصيته من طينة أخرى فوق طينة البشر ، فلا غرو إذن أن يكون الغرض من تعيينه إنما للاستعانة به على المعيث بالدستور ، فقد اتجهت النية إلى حل البرلمان وأجراء انتخابات جديدة موزرة والاستعانة به في قمع الحركات الوطنية وتدعيم سلطة السراى .

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم ملكي بحل البرلمان . وإذا كان لوزارة حق حل البرلمان فليس معنى ذلك اساءة استعمال هذا الحق وإلا أصبح البرلمان تحت رحمة الحكومة وأصبحت الحكومة هي المشرفة على البرلمان لا البرلمان هو المشرف على الحكومة ، كما يجب أن يكون وهو غير ما كان .

واستمرت الوزارة اعتداءها على الدستور فعدلت قانون الانتخاب ثم ازدادت اصراراً في اعتدائها فلم تحدد ميعاد الانتخابات كما ينص الدستور على أنها فيما بعد عند إجراء الانتخابات استعملت الضغط على الناخبين - الأمر الذي أصبح سنة الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذي ينتمى إليه صدق باشا ، بل أصبح سنة كل وزارة تؤلف الحكم بعد ذلك وسنة كل حزب بل وسنة الوفد أيضاً .

وفي وسط هذه الدوامة السياسية تألف حزب الاتحاد أو حزب القش، كما كانوا يسمونه ويسخرون منه وهو وليد السراى بفضل الدكتور حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة في ذلك

الوقت . وكان مبدأ الحزب الولاء للعرش وبذلك أمعنت السراى فى الرجعية فهمى فى انشائها لهذا الحزب إنما قد خلعت القناع عن نفسها ونزلت إلى المعركة السياسية ، ولو أحترم الملك نفسه وظل بعيداً عن التيارات السياسية لكان فى ذلك أفضل وأحسن ولكن الملك آثر أن ينزل إلى الشارع ليعيش فى المعركة . وقد عرف الملك



عبد العزيز فهمى باشا
كان قاضياً . تردد بين الكفر
بالدستور والإيمان به .

بعد ذلك مدى بغض الشعب له
باعتراض الناس عن حزبه
وبانشاء حزب الاتحاد أصبح عدد
الأحزاب الموجودة أربع : الحزب
الوطنى ، حزب الوفد ،
الأحرار الدستوريين ، الاتحاد .
وأخيراً أجريت الانتخابات
(١٢ مارس ١٩٢٥) وبالرغم من
الضغط العنيف الذى اتخذته الإدارة
على الشعب فاز الوفد بالأغلبية
فحاز ١١٦ مقعداً بينما نالت بقية
الأحزاب الأخرى والمستقلين ٨٧
مقعداً ؛ فقدمت الوزارة استقالتها .
وكان خليفاً بالملك أن يدعو

رئيس الأغلبية الحزبية لتولى الرئاسة ، ولكن فؤاداً كان رجعياً ،
فتآمر مع أذنا به الرجعيين وأعاد تشكيل الوزارة بنفس رئيسها زيور باشا
وبعضوية خليط من الأحرار الدستوريين والاتحاديين والمستقلين ،
ومن المؤسف أن عبد العزيز فهمى أحد أقطاب الأحرار الدستوريين

الذين اشتركوا في وضع الدستور سنة ١٩٢٣ تولى وزارة الخفائية في وزارة زيور باشا هذه سنة ١٩٢٥ ومن المؤسف عنه أيضا أن يصدر بياننا يقول فيه عن الدستور أنه ثوب فضفاض وفي ذلك أكبر دليل على ما أصاب البلد من نكسات سياسية . فقد كان من السهل على أى زعيم أن يطمس أى عمل يعمل به فيصدر بيانها يهاجم فيه نفسه لئلا يوجد فى ذلك مصلحة مادية . وهكذا أذل الحرص أعناق الرجال .

حل البرلمان في نفس اليوم الذى انعقد فيه

ولما اجتمع البرلمان الجديد (٢ مارس ١٩٢٥) حاز سعد ١٢٣ صوتا فى منافسته للرياسة ضد ثروت الذى حاز ٨٥ صوتا فكان فى ذلك أكبر دليل على عدم الثقة بالوزارة وعلى أنه من الواجب أن يشكل سعد الحكومة فاستقال زيور باشا ولكنه الملك لم يقبل الاستقالة وكلفه بالاستمرار فى الحكم مجدداً نقته به فحلت الوزارة البرلمان (٢٦ مارس ١٩٢٥) .

وهكذا حل مجالس النواب مرتين لسبب واحد ومن وزارة واحدة ، وذلك استهتار بالدستور وبالشعب إذ ما فائدة الدستور إذا لم يكن موضع تقدير وما قيمته للشعب إذا لم يكن موضع احترام . وازدادت الوزارة امعانا فى احتقارها للشعب والدستور فحطت الدستور بحجة تعديل قانون الانتخاب وبذلك لم تنته سلسلة الاعتداءات على الدستور وعلى الشعب . فقد كان كل زعيم يستولى على السلطة أن يدوس على حق الشعب ، ولو أن الشعب أوقف أول حاكم اعتدى عليه لما توالى حلقات الاعتداءات ولقد كان العمى يصيب الحاكم

وهو في السلطة فلا يكثر بالشعب إلا وهو خارج الحكم وحتى وهو في دفاعه عن الشعب خارج الحكم لم يكن صافى النية . وإنما الغرض الخداع كي يوليه ثقته حتى يمكن له أن يعود به للسلطة مرة أخرى .

ولقد استفحل الحكم الرجعى وانكشفت قوة سعد ، أى أن السراى ازدادت قوة وضعف الشعب الممثل فى شخص سعد . ولقد كان سعد السبب فى أن ينكش أمام السراى والسبب فى إضعاف الشعب أمام السراى أيضا ، لأن سعداً أضعف هيبة الشعب وهو فى الحكم وانحرف بالغرض الذى قامت من أجله ثورة سنة ١٩١٩ . فلما أصبح خارج الحكم مرة أخرى لم يتمكن من السيطرة على الشعب لأنه كان بمثابة طعام غير طازج ، وبذلك صارت السراى مصدر السلطات ، وصار الولاء للسلطان هو الطريق إلى الحكم وزالت سلطة الشعب تماما . وإذا عرفنا أن السراى هى لسان حال الانجليز أدركنا مدى ما وصلت إليه النكسة الوطنية وتبع ذلك استغلال السلطة وفساد الادارة الحكومية وانتشار الرشوة وتغلغل النفوذ البريطانى ، فنفذت السلطة البريطانية حكم الاعدام فى المتهمين بقتل السردار ، فقصت بأعدام سبعة وبمعجزة أفلقت رقبة عبد الفتاح عنایت حيث انتهى الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة كما قضت بأحكام مختلفة فى المتهمين الآخرين . وكان ذلك الحكم بمثابة وضع القضية الوطنية على الرف إلى الأبد لأن الحكم صادر من قاض انجليزى فى رعايا مصر المفروض أنها مستقلة وأن بها حكومة وبرلماناً .

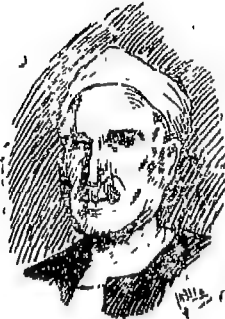
دار المندوب السامى هى الكعبة التى يحج إليها الزعماء . ولا غرو أن أصبحت دار المندوب السامى بعد ذلك الكعبة التى

يصح إلهاء الوزراء ، فإذا ذهب المندوب السامى أو عاد تهاقت على داره الزعماء والوزراء يقدمون له فروض الولاء . وحسبنا مقدم لورد لويد المندوب السامى (أكتوبر ١٩٢٥) حيث استقبله يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة (لأن رئيس الوزراء الأصلى كان يصطاف فى أوروبا) وفتح الباب الملكى على مصراعيه وزينت القاهرة لإجلالا واصطف الجنود لتحيته . ولم يقدم أوراق الاعتماد إلى الملك متشبها بعد الاحتلال ، ولقد بلغ الأمر بالمعتمد البريطانى حينذاك أن تدخل فى الدين الاسلامى ، فقد كان يقوم المستر سماتر المستشار الشرقى بزيارات رسمية فى الأعياد والمواسم الدينية وشهر رمضان إلى رجال الدين ، كما كان للانجليز ضلع فى تعيين الشيخ المراغى شيخنا الأزهر ثم خلعه سنة ٢٩ ثم تعيين الشيخ الظواهرى ثم خلعه سنة ٣٦ ثم تعيين الشيخ المراغى مرة أخرى . وبذلك فادت الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه فى عهد الحماية أو فى أشد عهد الاضطهاد الدينى .

التآلف بين الأحزاب

واستمرت الوزارة اعتدائها على الأمة ، فأصدرت قانون الجمعيات والهيئات السياسية (٢٧ أكتوبر ١٩٢٥) فاحتجّت الأحزاب السياسية ثم تآلفت وكونت جهة ضد الحكومة ، على أن المهم هو اعلان عبد العزيز فهمى خطاه فى مهاجمة الدستور . وإذا كانت الأحزاب قد تآلفت وإذا كان عبد العزيز فهمى قد أعلن خطاه فلم يكن ذلك التآلف عن إيمان ، كما لم تكن توبة عبد العزيز فهمى عن صدق . فقد رأى الأحرار الدستوريون الذين طالما اختلفوا مع سعد أن من المصلحة الحزبية التآلف لصرع الوزارة الراهنة ثم اقتسام

الغنائم . أما تردد عبد العزيز فهمى من ايمانه بالدستور ثم كسفه ثم ايمانه للدعاة إلى العجب ، فإن رجلا هذا مركزه في زعامة الوطن كان خليقا به ألا يتقلب كما تتقلب الحروب ثلاث مرات في فترة وجيزة . كل ذلك يعطينا صورة عن الجو الحزبي الذي كان يعيش فيه ساسة ذلك الوقت وصورة هن التلاعب بمصلحة الوطن العليا في سبيل المصلحة الشخصية ويعطينا صورة عن الانحراف الذي وصل إليه الرجال الذين كان بأيديهم مصير البلد والوطن



وفي ١٩ فبراير ١٩٢٦ اجتمع المؤتمر الوطنى فى حديقة منزل محمد محمود باشا ودعا إليه أعضاء البرلمان السابقين برئاسة سعد زغلول باشا وطلبوا بإجراء الانتخابات .

وكان الانجليز يقحمون أنفسهم فى صميم الاسلام فيدشركون فى اختيار شيخ الأزهر ورجال الدين .

لم يؤمن سعد بالذين اجتمع بهم ولم يؤمن بالإتلاف فقد اختلف معهم مرات من قبل وهو إذا جاز وآمن بالمؤتمر هذه المرة فلأنه الوسيلة

الوحيدة لصرع الحكومة . وإذا طالب بالانتخابات فلأنها الوسيلة التى تأتى به إلى الحكم ، ولو اعتقد أن هذا المؤتمر كان له غرض آخر غير صرع الحكومة ومجيئه إلى الحكم لما لجأ إليه ولما اجتمع به . فالأحزاب المصرية كانت تتآلف مع بعضها كلها تعرضت للخطر لا كلما تعرض الوطن للخطر وتختلف مع بعضها إذا وجدت سبيلها فى ذلك

إلى الحكم والظهور . فاتفقوا في تحديد عدد الدوائر لكل حزب ،
كأن المسألة الوطنية شركة مساهمة تقسم أرباحها بين المساهمين .
وأخيراً أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر وأجريت الانتخابات
(٢٢ مايو ١٩٢٦) ثم استقالت بعد ظهور النتيجة لأن حزب الاتحاد
الذي كان يؤيدها لم ينل غير خمس أصوات من مجموع الأصوات البالغ
تعدادها ٢١٤ صوتاً ، وتولى عدلى يكن (٧ يونيو ١٩٢٦) رئاسة
الوزارة بعد أن ألغى من الوفديين والأحرار الدستوريين وبعض
المستقلين وتولى سعد رئاسة البرلمان ، على أن هذه الوزارة سرعان
ما استقالت وخلفها ثروت باشا (٢٦ نوفمبر ١٩٢٧) .

شخصية عدلى وشخصية ثروت

ولقد اختلف الناس فى شخصيتى عدلى وثروت ، والواقع أنهمما
لعبا دوراً سياسياً هاماً فى القضية الوطنية . فقد كانا مستقلين
ولكنهما لم ينحيا من تيار ربح الوفد ومن تيار ربح السراى ويعتقد البعض
أن لهما مواقف مشرفة كما استقالة عدلى الأخيرة التى قدمها عندما أحس
خلال نقاش برلمانى بأنه موضع مؤاخذه ، وبذلك ظهر أمام الشعب
بصورة غير المتكالب على الحكم . إلا أن البعض يرى أنه ما كان فى
مقدوره أن يفعل غير ذلك ، فلم يكن لايهما حزب سياسى يعتمد عليه
فى كرهه وفره ولم يكن لايهما مقدرة على المناورات الحزبية وما يتبع
ذلك من خصومة عنيفة ، فمثلاً عندما هاجم سعد عدلى سنة ١٩٢١
اتهمه بأنه خائن وأنه صنيع الانجليز . ومع أن سعد احتضنه فيما بعد
إلا أن الهجوم الذى قام به حينذاك قد خدش عدلى إلى الأبد . كما

أن عدلى أو ثروت لم يكن أحدهما خطيبيا أو متحدثا ، كما أنه كانت تنقصهما العصبية التى كانت لمحمد محمود باشا ، كما كان ينقصهما الجبروت الذى امتاز به صدق باشا أو المسكر الذى اشتهر به على ماهر . ولذلك كانا بقبلان الحكم ويتركانه بهدوء ، وإذا كان أيهما مسالما فمسألته تخفى وراءها أشد أنواع العنف ، فلو كان لأيهما قوة لظهر



عدلى يكن باشا

بصورة غير التى ظهر بها على المسرح السياسى والدليل على ذلك موقف عدلى فى وزارته الأولى التى ألفها سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز دون اشراك سعد معه ، واصراره على أن يتولى رئاسة وفد المفاوضة بينما لا يملك الأغلبية الشعبية التى كان يمتلكها سعد . وكذلك موقف ثروت فى الحكومة التى ألفها سنة ٢١ حيث لجأت إلى البطش بالشعب بينما منطوق العرف السياسى أنه لا يمكن

الغفران للزعيم الذى تلوث مرة ، فهو - سواء عدلى أو ثروت - ان أفلح عن التلوث فيما بعد فليس عن عفة وإنما عن خنوع وضعف . ولقد كان عدلى فى حكمه الأخير ومن بعده ثروت بمثابة السمسار الذى يتناول عمولة ، فقد قبل أن يكون وسيطا بين الوفد والأحرار الدستوريين وعمولته فى ذلك رئاسة الوزارة ، كما قبل أن يحارب وزارة زيور الراحلة فى سبيل أن ينال شيئا من الغنى وقد نال رئاسة الوزارة ثم رئاسة الشيوخ ، أما ثروت فقد نال رئاسة الوزارة .

وفي نوفمبر ١٩٢٧ سافر الملك فؤاد في رحلة إلى أوروبا وانجلترا
وكان رافضا أن يصحب معه أحداً من أعضاء الوزارة لأن فؤاداً
كان مستائراً بالرأى ، وكان كارها للوزارة والبرلمان وكارها
للشعب ولكنه اذاء ضغط البرلمان اصطحب معه ثروت باشا وهو
في انحنائه للرأى العام شأنه شأن كل أسرة محمد علي عنيدة فإذا رأت
القوة انحنى لها ، وسرى ظهور تلك الصفة بشكل واضح في حكم
فاروق وهو العناد الذى ينطوى عن جبين كما سيحيى بعد .

وعندما وصل الملك فؤاد إلى لندن قابله ملك بريطانيا على المحطة
وتبادل المللكان خطبتان ، فقد أكد ملك بريطانيا عطفه على مصر
وأكد ملك مصر خنوعه لبريطانيا . وفي هاتين الخطبتين المتبادلتين
التأكيد القاطع بقيام الاستعمار .

وقد انتهز ثروت فرصة وجوده في لندن فدخل في مفاوضات
مع السير أوستن تسمبرلن وزير الخارجية البريطانية أسفرت عن
مشروع معاهدة وكان غرض ثروت من هذه المفاوضات أن يوطد
سلطانة فبارضاء الانجاز بمعاهدة ما يطمئنه على مستقبله السياسى ،
ولكن مشروع المعاهدة سقط وسقط ثروت معه .

وفاة سعد

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ توفى سعد فاجتمع مجلس الوزراء على
الفور وقررت تخليد ذكره باقامة تمثال له في القاهرة وآخر في الاسكندرية
وشراء بيت الأمة وشراء البيت الذى ولد فيه وتشيد ضريح له
وانشاء مستشفى تحمل اسمه وقد تحقق كل ذلك إلا إنشاء المستشفى

أى أن الذى نفذ هو الأشياء التى لا فائدة منها للشعب كبناء النماثيل
كما أننا فى عصر الوثنية أما بناء مستشفى وهو الشيء الوحيد المفيد



عبد الحاق ثروت

فلم يتم . وكانت وفاة سعد خسارة
وطنية ، فقد كان للرجل مواقف
بأسلة حيث تعرض للتشريد والنفى .
ولكن الذى لا شك فيه أن قوته
جاءت من طول عمره ، فقد ولد
سنة ١٨٥٦ وتوفى سنة ١٩٢٧ أى
أنه عاش ٧١ عاماً بما أعطاه فرصة
طويلة للعمل ، كما جاءت قوته أيضاً
من تعليمه الأزهرى فقد تمكن من
حفظ القرآن ومن دراسة البلاغة
ومتن اللغة ، فكانت خطبه وأحاديثه
وعباراته أخاذة وكان يصيغ كلامه
صياغة عربية فصيحة ، فكان يأخذ

بلب الجماهير ببلوغ أسلوبه . كما أن قوة حنجرته وطول قامته وشكله
المعبر أعطاه شخصية أمام السامعين ، كما مكنته تنقلاته العديدة
بين الوظائف من دراسة روح الجماعات ونفسية الجماهير ومكنته
من دراسة الشعب والمؤثرات التى يمكن أن يكون لها رد فعل عليه .
فقد كان الشيخ سعد سنة ١٨٨٠ محرراً بالقسم الأدبى للوقائع المصرية
كما كان محامياً ومستشاراً سنة ١٩٠٦ ثم عضواً فى الجمعية التشريعية
سنة ١٩٢٣ ثم وكيلها . وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى
أوزارها تقدم مع زميله عبد العزيز فهمى وعلى شعراوي إلى السير

ونجحت المعتمد البريطاني (١٣ نوفمبر ١٩١٨) مطالبين بالاستقلال .
ثم ألف الوفد المصري ، ولما لجأت السلطة البريطانية إلى البطش
والقوة في إخماد الثورة اعتقلت سعد ضمن من اعتقلتهم ونفته إلى
مالطة ، فلما أفرج عنه (٦ أبريل ١٩٢٠) سافر مع أعضاء الوفد إلى
باريس لعرض القضية المصرية على الحلفاء الذين كانوا مجتمعين
اتقرير مصير ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى .

فلما حضرت لجنة ملنر البريطانية إلى مصر لمحاولة الوصول إلى
تسوية قاطعها الشعب وكان في هذه المقاطعة تأكيد بصدوم المساومة
في الاستقلال . فلما عادت لجنة ملنر إلى لندن استدعى لورد ملنر سعد
زغلول للمفاوضة وكان في باريس فسافر إلى لندن وراح يفوض
الانجليز . وهو بهذه المفاوضات قد أفسد القضية حيث لم يركزها على
الجللاء ، كما ركزها الزعماء الوطنيون الذين سبقوه مثل عرابي
ومصطفى كامل ومحمد فريد ؛ بل جعلها موضع مساومة ، فسكأنه
بالمساومة أعطى الانجليز حقاً لا حق لهم فيه . فقد كان ذلك بمثابة
اعتراف ضمنى بحقوقهم في احتلال مصر ، فقد قبل وجود قوات أجنبية
في مصر وأغفل حق السودان ولما انتهت المفاوضات بالفشل انتهت
قيمة سعد أمام الانجليز ؛ فقد كانوا يتهيبوه ثم خبروه فاستضعفوه .

ولقد أضر سعد بتصرفه هذا أسوأ ضرر بالقضية المصرية ، إذ
ثبت أقدام الانجليز وأجل حل القضية سنينا ، فبعد أن كان مقرراً
جللاء الانجليز عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة أى سنة ١٩١٨
تأخر بعد ذلك ٣٩ عاماً فلم يتم الجللاء الكامل إلا سنة ٥٦ وبالقوة
المسلحة حيث طردت بريطانيا هي وحليفتها اللتان استعانت بهما



سعد باشا زغول
أو الزعيم الذي سمي
بذئب الرياستين

في معركة السويس . كما أعطى
فرصة للبريطانيين بتثبيت
أقدامهم في المنطقة وهم للآن
لم يملأوا عن الجنوب العربي
كما زالت تربطهم ببعض
الدول العربية محالفات .
كما تمكنوا من خلق
اسرائيل غير الفساد الأدبي
والمادى الذى نشره في
البلاد ، ونفتيت الجبهة
الوطنية وتطاول المصريين
على بعض حيث نعمت سعد

عدلى بالحياة وهجومه على المنفصلين والمخالفين لرأيه ، بينما الأمر لم
يستحق ذلك كله ، حيث كانت البلاد في حسيس الحاجة إلى الاتحاد
والتضامن ، كما تمكنوا من افساد الذمم وتدمير الأخلاق . كل
ذلك طبعاً مرده الاحتلال أو بمعنى أصح قبول سعد والزعماء فيما بعد
مساومة بريطانيا .

وإذا جاز تحديد ميعاد الانحراف بثورة سنة ١٩١٩ إلى المنهج الذى
أصبحت المسألة تتعلق بأزمة الحكم في مصر فهو اليوم الذى قبل فيه
سعد مفاوضة لورد ملز سنة ٢٠ ، ثم ازداد بعد ذلك الانحراف
اتساعاً حتى بلغ أشده يوم سقوط فاروق من العرش .

وفي أواخر حياة سعد راح يتقرب إلى السراى والانجليز شأنه

في ذلك شأن خليفته النحاس عندما راح يتمسح في أعتاب السراى والانجليز - في أخريات حياته - ولعل السبب في ذلك أن كلاهما قد تعب ومل من الشوط الطويل فأثر أن يقضى حقبة حياته الأخيرة في هدوء بين أبهة الحكم وجلال المنصب بعيداً عن المشاكل والهموم والازمات . الأمر الذى يؤخذ عليهما وقد نسيا أن فوتهما جاءت من الشعب ومن الصمود أمام طغيان السراى والانجليز ، فإذا فقدنا مقدرة الصمود فقدنا الشعبية وفقدنا الزعامة . ولا شك أنهما بهذا السلوك قد علما الشعب الخنوع وضربا مثلاً للزعماء الآخرين وخاصة الزعماء غير الشعبيين . كما يؤخذ على سعد حكمه المطلق واعتدائه على الدستور الأمر الذى نهج مهجه كل الزعماء الآخرين وبفظاظه وقسوة . وإذا نحن أعطينا بعض العذر لحكومات الأقلية وهى تحكم البلاد حكماً دكتاتورياً لأنها تفقد القوة الشعبية ولأنها بموجود أبت إلا أن تظهر في مظهر الطغيان السافر . فإلى العذر الذى يمكن لنا أن نعطيه لسعد ومن بعده النحاس في حكمهما الذى اعتمد في كثير من النقاط على البطش ، ومما القائدان اللذان يزعمان أنهما شعبيان يعتمدان على ما أوأته لهما الأمة من قيادة شعبية .

وإذا كنا قد أعطينا سعداً مزيداً من الصفحات فلأنه كان زعيماً أولته مصر ثقتها ومن ثم ظهرت أخطاؤه في البؤرة تحمى العدسة في صورة مكبرة . ومع كل لا نملك إلا أن نقول رحم الله سعداً .

فنل مشروع هندرسون - ثروت

نعود إلى قصة ثروت والمفاوضات لتجد أن مشروع هندرسون لم يجد قبولا - من بقية الوزراء زملاء ثروت ولا من مجلس النواب

- فرفض - وأعقب ذلك سقوط الوزارة (٤ مارس ٢٨) حيث بات تقليداً أن تسقط كل وزارة لا تنجح في المفاوضات ، وبات تقليداً أيضاً أن تتبع بريطانيا سياسة القوة مع مصر جزاء لها عما أبدته من تمسك ضد بريطانيا . ومن ثم عادت بريطانيا إلى سياسة العنف والضغط فأرسلت إلى مصر مذكرة (٤ مارس ٢٨) زعمت فيها أن حياة الأجانب في خطر ثم تبودلت المذكرات فاستقال ثروت وألف النحاس بصفته زعيم الأغلبية الوزارة (١٧ مارس) وفي ٢٦ أبريل طلبت سحب قانون الاجتماعات الذي كان مقرواً عرضه على البرلمان وقد انتهت تلك الأزمات بمخوع الجانب المصري .

وبعد ذلك راح الائتلاف يتمثر ، ففي ١٧ يونيو استقال محمد محمود باشا وزير المالية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنيابة الذي أصبح فيما بعد توليه الوزارة رئيساً للحزب .

ثم أعقبه جملة استقالات من بقية الوزراء الدستوريين وفي الوقت نفسه أثيرت مسألة قضية سيف الدين (وهى القضية التى قبل النحاس باشا أن يترافع فيها قبل أن يتولى الوزارة لرفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين الذى كان قد أطلق الرصاص على الملك أحمد فؤاد) ففُرات السراى فى ذلك وغيره وسيلة للتخلص من الوفد فأقال الملك النحاس باشا (٢٥ يونيو ٢٨) بحجة أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع .

الليد الحديدية

كانت هذه أول مرة استخدم الملك فيها حقه فى إقالة وزارة

يتمتع رئيسها بثقة البرلمان في عهد الدستور والاستقلال . ومع ذلك ففيه اسمة لاستعمال السلطة واعراض عن الدستور واهدار لحقوق الشعب وتغليب الحكم المطلق والقضاء على النظام الديموقراطي ونذير بالطفانيان وإذا كان الملك قد أقال وزارة تتمتع بثقة البرلمان فلان زواته في التغيير وشمواته التدميرية قد استبدت به . وإذا كان حزب الأحرار لم يملك أكثر من ٣٠ صوتا من مجموع الأصوات البالغ عددها ٢١٤ صوتا وأن هذه الثلاثين مقعداً كانت نتيجة ائتلاف إذ لم يحز في انتخابات ٢٤ إلا على ستة مقاعد وبالرغم من ذلك تولى السلطة فلان الملك كان مجرماً ، فقد داس على أغلبية الشعب في سبيل الأقلية . وفي تأمر الدستوريين مع الملك عود بهم إلى الحكم الرجعي الذي دأبوا عليه . فقد كان اعتداءهم الأول سنة ٢٤ وكان تظاهروهم بالتوبة سنة ٢٥ عن غير نية ، وإذا كان النحاس باشا قد ظهر في الصورة في ثوب القديس الذي اعتدى عليه فلان وزارته لم تخلط طويلا حيث عاشت ٨٢ يوما ، أي من ١٧ مارس إلى ٢٥ يونيو وكانت كلها أزمات ، فلم يتسع الوقت أمام النحاس للتمتع بأبهة الجاه كما لم يكن قد تزوج بعد واتسعت أعمال أصهاره . أما الرجل نفسه فقد كان مهوراً بخلافته لسعد حيث نزل عليه وحى الزعامه بقتة بما وضعه تحت الأضواء مرة واحدة فاكاد يجمع نفسه حتى فوجيء بالاقالة .

وفي نفس اليوم الذي أتميل فيه النحاس باشا كلف الملك محمد محمود باشا تشكيل الوزارة (٢٥ يونيو ٢٨) فأجل البرلمان شهراً شأنه في ذلك شأن وزارة زيور باشا الرجعية التي سبقته ، ثم حل البرلمان وعطل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد (١٩ يوليو ٢٨)



محمد محمود باشا
أو السيد الحديدية

وأخذت الوزارة على عاتقها السلطة التشريعية.
وفي الوقت نفسه أدلى السير تشمبرلن وزير
الخارجية البريطاني في البرلمان الإنجليزي
بتصريح أيد فيه الاجراء الذي اتخذته وزارة
محمد محمود باشا بما يؤكد أن تعطيل الدستور
والبرلمان إنما بأمر السلطة البريطانية ، وأن
الحكومة المصرية لم تكن إلا الأصبغ الذي

نفذ رغبات الانجليز . ولما حاول نواب الأمة الاجتماع بقاعة البرلمان
معتبرين مرسوم حل البرلمان باطلا تصدت لهم القوة المسلحة فاجتمعوا
في دار مراد الشريعى بك (٢٨ يوليو ٢٨) واستنكروا تصرفات
الوزارة كما اجتمعوا مرة أخرى في جريدة البلاغ (٢٧ نوفمبر ٢٨) .

وأحالت الوزارة النحاس باشا إلى مجلس تأديب المحامين بحجة
الاخلال بشرف المهنة فى قضية الأمير أحمد سيف الدين وذلك
للاتنقام كما عقدت اتفاقية مياه النيل وفيه وطدت أقدام الانجيز فى
السودان ، كما قامت ببعض الاجراءات الاستهلاك المحلى مثل ردم
البرك حتى يتسنى لها أن تتغنى بالاصلاح فكان المصريون يسخرون
من محمد محمود ويسموننه وزير البرك .

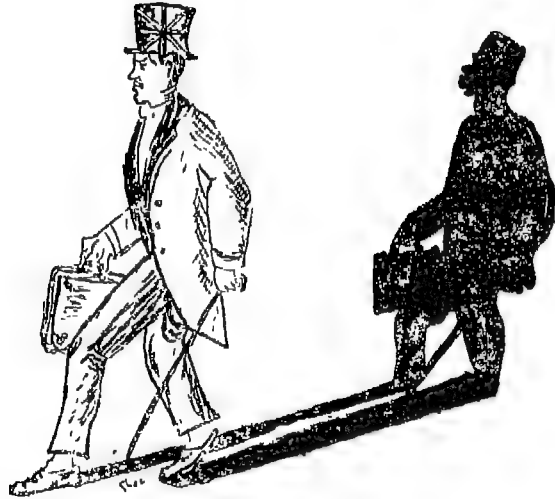
وفي مايو من ذلك العام سافر الملك فؤاد إلى أوروبا وبريطانيا
فى رحلته الثانية واصطحب معه محمد محمود فانتهاز فرصة وجوده فى
لندن وقاوض الانجليز وأتى بمشروع معاهدة أطلق عليها معاهدة
محمد محمود - هندرسون .

امتاز محمد محمود بالاستقرائية والتعالى، فقد ولد من أسرة هريقة

تمتلك آلاف الأقدنة فى ساحل سليم بأسىوط ، كما امتاز سراياه
بشارع الفلكى بالقاهرة بالآية والفخامة ، وتعلم فى أكسفورد
ولذلك كان يرى نفسه فى مرتبة أعلى من أقرانه فكان داتب الخلاف
معه فى سبيل الظهور . ولقد برزت هذه الميزة فى جهة المفاوضة
الأولى وفى تأليف الوفد المفاوض فى لندن سنة ٢١ برئاسة عدلى
وانشق على سعد ، وتمكن بما له من جاه وعصبية من الدخول فى
البرلمان . ومن الطريف عنه فى حبه للظهور ، أنه لما سأله أحد
الصحفيين قبيل سفر الملك فيما لو أنه سيسافر مع الملك على نفس
البخرة أجاب : بأن الملك هو الذى سيسافر معه . ولقد قيل عنه
أيضا فى معرض التفاسر أنه كان يردد دائما أن الانجليز عرضوا
العرش على والده محمود باشا سليمان ويتباهى بالقول : « أنا ابن
من عرض عليه العرش فأبى » . ولقد قيل عن الملك فؤاد أنه ذكر
مرة وهو يضيق ذرعا بمحمد محمود « نار النحاس ولا جنة محمد
محمود » . لقد كان الرجل مريضا بعقدة العظمة - العقدة التى جعلته
يكرر القول دائما « أنا وحيدى » - العقدة التى جعلته دائماً متوعدك
المزاج سريع الاعتكاف دون أن يكون له جلد على العمل يتألق فى
مظهره ولباسه ، وينظر إلى الشعب دائما وهو واقف فوق هضبة
عالية وواضعا فوق عينيه منظارا مصغرا .

والحق أن محمد محمود بموقفه السياسى فى إلغائه الدستور قد
أضر بالقضية أسوأ ضرر حيث عاد بمصر إلى أقصى أنواع الرجعية
ومن مباهاته أنه كان يملك اليد الحديدية التى تمكنه من أن يبطش
بالبلاد . فتعقب الأحرار واعتقل الصحافة وطارد الحريات واتخذ
كل وسائل التنكيل بالشعب من الاضطهاد والاعتداء بالسجن

وبالضرب وبالتهذيب ، وقد وجد سنده في ذلك اللورد لويد
 المندوب السامي البريطاني الذي كان يشجعه ويؤيده . ومن المؤسف
 أن نجد مصر التي كانت يداً واحدة ضد الانجيز وضد السراى قد تفرقت
 شيئا ونسيت القضية الوطنية وراحت تضيع وقتها في الحزازات
 الداخلية وبذلك مكنت الانجليز من تصريح ٢٨ فبراير ومن الصراع
 الحزبي ومن الفجوات التي كانت في الدستور . كما مكنت السراى
 التي كانت عمالة الانجليز من تدعيم مركزها وتقنينه .



محمد محمود باشا - كان ظلا للمندوب السامي ، فلما
 رحل الأصل من على المسرح اختفى الظل تماما

ولاشك أن شخصية محمد محمود كانت أنموذجا للرجل
 الاتهازى الذى كان يتباهى بجاهه ويتعاون مع خصومه ليصل إلى
 الحكم ، وهو إذا وصل إلى الحكم أصبح رجعيًا من الطراز الأول

وراح ينكل بمخضومه أشد تشكيل .

لو أن الدستور كان مطبقا تطبيقا سليما ، ولو أن الملك كان مؤمنا
بواجبه فإن محمد محمود ما كان ليصل إلى مرتبة رئاسة الوزراء .

لا يقول رأيه إلا تحت قبة البرلمان

على أن الجرس رعان ما تغير والورد جورج لويد المندوب السامي
البريطاني الذي كان يسأند محمد محمود باشا قد قتل من القاهرة
وبدا المظهر البريطاني كله راغبا في التغيير ، فن شأن الانجليز أن
يستملكوا كل رئيس وزارة حتى إذا بلى ألقوا به . وهكذا كان شأنهم
مع محمد محمود باشا فقتلوا به ثم زهدوا فيه ثم سخطوا عليه .

وفي الوقت نفسه قامت الضجة حول مشروع المعاهدة وقد تمسك
الوفد برئاسة النحاس بعدم ابداء الرأي إلا تحت قبة البرلمان ، معنى
ذلك سقوط وزارة محمد محمود باشا وقد سقطت فعلا لأن الانجليز
رأوا فيها ما هو بمثابة طعام فاسد فحقوه وألقوا به .

وألف الوزارة عدلى يكن (٣ أكتوبر ٢٩) وهى وزارة محايدة
الفرص منها لإجراء الانتخابات . وقد كان عدلى مستقلا منذ استقال
من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين سنة ٢٤ ، ولما أجزيت
الانتخابات أضرب الأحرار الدستوريين عن الاشتراك فيها وحاز
الوفد ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥ والحزب الوطنى ٥ وحزب الاتحاد ٣
والمستقلون ١٥ ، فأسند الملك رئاسة الحكومة إلى النحاس باشا
(أول يناير ٣٠) .

وقد بدأت الوزارة عملها بفصل بعض المديرين وبذلك كان أول

القصيدة كفراً ثم شكل الوفد الرسمي المصري المفاوض للسفر إلى لندن برئاسة النحاس ، وافتتحت المفاوضات في ٣١ مارس ثم قطعت في ٨ مايو ولقد حاول النحاس باشا انقاذ المفاوضات أو اطالة عمرها بأن أرسل الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير وفد المفاوضة في ذلك الحين لاستشارة القاهرة على طائفة ، ولقد تاه صلاح الدين في الطريق حتى ممي بالرسول التائه ، وبالرغم من ذلك فشلت المفاوضات ثم قطعت . وطبعاً كان معنى قطع المفاوضات سقوط الوزارة ولما يعض على تشكيلها ستة أشهر . ولم يشفع للنحاس باشا قوله «خسرنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز» .

واقعد أصر النحاس باشا على عدم ابداء رأيه في مشروع معاهدة محمد محمود - هندرسون إلا تمت قبة البرلمان ، لأنه كان يعرف مقدماً أن البرلمان هو طريقه للحكم ، وبذلك علق رأيه على شرط البرلمان حتى يضمن الحكم . فلما فاض وفشل راح يستجدي الانجليز حتى يبقوه في الحكم ، ولكن سياسة بريطانيا كانت تهدف إلى تحطيم الزعماء والقضاء عليهم أدبياً حتى يصبحوا تحت رحمتها .

أبو السباع يحكم

وفرّح الاحرار الدستوريون للوقوف المتأزم فهم كجماعة رجعية يهيمها الحكم الديموقراطي ، فرفعوا إلى الملك عريضة طالبوا فيها باقالة الوزارة وبما زاد في حدة الازمة للخلاف حول إصرار الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزراء إلى البرلمان ، والخلاف على تعيينات الشيوخ ، فانفقت ميسول السراي مع الانجليز بما أدى

بالنحاس باشا إلى تقديم استقالته للملك .
وفي اليوم الذي قبل فيه الملك استقالة النحاس باشا (٢٠ يونيو
سنة ٣٠) أسند الوزارة إلى اسماعيل صدقي عدو الدستور الألد ؛
والمستهتر الأول بمقوق الشعب .

وإذا كان كما رأينا أن مصير كل رئيس وزارة لا يتفق مع الانجليز
هو السقوط - فلم هذا التهاافت الانتحاري الذي كان يتسابق إليه
الزعماء للدخول في المفاوضة ١٩ . . . أما كان الأولى بكل رئيس
وزارة أن يفتن بالحكم ١٩ . . . وإلا يقدم على المفاوضات حتى
لا يؤدي به الطريق إلى السقوط ١٩ . . .

كانت المفاوضات بالنسبة للزعماء الغرض منها الاستهلاك المحلي
فهى أشبه بلعبة النار لجلب الأنظار فالقراشة تغرم بأن تحوم حول
النار ولكنها لا تلبث أن تحرق نفسها بالوقوع فيها كما أن الأمل لم
يختلف من قلب كل زعيم في أن يوفق في إمضاء معاهدة مع الانجليز
حتى يضمن بقاؤه في الحكم إلى الأبد - كما سنرى فيما بعد .

أن الانجليز لم ينسوا فضل النحاس باشا في توقيعه معاهدة سنة
١٩٣٦ - فردوا له هذا الجميل بعد ذلك بست سنين عندما أتوا به
إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

نعود إلى قصة صدقي : فقد بات واضحا منذ اللحظة الأولى أن
نية السراى في الحكم المطلق - وهى أمنية طالما تحققت في كثير من
الأحايين - حيث سبق لها أن عطلت الدستور في عهد وزارة زيور
ثم أوقفت في عهد محمد محمود وليس أمام السراى والانجليز والرجعيين
والوصوليين وأذئاب الاستعمار فرصة للاعتداء على حقوق الشعب

أحسن من هذه الفرصة - ومن ثم تلقف الكرة وجعل آمن أن يأخذ
الأمة بالبطش والعنفوان ليحكم البلاد حكما دكتاتوريا لاهوادة فيه .

ولقد ادعى صدق أو أبو السباع كما كانوا يلقبونه - الحيدة بين
الأحزاب ولكنه لم يكن صادق الوعد وهي حيدة تشبه حيدة



أبو السباع
اسماعيل صدقي باشا

الانجليز التي يزعمونها عقب
كل انقلاب - فسرعان
ما خلع عن نفسه النقاب
ونزل إلى الشارع وألف
حزبا أسماه وحزب الشعب
لكي يظهر على المسرح مع
أء وانه في شئ كل وزارة
اتتلافيه تمثل حزبين مؤلفين
حزب الشعب الجديد
الذي خلقه وحزب الاتحاد
القديم الذي انضم إليه .
ولعل محمد محمود قد
استاء من هذا الوضع

لأنه كان يرى نفسه الوريث الشرعي لوزارة النحاس ، فلما تخطاه
الملك فؤاد - إمعانا في العبث بهؤلاء الوصوليين - واختار صدقي باشا
لرئاسة ، كان ذلك سببا في انضمام محمد محمود وحزبه إلى الوفد
فيما بعد - ولما وأنه ، أعنى أن الخصمين اللدودين قد ألف بين قلبيهما
نفع مشترك وهي ظامرة ليست غريبة على الوفد المصري .

تحطيم سلاسل مجلس النواب

بدأت صفحة الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ولما أراد النواب الاعتراض على ذلك وحاولوا الاجتماع اعترضت سيدهم القوة المسلحة فأغلقت الوزارة البرلمان وربطت بابه الخارجي بالسلاسل ، على أن النواب يتمكنوا من الحضور في الموعد . وأمر أيضاً واصف رئيس مجلس النواب بتحطيم السلاسل فحطموها واجتمع أعضاء البرلمان واحتجوا على الوزارة لعبثها بالدستور كما احتج أيضاً عدلي يكن رئيس الشيوخ على اغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، كما اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب (٢٦ يونيو) بالنادي السعودي وقرر الدفاع عن الدستور وعدم التعاون مع الوزارة واعلان القسم العظيم .

وأثبت الشعب وجوده بمقاومة صدق باشا الذي تولى الحكم رغم ارادته ، ولكن صدق قرر أن يتمكن من الشعب بقوة الجيش والبوليس وبذلك تعددت الحوادث الدموية . وبما زاد النار اشتعالاً أن النحاس باشا راح يطوف بالأقاليم يحض على كراهية الحكومة فزار الزقازيق ثم بليس وهناك قتل ثلاثة أشخاص في الحركات الدموية ثم زار المنصورة فاعترضته القوة المسلحة ، وقتل ٤ من الأهالي وثلاثة من الجيش والبوليس وجرح سينوت حنا أحد كبار الوفد من ضربة سونكي تلقاها في ذراعه مفتديا النحاس باشا كما جرح ١٤٥ وإني لأسأل هل كان النحاس باشا يهدف بذلك إلى الثورة ضد الملك وخلمه لأن الملك داس على كل الاعتبارات القانونية ؟ أم انه

كان مغيفظا لأن الملك طرده ولأن لسان حال الملك كان يقول :
«موتوا بغيظكم» ؟ الواقع إن الوفد كان هارعا في المناورات السياسية
فإن التصريحات التي أدلى بها في أخريات حكمه عقب فشل المفاوضات
أساءت إلى سمعته كحزب يتمتع بثقة الشعب ، أى أن ارتماؤه على
الاعتاب البريطانية قد أثار السخط العام - يضاف إلى ذلك أن الفساد
الذى بذره في الحكم من رفت الموظفين ومحاربتهم في أرواقهم ومعاملة
خصومه السياسيين بمحقد وغل بل بقسوة أكثر من القسوة التي يعامل
بها خصومه أنصار الوفد قد خلق الامتعاظ في نفوس الناس - فليس
ثمة شك في أن الوفد هو الذى اختلق بدعة احالة الموظفين إلى المعاش
بينما كان يجب أن يكون التسامح من جانب الوفد - لأن الوفد مفروض
أنه يمثل الأغلبية الشعبية فهو بمثابة الأم الروم . ولكن الوفد كان
قاسيا إلى أبعد حدود القسوة - وقسوة الوفد غير ظاهرة لأنه كان
يملك الأغلبية وفرائسه دائماً من الأقلية التي تعارضه والتي إذا رفعت
صوتها ضاع الصوت وسط تهليل أنصاره كما أن المحسوبة التي ابتدعها
الوفد ورفع الموظفين إلى درجات دون أن يكون لهم وجه حق اللهم
إلا أنهم يصفقون للرئيس الجليل - يضاف إلى ذلك أعمال النواب
الخاصة حيث كانوا لا يتورعون في طرق كل الأبواب في سبيل قضاء
حوادثهم وحوادث أنصارهم . كل هذا وغيره قد أودى بسمعة الوفد
فكان لا بد له أن يعمل عملا يسترد به كيانه وليس ثمة شيء أسهل من
الطواف بالبلاد واستشارة الجماهير البريئة بحجة أن الوطن في خطر .

ووقعت اضطرابات في الاسكندرية فقتل عشرون وجرح ٥٠٠
كما حدثت اضطرابات في بور سعيد فقتل واحد وجرح كثيرون .

وقامت المظاهرات في القاهرة يوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذي
حدده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل فقتل
٤ وجرح أربعين .

المندوب السامي يحمل كل من النحاس وصدقى المسؤولية

وازاء هذه الأحداث أرسلت دار المندوب السامي إلى كل من
النحاس وصدقى تبليغاً بريطانيا باعتبارهما مسئولين عن الأخطار التي
تهدد الأجانب ، كما أرسلت بارجتين حرييتين إلى الاسكندرية
(للتهويز) وهددت بالتدخل إذا لم تهدأ الحال .

ورد صدق على المندوب السامي مؤكداً بأن أرواح الأجانب
في طمأنينة وأن الهدوء في سبيل الاستقرار . ومن المؤسف أنه لم
يخف شعوره في رده بالتباهي في الاعتداء على المستور وتفاخره بأنه
قادر على كبت روح الأمة دون الاستعانة ببريطانيا ، فالاعتداء على
الشعب في نظره أمر سائع ، ومظهر الاستقلال في نظره ألا تلتمس
الحكومة في اعتدائها على الشعب معونة بريطانيا وهذا بما لا يشرف
رئيس الحكومة المصرية لأن مهمة الاتفاق الجنائي في الاعتداء على
الشعب بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية قائمة وثابتة .
ولو أنه رجل كريم لاستنكر في رده اعتداء الحكومة على الشعب
ولكنه اعترف به وتفاخر . والادعى من ذلك أنه أكد في رده
حرصه على أرواح الأجانب وكان الأولى به أن يجعل حرصه على
أرواح بني وطنه أهم واجباته وموضع اعتزازه ولكن عقلية الحكم
الرجعي الذي تمسده الروح الاستعمارية هي التي أملت هذا الرد

فالبطش بالمصريين والتنكيل بهم مباح في نظر سياسة ذلك العهد . أما البطش بالأجانب والتنكيل بهم أو الاساءة إليهم فشيء غير مستساخ . أما رد النحاس باشا فقد احتوى نحيبا ورجاء بعدم تغيير قانون



عباس محمود العقاد

قال مرة في مجلس النواب « إن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس في البلد » وقد دفع العقاد ثمن هذه العبارة تسعة أشهر من حياته قضاه في السجن

الانتخاب ثم تأكيدا بالمحافظة على أرواح الأجانب ثم تنهيدا بمملك الوزارة في الأمانة الدستورية ومسلكها في الأمة . ولا شك أن مخاطبة بريطانيا راسا للنحاس باشا فيه اهدار كامل لاستقلال مصر فليس من المتبع لدولة أجنبية أن تخاطب أحدهم مواطن مصر وتحمله مسؤولية الأمة - اللهم إلا إذا كانت هذه الدولة الأجنبية صاحبة نفوذ قوى يطمى على استقلال البلاد . ولكن النحاس باشا قبل ان يطمس الاستقلال في سبيل أن يظهر في الصورة ، كما لم يخل خطابه من البكاء إلى بريطانيا ومن الاحتكام إليها في الصراع القائم بينه وبين صديقه . وهو دعوة صريحة من زعيم الأغلبية إلى بريطانيا للتدخل في سبيل

معاونته للوصول للحكم وفي ذلك اطاحة بالاستقلال كلية كما حوى الردففس التكال على لعق أقدام الأجانب بتأكيد المحافظة على أرواحهم وملكاتهم - وإذا كانت بريطانيا قد أرادت بتبليغها النحاس باشا

انها ما زالت تحتل مصر فإن رد النحاس باشا كان فيه معنى التأكيد الكامل لذلك الاحتلال بل الدعوة الصريحة للتدخل .

وبعد ذلك فضت الوزارة البرلمان (١٢ يوليو ١٩٣٠) وهذا اعتداء صارخ على الدستور لأن فيه اساءة استعمال السلطة ، يضاف إلى ذلك أنها فضته قبل نظر الميزانية بينما الدستور يصر على عدم فضة قبل نظر الميزانية . وكما أكدت بنود الدستور أيضا بعدم فض البرلمان قبل ستة أشهر من بدء انعقاده ، ولم يكن البرلمان قد اكتمل ستة أشهر حين فضة . وتمادت الحكومة في تجنيها على الشعب فاحتلت دار البرلمان فاحتج عدلى باشا رئيس الشيوخ على احتلال الحكومة لدار البرلمان كما أرسل وكيلًا مجلس النواب باحتجاج مماثل إلى صدقي باشا . على أن الأعضاء اجتمعوا بعد ذلك بالنادى السعدى وهناك احتجوا على الحكومة وترروا عدم الثقة بها - وفي الوقت نفسه اجتمع أعضاء مجالس المديرية واحتجوا على الوزارة فحل صدقي مجلس مديرية البحيرة والغربية وأخذ باقى المجالس بالشدة .

وهكذا رأينا الدوام السياسية قد خرجت بثورة سنة ١٩١٩ من مفهومها الذى كان موجها ضد الانجليز والاحتلال إلى صراع حزنى بل حرب أهلية - فقد استولى على البلد قلق شديد - فاكانت تفتنأ أى وزارة أن تبرع على دست الحكم حتى تهب عابها الأعاصير من كل جانب ؛ ولعمري أن المسئول عن ذلك كله هم الزعماء الذين قتلهم الانانية واستبدت بهم شهوة الحكم فالزعماء الرجعيون كانوا يرون القوة والبطش وسيلتهم للحكم . أما الزعماء الوفديون فكانوا يخدرون الشعب بألفاظ البرلمان والانتخابات الحرة والواقع أن مصر

لم تشهد حكما ديموقراطيا أبداً فوزراء الأقلية كانوا يسومون الشعب العذاب ووزراء الأغلبية كانوا يحكمون - تحمى ستار الديموقراطية حكما دكتاتوريا عنيفا ، وبذلك فقد الشعب تدريجيا الايمان بزعمائه ومن ثم كان قلقا دائب العمل في سبيل التخلص من الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم عليه ، ومن أجل ذلك تعرض صدق للاغتيال بيد رجل يدعى حسين محمد طه تنكر في ثوب خادم بالقطار المسافر من الاسكندرية إلى القاهرة وحمل معه بلطة أراد أن يقضى بها عليه في عربته البولمان ولكن قبض عليه قبل ارتكاب الجريمة .

الغاء الدستور

ومع ذلك استمر صدق باشا في جبروته ففي ٢٢ مايو ١٩٣٠ صدر المرسوم الملكي بالغاء الدستور واحلال دستور آخر بدلا منه على أنه قبل صدور الدستور الجديد احيطت بريطانيا علما بهذا التغيير السياسى فوافقت عليه . ففهوم الانجليز إما قبول الاحتلال بالاتفاق مع بريطانيا بامضاء معاهدة أو معاقبة الشعب بمجرماته من حقوقه الدستورية وبذلك بات الحكم مطلقا في يد الملك وبات صدق والضباط الانجليز في الجيش المصرى والبوليس على رأس حركة القمع التى اتخذتها الحكومة ازاء مظاهرات الاحتجاج على سياسة صدق باشا .

كان الغاء الدستور اعتداء منكرأ على حقوق الشعب واستخفافا به لأن الدستور حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل فإذا ساغ لكل وزارة أن تعبت به أصبح مهزلة .

لقد أقسم الملك على احترام دستور ١٩٢٣ وهذا القسم قد سجل

الاتفاقد بين الأمة والملك فلم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور ، فأمر منه كهنذا فسخ للاتفاقد من جانب واحد ولعل ذلك ما دعا الملك إلى عدم حلف اليمين الدستور الجديد لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين الأول الذى أقسمه . كما أن قسمه الجديد يكون بمثابة حنث للقسم الأول - وعلى أية حال فقد حنث الملك فى يمينه - وهو إذا كان قد احتقر دستور ١٩٢٣ فبالأحرى به أن يحتقر الدستور الجديد . وقامت المظاهرات واحتج الوفد واحتج الحزب الوطنى واحتج حزب الأحرار الدستوريين فأخذها صدقى باشا بشدة فقد قال « إن الحكومة لا نال جهداً فى اتخاذ كل الوسائل الممكنة لاستتباب الأمن » واحتجعت مجالس المديريات فحلها جميعا واستقال عدلى يكن رئيس الشيوخ احتجاجا ، ولكن صدقى لم يبال بذلك وكان يرى فى تغلبه على حقوق الأمة مفخرة له .

ولما اطمأن إلى الحكم رأى أن يؤلف حزبا يرتكن عليه فى حياته السياسية التى أنشأها فى خياله ففعل كما فعل قبله حسن نئسات سنة ١٩٢٥ عندما ألف حزب الاتحاد فأسس حزب الشعب .

عهد الله والوطن

واتلف الوفد والأحرار الدستوريون وتعاهدوا على العمل لاعادة دستور ١٩٢٣ وعقدوا ميثاقا قوميا (٣١ مارس ١٩٣٠) أسموه (عهد الله والوطن) وقرروا زيارة الأقاليم وبدأوا ببني سويف فلما وصلوها وجدوا أن الحكومة أوفدت إليها الافا من جنود الجيش فظلوا محاصرين فى المحطة ١٢ ساعة إلى أن أرسلت الحكومة

قطاراً خاصاً عاد بهم إلى القاهرة ، على أنهم استطاعوا بعد ذلك من الوصول إلى بنى سويف بالسيارات فحدث فيها صداماً أدى إلى قتل سبعة وجرح كثيرين .

وراح صدقي باشا من جانبيه يطوف بالبلاد داعياً الحزبه مستأجراً المظاهرات وأمر رجال الإدارة أن يكونوا في ركابه مستصحباً



اسماعيل صدقي باشا
الرجل الذى داس على
السمتور وداس على الشعب .

المنافقين والوصوليين لمؤازرته وكثيراً ما كانت تقع الحوادث خلال ذلك . واشتدت مناوأة الأحزاب لصدقي كما وقف ضده أيضاً الأمراء أعضاء البيت المالك ولكن - كما قلت - لم يبال الرجل بذلك . وبالرغم من ذلك كله أجريت الانتخابات ، ووقعت حوادث دامية خلال ذلك . فقد قتل حاكم دار الدقهلية في بلدة دقادوس حيث غيضا وجهه في الطين ثم انهبوا عليه بالأقدام حتى مات كما قتل في القاهرة ١٣ وفى ميت غمر ٦ وفى المنصورة ١٠ وواحد فى شبين وواحد فى حلوان

وواحد فى زققي وذلك غير الجرحى العديدين الذين قدروا بالمئات . ولما اجتمع البرلمان الجديد - نتيجة العنف والتزوير (٢٠ يونيو سنة ١٩٣١) كان طبعاً مؤيداً للوزارة حريصاً على الثقة بها . وقد تمكن الرجل من أن يحوز ثقة الملك فؤاد خصوصاً بعد أن

وفق مع الحيدو عباس حلى الثانى الذى خلمه الانجليز فى ابان الحرب العالمية الأولى - وفق فى اقناعه فى التنازل عما له من حقوق قبل الملك فؤاد وبذلك ازدادت سطوة صدقى وازدادت قبضته الدكتاتورية فازداد الشعب اصراراً فى مناوآته فلجأ إلى السجن والتنكيل والتعذيب كما عطل الصحف واضطهد الحريات عامة - ومع ذلك استمر الشعب فى نضاله وقابل عنف صدقى بعنف لا مثيل له - فاطلق الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب وأقيمت قنبلة على دار محمد علام وكيل النواب وأقيمت قنبلة على دار صدقى باشا وكذلك وضعت قنبلة على قضبان السكة الحديد فى طما لنسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا إلى جرجا ولكن القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق وأودت باثنين من حراس الخط لحديدى كما أقيمت قنبلة على مدرسة الهندسة (ديسمبر ٣٢) صباح اليوم الذى زارها الملك فؤاد كما انفجرت قنبلة على مقربة من دار المندوب السامى وأقيمت قنبلة على مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار وانفجرت قنبلة على ثكنات قصر النيل وأخرى بالمدرسة الانجليزية بشارع الملك الصالح ، كذلك انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة وحاول رجل يدعى محمد على الفسلال أن يطلق الرصاص من مسدس كان يحمله على صدقى باشا بمحطة مصر ولكن قبض عليه قبل اتمام الجريمة (مايو سنة ٣٣) كما انفجرت قنبلة عند نهاية شارع عمره وأخرى على مقربة من سور وزارة الحربية.

كل هذه الحوادث تؤكد - بالدليل القاطع - الكراهية التى كانت تعانيها البلاد من رجل ليس فى قلبه ذرة من عطف أو لين . رجل

لا يؤمن بالشعب ولا يكثر الحقوق للإنسان . يعتقد أنه من طينة
أعلى من طينة الشعب وإن ذكاه ودهاه السياسى وتمكنه من أعصابه
ومقدرته فى المغالطة وادعائه فى علم الاقتصاد ، كما كان يزعم أنه
رجل المال الأول الذى يقدر على حل المشكلات والازمات الاقتصادية
- أقول - كل ذلك لم يشفع لصدقى بأن يستحوذ على الشعب ، فقد
عاش بغيضا من الشعب مكروها منه . وبالرغم من المظاهرات العديدة
التي كان يستأجرها لتهتف له وبالرغم من تسخير الإدارة للدعاية له
فقد كان العدو رقم واحد للشعب . على أن صدقى لم يعترف بذلك
فقد كان يظن أن الشعوب متقلبة فى حبها وكرها دون أن يكون
هناك دوافع تحرك الحب أو الكره ، ناسيا أن الشعوب إذا أوذيت
كرهت مهما حصلت من مال وأنها إذا وجدت العطف من الزعيم
واستجابته لها أحبته . إنه من الممكن أن تحكم الشعب بالقوة ولكن
ليس من الممكن أبدا أن تستحوذ على قلبه بالقوة .

ولما اشتدت الأزمة لاح فى الأفق فكرة تأليف وزارة ائتلافية
(يناير سنة ٣٢) وكان الانجليز وراء هذه الفكرة فالانجليز يميلون
إلى هذا النوع من الوزارات ليضمنوا عدم استقرار الحكم ولقد أيد
الأحرار الدستوريون هذا رأى لأن فيه انقاذ ما يمكن انقاذه لهم
وشاركهم فى ذلك بعض الوفديين ، ولكن الفكرة عامة لم تجد قبولا
لدى الوفد لأن الوفد خاف تجربة الائتلاف مرة أخرى ومن ثم حدث
انشقاق فى الوفد وتصدع فى الجبهة المؤتلفة ضد صدقى .

حادث البسدارى

وعلى العموم فقد اتسم عهد صدقى بالفساد العام ، فقد علم الناس

التزوير وخاصة التزوير في الأوراق الرسمية ، إذ أمرهم بالتزوير في الانتخابات فألف الموظفون فساد الضمير واعتاد رجال الجيش والبوليس التكنيل بالشعب دون مراعاة للعدل والقانون، وأبيح القتل وسفك الدماء ارضاء لشهوة السلطان ، وتعقبت الحكومة خصومها في مواردهم وأرزاقهم وطغت السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وحسبنا قضية البدارى حيث قتل مأمور مركز البدارى (مارس ٣٢) بيد اثنين انتقاما منه وقضت المحكمة باعدام أحدهما وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى فرفعا طعننا نظر أمام محكمة النقض والابرام برئاسة عبد العزيز فهمى باشا وأثبتت المحكمة أن البوليس قد استعمل مع المتهمين ما وصفته بأنه اجرام فى اجرام وأن فى القسوة التى استعملها ما تعتبرهتك عرض فهمى من أشد المخازى اثاره للنفس حيث تدخل تحت جرائم الجنايات ويعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة مما دفعهما بعد ذلك عندما أخلى سبيلهما للانتقام بالقتل . ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة، إلا أنها أهابت بولاية الأمور إلى تدارك هذا الخطأ القضائى بإصدار عفو ملكى .

وعلى أثر ذلك اتخذت وزارة الحفائية (العدل) وكان على رأسها على ماهر الإجراءات لتخفيف العقوبة من اعدام إلى أشغال شاقة على الأول ومن أشغال شاقة إلى ١٥ سنة على الثانى وفى الوقت نفسه أمر على ماهر وكلاء النيابة فى التحقيق فى البلاغات المقدمة من الأهالى ضد رجال الادارة .

وبالطبع كان معنى ذلك كشف وزارة صدق واضعافها فرقع صدقى استقالته إلى الملك وأعاد تأليف الوزارة (٤ يناير ٣٣) بعد

استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الذى كان متضامنا معه لىكى يتمكن بذلك من استمرار تسخير الادارة فى البطش بما أدى إلى وقوع حادث مشابه للبدارى فى بلدة الحصاية وفيه قتل اربعة

ولقد رأى البعض فى خروج على ماهر على صدقى ازاء حادث البدارى مسلكا كريما ، إلا أننا لا نرى ذلك فنحن لا يمكن لنا أن نبرى على ماهر من تهمة اشتراكه مع صدقى فى جرائمه . فقد كان على ماهر وراء كل وزارة رجعية . كما كان رئيسا بالنيابة لحزب الاتحاد الذى ألفه الملك فؤاد بمعونة نشأت باشا وكان مسلكه دائما ضد الجاهير فقد نشأ عبداً للملك مؤمنا به يؤثره على الشعب . كما كان على ماهر نفسه مشتركا مع صدقى فى وزارة ٢٥ حيث كان وزيراً للمعارف وكان اسماعيل صدقى حينذاك وزيراً للدخلية كما كان على ماهر أيضا شريكا لصدقى فى هذه الوزارة منذ اول يوم تأليفها واشترك فى إلغاء الدستور وفى الحركات الديموية التى لا بست عهد صدقى . أما لماذا استقال أخيراً ؟ فلأنه رأى أن راحة الجرائم قد فاحت فمن الخير له أن يفوز بجلده وأن يخرج قبل أن تغرق المركب فالمعروف عن شخصية على ماهر كما سيجىء الكلام عنه فيما بعد أنه نهاز للفرص مغرم بأن يظهر فى الصورة فى ثوب المحافظ على مصالح الشعب كى يكسب وده . ولكن على ماهر كانت تنقصه الشخصية الشعبية التى تقدر على تملك الجاهير وان استعاض عنها بما له من مقدرة فى الدهاء والمكر ولذلك وجد على ماهر فى حادث البدارى فرصته فوزارة صدقى باشا كانت آيلة للسقوط فلاخير من أن يخرج منها فى صورة البطل . ولكن هذا الخروج لم يرض سيده الملك ولا

صدقى لأن على ماهر بتصرفه هذا قد كشفها أمام الشعب فغضب عليه الملك وأقصاه عن بابه وعزله من المناصب الأخرى العديدة التي كان يستفيد منها . فقد كان على ماهر مثلاً رئيساً لدائرة الأمير سيف الدين وكان يتقاضى مرتباً يصل مئات الجنيهات فحرمه منها

استقالة صدقي

وأخيراً قررت الوزارة البريطانية نقل المندوب السامي السير برس لورين من القاهرة وعينت بدلاً منه السير مايلز لامبسون فقد رأت بريطانيا أن روح البطش التي لجأت إليها لم تجد في قهر الشعب بل زادت قوة وإيماناً ، فعولت على استبدال ممثلها لا حبا في مصر ولكن لأنه أخفق في سياسته بأن كشف نياتها .

وأخيراً قدم صدقي استقالته (٢١ سبتمبر ١٩٣٣) فقد انتهت مهمته في نظر الملك وأرادت السراى أن تستبدل به غيره لأن الحكم المطلق لا يطبق البقاء على رئيس وزارة طويلاً يمكن في منصبه . فنمظاهر هذا الحكم الرغبة في التبدل والتغيير .

ومن الطريف أن حزب الشعب الذي أنشأه ليكون عدته في النضال قد تخلى عنه لأن حزب الشعب صنعه وهو في الحكم وانضم إليه لأنه في الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، فهو حزب الحكومة يعبد القوة ولذلك كان من سخرية القدر أن يتنكر لصدقى ويخذه بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تظهر لنا حقائق الحكم المطلق فالأحزاب التي يصنعها هي أحزاب صورية لا إرادة لها ولا هدف إلا أن تتبع في فلكها الحاكم في سيره .

عبد الفتاح يحيى باشا ابراهيم رئيس وزارة لا ظل له

ألف عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة (٢٧ سبتمبر ١٩٣٢) على أساس نظام صدقى وكان عبد الفتاح يحيى باشا يعتبر مستقيلاً من وكالة حزب الشعب اثر خروجه من الوزارة بتضامنه مع على ماهر ولكنه عاد وتمسك بوكالة الحزب حتى يضمن على وزارته ثوب الاغلبية البرلمانية . وكان صدقى غاضباً على عبد الفتاح يحيى وغاضباً على بعض الوزراء من حزبه الذين اشتركوا مع عبد الفتاح يحيى فى وزارته واعتبرهم مفصولين ، ولكن صدقى وجد نفسه لا حول له ولا قوة فاضطر أن ينحى أمام القوة ويخضع للحكومة القائمة فقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحيى ويرحب بعودته والوزراء الآخريين إلى حظيرة حزب الشعب وازداد صدقى ضعفاً وازدادت الوزارة قوة ، ورأى أعضاء حزبه ينفضون عنه وينضمون إلى السيد الجديد فاضطر صدقى إلى الاستقالة من رئاسة الحزب الذى أنشأه وهكذا انفصل عنه الحزب الذى خلقه كما انفصل عنه ناديه وجريدته لأن القوة انفصلت عنه ولم تعد فى يده . وهنا قال صدقى «يا شعب كل وزارة ، على أن صدقى عاد مرة أخرى إلى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى . كانت وزارة عبد الفتاح يحيى ضعيفة جداً ولقد أدرك الانجليز مدى ضعفها وانفصالها عن الشعب وخذلان الشعب اياها ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى فراحوا يستهينون بها ويستعملون عليها قرار المستر باترسون المندوب السامى بالنيابة مبنى البوليس والمطافئ ، وراح يستعرض قوات بلوك الحضر محاطاً بأعلى مظاهر التفخيم والتكريم كما زار المنشآت العامة واستدعى القواد العسكريين

في الجيش المصرى وراح يصدر إليهم الأوامر . ثم تفاقم التدخل
البريطانى عندما فاتح المستر باترسون عبد الفتاح يحيى بشأن مرض
الملك وأشار أن المرض يستدعى تعيين نائب على العرش كما طلب
الاطلاع على وثيقة الأوصياء على العرش في حالة وفاة الملك ، كما
طلب تعيين رئيسا للديوان الملكى وكان المنصب شاغراً فعين زيورباها
كما اعترض على وجود السنيور فيروتشى الايطالى كبير مهندسى
القصور الملكية أو بالأحرى النفوذ الايطالى .

كما تدخل في الدين الاسلامى حيث كان الخلاف قائماً بين الشيخ
المراغى والشيخ الطواهرى ، فالشيخ المراغى كان رئيساً للجامع
الأزهر حتى سنة ٢٩ حين استقال أو بمعنى أصح أوعمه الملك على
الاستقالة ثم عين بدلاً منه الشيخ الطواهرى وظل في منصبه حتى سنة ٣٥
حين أصر الانجليز خلال هذه الأزمة على أن يستقيل الشيخ الطواهرى
وأن يعود الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر وسواء كان من الأفضل
تعيين الشيخ المراغى أو أن يظل الشيخ الطواهرى في رئاسة الأزهر
فالذى حدث هو أن أقالة الشيخ الطواهرى كانت بناء على رغبة
الانجليز أولاً وأخيراً ،

وثمة تدخل آخر من جانب الانجليز في صميم الدين الاسلامى ذلك
أن الشيخ المراغى بمجرد عودته إلى مشيخة الأزهر قرر ترجمة القرآن
الكريم إلى اللغة الانجليزية فأنبرى له الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس
المحكمة العليا الشرعية وعارضه في هذا رأى واستبدل في معارضته
على آيات وحجج دينية وعلمية قوية وأخذ النضال بين الرجلين صورة
عنيفة فقد تعصب للشيخ محمد سليمان رأيه ، وما زاد الصراع احتداماً
أن الانجليز كانوا وراء الشيخ المراغى - في رأيه - كما أبده على

ماهر باشا الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة . وتدخل الانجليز بهذا الشكل يعد تدخلا لا فى المسألة الداخلية لحسب وإنما فى صميم الدين ومساندة على ماهر باشا لاشك هو



خنوع واستسلام ومساومة على الدين للبقاء فى الحكم . وإذا كان الشيخ محمد سليمان قد وقف ضد الانجليز وضد الحكومة المصرية وضد شيخ الأزهر فلا أنه غير عاجز بما لهذه القوات من جبروت وبما يتعرض له من خطر ، ولأنه كان مؤمنا بالدفاع عن قضية مسنده فيها الله وإيمانه

وعلمه . والطريف فى الموضوع أن الشيخ محمد سليمان عنارة قد انتصر أخيراً حيث

لم تجرؤ الحكومة على ترجمة القرآن وإنما تقرر ترجمة معاني القرآن وهو الرأى الذى نادى به الشيخ عنارة . ولما أصبح شأن الوزارة ماسخا وهان رئيسها ومعه مكد قدم عبد الفتاح يحيى استقالته فقبلها الملك (١٤ نوفمبر ١٩٤٤) وعهد فى الوقت نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليفها ،

إلغاء دستور صدقى

كان أول عمل لنسيم باشا هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وكان من الواجب إعادة دستور ١٩٢٣ ولكن الملك لم يفعل فقد انتز فرصة سنخ الشعب على دستور صدقى فألغاه لأنه لم يكن متلفها على الحياة الدستورية الكريمة ولأنه كان يخاف سيادة الانجليز فى إعادة دستور الشعب وهذا من المساوىء التى يؤسف لها أشد الأسف لأن فيه

اقحام للانجليز فى المسائل الداخلية ، كما كان يجب تجنب البلاد عواقبه باحترام الحقوق الدستورية للشعب .

على أن الأمة تمسكت بعودة دستور ٢٣ مما دعا نسيم باشا لأن يرفع إلى الملك كتابا مقترحا حل الأزمة بأحد اثنين إما عودة دستور ٢٣ وإما إصدار دستور جديد فرد الملك مؤثرا عودة دستور ٢٣ ولكن الحكومة البريطانية عارضت عودة الدستور وقالت أن من الأفضل تكوين لجنة تضم جميع الأحزاب بما فيها الوفد لوضع دستور جديد يناسب تطور البلد ، وكان رغبة بريطانيا من هذا التبليغ أن تتحل لنفسها صفة التدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطل الدستور قدر ما تستطيع وتزيد فى هوة الخلاف بين الأحزاب وتملى ارادتها على الحكومة والشعب . فقد صرح السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية فى لندن (٩ نوفمبر ٣٥) بأن دستور ٢٣ غير صالح للعمل وأن دستور ٣٠ لا ينطبق على رغبات الأمة .

يدلك هذا على أن الانجليز يدأرون فى طريقة حكم مصر وأن سياستهم فى المحاوراة إنما الغرض منها ضرب جماعات الشعب وطالما كان الانجليز أصابع فى مصر مثل نسيم باشا فإن النفوذ البريطانى سوف يظل إلى الأبد ولذلك ثار الشعب على حكومة نسيم أثر تصريح هور إذ تبين أنها استشارت الانجليز فى شأن الدستور فحولتها بذلك قدخلا غير مشروع فى شئون مصر .

قامت المظاهرات يوم ١٣ نوفمبر ٣٥ لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد فقتل أول شهيد إذ أصابته رصاصة طائشة أودت بحياته . ثم تجددت المظاهرات فى اليوم التالى فقابلها البوليس باطلاق النار ، فقتل أربعة من طلبة الجامعة فى القاهرة وطالب بالمعهد الدينى فى طنطا وأظهرت

الامة أسفها فقررت الاضراب العام يوم ٢٨ نوفمبر فأغلقت المقاهى وتعطلت المصالح واحتجبت الصحف ثم سادت الاضرابات البلاد .

الاتلاف من جديد

عادت إلى الأذهان فكرة الوحدة ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ٢٣ وعلى أساس العمل لعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا وتكونت اللجنة الوطنية (ديسمبر ٣٥) من حزب الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين وأرسلت كتابين (١٢ ديسمبر ٣٥) واحد إلى الملك لإعادة دستور ٢٣ وآخر إلى المندوب السامى لدعوة بريطانيا للدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة .

فاستجاب الملك إلى مطالب الشعب ، وأمر فى نفس اليوم الذى تسلم فيه عريضة الزعماء إلى إعادة دستور ٢٣ . والطريف فى الموضوع أن صدق باشا الذى ألغى دستور ٢٣ كان ضمن من وقعوا عريضة الملك مطالبين بعودة دستور ٢٣ .

وهكذا عاد الدستور بعد غيبة خمس سنين وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عاد فيها الدستور . فقد عطل لأول مرة سنة ٢٥ من مارس إلى آخر مايو ٢٦ وعطل المرة الثانية من يوليو ٢٨ إلى ديسمبر ٢٩ والمرة الثالثة سنة ٣٠ حين ألغاه صدق ولكنه عاد بفضل كفاح الامة

معاهدة سنة ١٩٣٦

أما بريطانيا فقد ردت موافقة على الدخول فى المفاوضات ، فقد كانت الازمة تعاليمية مستحكمة وكانت القوات الايطالية تهاجم الحبشة وتلقى عليها الغارات المماسة ، وكانت تهديدات هتلر لدول

الغرب قائمة وكان الجوالأوربي كله مشحونا بالخطر فكانت بريطانيا متلطفة إلى امضاء معاهدة تحدد الاطار القانوني لوجودها في مصر والسكى تضمن من مصر حليفا لها إذا وقعت الواقعة .

ولقد اختلف الناس في شأن مفاوضة الانجليز وعقد اتفاق معهم فتاريخ بريطانيا يؤكد أنها لا تقيم وزنا للمحالفات وأنها لا تنظر إلا من خلال مصلحتها وأنها لا تقوم بما عليها من التزام ، فمن العبث لذن عقد أى اتفاق بيننا يرى البعض أن في مفاوضة بريطانيا اعتراف بالاحتلال وأن الواجب يقضى بجلاء الانجليز أولا ثم المفاوضة ثانيا وهو مبدأ آمن به الحرب الوطنى بيننا يرى البعض الآخر أننا ونحن أمام نكبة وأن الاستعز واقع سواء اعترفنا به أو لم نعترف فيجب مواجهة الأمر الواقع بالتحايل على اخراج المستعمر من أرض الوطن .

ومهما كان فقد سبق الزعماء إلى المفاوضات كما تساق النعاج وأملت عليهم شروط المعاهدة املاء لأنه لا يمكن عقلا الجلوس على مائدة واحدة على قدم المساواة فقد كان الجيش البريطانى الذى يحتل القاهرة يمثل الضغط المجاثم على مصر وكان لا بد أن تكون بنود المعاهدة كلها فى صالح الانجليز ، فقد أباغ المندوب السامى الملك أن الاخفاق فى عقد اتفاق يترتب عليه نتائج جسيمة ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة فى حق اعادة النظر فى سياستها العامة تجاه مصر وقد احتج رئيس حكومة مصر على ذلك وقال أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون سليمة فى اتجاهها ، فأجاب المندوب السامى أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مظلوم وبعيد ومجهول .

وهكذا جرت المفاوضات في جو من الضغط والاكراه بما أدى
إلى عقد معاهدة (أغسطس ١٩٣٦) .

نعود إلى حديث الدستور - فبعد صدوره انجبت الأنظار إلى
تشكيل وزارة ائتلافية ولكن الوفد لم يرض بهذه الفكرة فعهد الملك
إلى علي ماهر باشا وكان رئيسا للديوان الملكي ليؤلف الوزارة
(٣٠ يناير ٣٦) فاتخذ العدة في سبيل اجراء الانتخابات وقد انجبت
النية إلى اجتناب التزاحم في الانتخابات صونا للوحدة فتم الاتفاق بين
الأحزاب على ترك ٧٧ دائرة دون مزاحمة

وفاة الملك أحمد فؤاد

وفي ٢٨ أبريل توفي الملك أحمد فؤاد فنعاه مجلس الوزراء في
بيان شمل المنادة بفاروق ملكا على مصر .

ولد أحمد فؤاد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ ولما خلع أبيه اسماعيل عن
العرش سنة ١٨٧٩ اختار ايطاليا مقراً لمنفاه ثم رحل إلى الأستانة
سنة ١٨٨٨ ، وعندما كان بايطاليا ألحق ابنه بمدارسها ثم بالمدرسة
الحربية الايطالية ، فلما تخرج انتظم في سلك الجيش الايطالي لمدة
ثلاث سنوات ثم ذهب إلى الأستانة للحاق بأبيه والتعرف على السلطان
عبد الحميد وعينته الحكومة العثمانية ملحقاً عسكرياً بسفارتها في فيينا
ولما تولى الخديو عباس الثاني عرش مصر عين في معيته كبيراً لياورانه
برتبة اواء بالجيش لمدة سنتين ثم قضى بقية عهده بالامارة دون
مناصب . وكان وهو أمير يطمع لأن يكون ملكاً في أى دولة فسعى
سنة ١٩١١ ليكون ملك طرابلس المغرب وفي سنة ١٣ سعى ليكون
ملك ألبانيا ولكنه لم يوفق . ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٤

وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت الحديدو عباس طمع في الملك ، ولكن أخاه حسين كامل كان أكبر منه فعيثته بريطانيا فلما توفي (٩ أكتوبر ١٧) هينت أحمد فؤاد سلطانا على مصر . من هذه الفذلكة التاريخية تظهر لنا الراجات التي تعرض لها أحمد فؤاد . فقد كانت حياته أشبه بريح عاصف تصفر في نفس خربه فجعلت منه رجلا مهزوز الشخصية ، فقد عاش مشرداً عن مصر متشبعاً بروح أجنبية مستجدياً عرشاً خالياً يجلس عليه لينقذ نفسه من عقدة الاحساس بالطرء . لقد رأى وهو صغير القوة تساب منه الحياة وتجرده من الامارة حيث شهد بريطانيا تخلع أبيه فاستسلم لعقدة الخوف التي سلبت مستقبله إلى الانجليز ، ولذلك كانت حياته وهو سلطان أو ملك من سنة ١٧ حتى سنة ٣٦ أى من وقت جلوسه على العرش إلى يوم وفاته خنوعاً لبريطانيا على طول الخط ولكنه عندما كان يرى سلطة الشعب تطفئ على بريطانيا سرعان ما يرتج عليه الأمر فينحني للشعب لأنه تعود أن ينحني دائماً للقوة ، وقد وجد في الشعب قوة أقوى من قوة بريطانيا .

عندما اعتلى أحمد فؤاد العرش وواجه الحكم كان مبهوراً بالعز الجديد الذي نزل عليه وأنقذه من حياة التشرء . فقد وجد نفسه يجلس على كرسي فرعون بعد أن كان يستجدي في شوارع روما ، ولذلك عاش ومات عبداً للانجليز الذين قدموا له الجميل . وكان الانجليز يرون مصر (عزبة) وأحمد فؤاد بمثابة ناظر العزبة وبذلك كانت وظيفة الملك بمثابة وظيفة التابع لهم . وما زاد في ضعف الرجل أنه جلس على العرش وهو في الخمسين بعد أن ولت عنه أحلام الشباب واذلك هانت نفسه وهان وقار الملك وهانت في نظره كرامة الشعب .

عندما جلس أحمد فؤاد على العرش سنة ١٧ لم يجد غضاضة في الحماية ولا في اعتبارها مصدراً لولاية العرش فقد قال في خطابه إلى وزيره حسين رشدي (١٠ أكتوبر سنة ١٧) «دولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية» فكان الأمر والنهي إلى السلطة البريطانية فرجع للاحتلال - لأنه سنده وسند أسرة محمد علي - فقد دخل الاحتلال للحفاظة على العرش علماً أنه فيما بعد لما ضعف الاحتلال طرد



حسين رشدي باشا

الشعب فاروق آخر سلالة أسرة محمد علي، وبالرغم مما أصاب الشعب من اعتساف واضطهاد، ظل أحمد فؤاد موالياً للسلطة البريطانية وبالرغم مما كان يلاقيه الشعب من ضائقة ماية لم يفتأ أحمد فؤاد من مبادلة الانجليز خالص الود حتى أنه منح السلطة البريطانية (٩ مارس سنة ١٨) ثلاثة ملايين ونصف من الجنهيات هبة لها لأنها حتمه .

وهذا أكبر دليل على سقوط الملك إلى أحط أنواع الدرك لمساعدة الدولة الغاصبة التي احتلت البلاد وسلبت حريتها ومزقت استقلالها .

فلما انتهت الحرب وطالب الشعب بالاستقلال وأعرضت بريطانيا عن مطالب مصر لم يتحرك الملك فؤاد وترك البلد يغلي ومضى في سبيل مسيرته السياسة البريطانية . ولما اشتعلت الثورة (٩ مارس ١٩) وواجه الانجليز الثورة بالقوة مرة وبالثبات والخداع مرة أخرى احتجب السلطان أحمد فؤاد في قصره تاركاً الشعب وجهها لوجه مع الانجليز واستهدف من أجل ذلك سحق الشعب وكرهيته وباعدت

الحوادث بينه وبين الشعب وكان لا يفتأ يستعين بالوصوليين مز
الوزراء على يد الثوار ولكن الأمة ظلت مباشرة في نضالها حتى قبلت
انجلترا أن تدخل في مفاوضات مع مصر لحل المشكل .

فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على تكوين وفد المفاوضات
يعمل الملك شيئاً على تقريب هوة الخلاف بل زاد النار اشتعالا
ضاربا هذا بذلك ، أدى إلى وقوع اضطرابات دامية .

فلما أعلن الاستقلال (١٥ مارس ٢٢) وهذأت الثورة نوع
وتحددت الأوضاع ، أخذ الملك يضع العقبات في سبيل استكمال
الاستقلال وراح يحول التيار الثورى المندفع ضد بريطانيا إلى تيار
داخلي حزى حيث يصطدم الزعماء مع بعض . فقد وقف ضد اصدا
الدستور ، ثم انحنى أمام إرادة الشعب - شأن كل رجل ضعيف -
ينحنى أمام القوة عندما رآه مصراً على الدستور فأصدره ، ثم راح
يتلاعب بالانتخابات وتطبيق الدستور كيفما يحلو له دون أن يعجز
عن استحثاث الوصوليين لتفسير بنوده وتقييد رغباته .

وانقد أضر الملك فؤاد بسياسته حيال الدستور أشد الضرر بالبلاد
ويحمل معه في هذه التبعة أشياع الحكم المطلق من المستورين والوصوليين
الذين كانوا أداة له في تحطيم بنود الدستور فلولا هؤلاء الوصوليين
لما تمكن من أن ينفذ الانقلابات الرجعية الثلاث التى تمت في عهده ؛
كما يحمل معه التبعة أيضا سعد بشكل كبير . فقد كان سعد يكابر
الملك ويكابر الانجليز وفي ذلك مفخرة له ؛ ولكن مكابرتة للملك
كانت في سبيل الاستعلاء الشخصى ليهوز مركزاً يمكنه من أن
يستحوذ على الحكم . فقد وقف سعد ضد الملك مستفيداً من الثورة

التي كانت تخوضها البلاد ومستغلا الروح الوطنية المتأججة في سبيل
تسخيرها لشخصه وقد أحكم سعد - بما كان له من سلطة وجاء - من
توثيق الرباط بين الثورة وبين اسمه ، فأصبح اسم سعد رمزاً للثورة
فكان من خرج عليه يعتبر خائناً لسعد وخائناً للثورة وخائناً للأهداف
الوطنية . ولقد ورث سعد هذه الفكرة الخليفة النحاس ، فكان من
يعارض الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا يعتبر خارجاً على الوطن
وخائناً للأهداف الوطنية - مما خلق في مصر نفوراً بين الناس
فدكتاتورية سعد أو الدكتاتورية البرلمانية التي اعتنقها قد طغت على
المقومات الأدبية في الخلق السياسي وبالتالي طغت فيما بعد بالمثل
دكتاتورية النحاس على نفس المقومات الأدبية في الخلق السياسي .

وهذا النصرف من سعد في مكابرة الملك أو في مكابرة النحاس
من بعده للملك وإن بدا أمام العين كأنه أضر بهيبة الملك لأنه أصبح
منافساً له ، إلا أنه في الواقع قد دعم سلطان بريطانيا في مصر ، فقد
كان الأمر كله أشبه بالتمثيلية التي اتفق فيها الرجلان (الملك وسعد)
ليعبثا بالشعب مما أدى بالثورة لتتحرف عن مجراها الطبيعي الذي
كانت تسير فيه ضد الانجليز وضد الحكم الملكي المطلق ، ولعمري
أن الملك كمان في هذه الصورة أشبه بالقديس البوذي الذي أحرق نفسه
إرضاء لآلهة الانجليز .

أما مكابرة سعد أمام الانجليز فقد بدأها مع عبد العزيز فهي
وعلى شعراوى بالذهاب إلى دار المندوب السامي مستفيداً من طبع
الانجليز في التسويف والمماطلة والبرود وعدم أخذ الأمور بالحزم
أو بالجدية . وقد تحققت فحاسة سعد في الانجليز ، فلم تقبض عليه

السلطة البريطانية في ذلك الوقت ولا على زميليه بل حادثهم المندوب السامي حينذاك حمديث ودمم وعد يبحث الموضوع . فلما اشتملت الثورة وقبضت السلطة البريطانية على من قبضت وكان مع الذين قبضت عليهم سعد زغلول فاشتد هياج الشعب ومطالب بالافراج عن جميع المعتقلين وخاصة عن سعد بما وضعه في العدة لأنه أصبح بطلاً وطنياً فلما نفته ازدادت صورته وضوحاً وراح اسمه يتسلاًلاً . وبما أكد لسعد أنه لن يمسه مكروه ، ثقته في أن الشعب لن يتخلى عنه ومن ثم ظل يمارس اللعبة السياسية ردها . فلما قتل السردار السيرلي ستاك سنة ٢٤ وكثر الانجليز عن أنياب الحقد انكشف سعد واعتكف وعرف أن الأمر ليس هزلاً وإنما هو جد فخاف على نفسه وانزوى تتجلى شخصية الزعيم وقت الشدة وصعوده أمام الأحداث لا في هروبه وانزوانه ولا في تقسيم الآخرين فداء له ولا في الهتاف والخطب الرنانة ولا في الأثرة وحب الذات ، وإنما في التضحية وتقديم الصفوف وحمل السلاح والاقدام .

ومن اللحظة الأولى التي اعتقلت فيها السلطة البريطانية العديد من المصريين بتهمة قتل السردار عمداً مع سبق الاصرار والترصد وتقديمهم للمحاكمة لقطع رقابهم تنكر سعد للمتهمين المصريين وتنصل من التهمة ووصف الذين اشتركوا في الجريمة بأنهم خونة وسفاكين ومجرمين مع علمه بأنهم ما كانوا يقدموا على هذه الجريمة لولا ثقتهم من أن فيها ارضاء للحركة الوطنية . والواقع أنه ليس من الخلق السياسي في شيء أو من الخلق عامة في أن تقدم على عمل مع شركاء لتأخذ النصر كله لك إذا صادف العمل النجاح ، أو ترك مسئولية الفشل كله لهم

إذا أصاب العمل السقوط . كذلك كان شأن سعد عندما كانت الجمعيات الوطنية تقوم باغتيال الانجليز وبأقوى العمل بفائدة على سعد بأن تدعم مركزه ويقوى اسمه ، كان يباركها ويصف العمل بالتضحية والوطنية . فلما قامت إحدى هذه الجمعيات باغتيال السير لى ستاك ووجد سعد الشر لاحق به هلال وكبير واعتبر هؤلاء المصريين الذين قاموا بالاغتيال خونة ومجرمين .

إن من صفات الزعيم أن يقف إلى جوار بني وطنه وهم في المحنة سواء كانت هذه المحنة التي نزلت بهم من سوء تصرفهم أو كانت قضاء وقدرأ أو كانت عن رضا الزعيم أو غير رضاه . فهمة سعد تظهر في وقت الشدة أى الوقت الذي يصبح فيه الخطر مجسماً لا في الوقف الذي كانت تسير فيه الجماعات هاتفة بموت ويحيا سعد، وإذا كانت الجماهير قد ضحت بنفسها فداء لسعد عندما اعتقلته السلطة البريطانية وقبلت أن تموت ويحيا سعد قبل حادث السردار ، أما كان الأولى بسعد أن يقف إلى جوارهم وهم في محنة ليرد لهم الجميل لا أن يتركهم يواجهون الاعتقال والمحاكمة والحكم بالاعدام وحدهم واعمري أن في تخلى سعد عن شعبه في هذه الشدة لا يعتبر نقطة تحول في ثورة سنة ١٩ ولا يعتبر ايذاناً بانتهاء الثورة لأن ثورة ١٩ كانت قد تحولت وانتهت قبل ذلك التاريخ ، وإنما تخلى سعد يمثل لنا الوقت الذي كشف فيه سعد عن حقيقة من أنانية واثرة وحب ذات ومصلحة شخصية تربو على كل اعتبار وطني .

وموقف سعد سنة ٢٤ يشبه موقف مصطفى النحاس باشا عندما فشل في مفاوضاته مع الانجليز فخاف سقوط وزارته فراج يتنكر

للأعمال المصرية وبيارك الاستعمار وينادى خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز . وليس عام ١٩٣٠ هو الذى مات فيه النحاس باشا أدبيا ، فقد مات الرجل قبل ذلك ولكن عام ٣٠ كان أحد الأعوام التى كشف فيها عن نفسه كما كشف عن نفسه بعد ذلك فى ٤ فبراير سنة ٤٢ عندما جاء إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية وكما كشف عن نفسه أيضا مرات عديدة بوصفه الدولة البريطانية المحتملة للأراضي المصرية بالدولة الصديقة وكما كشف عن نفسه أيضا سنة ٥٠ عندما كان رئيسا للوزارة وقال للملك فاروق دلى طلب واحد ، فقال ما هو ، قال د أن تسمح لى بأن أقبل يدك ، ونحن إذا أردنا أن نعدد المرات التى كشف فيها النحاس عن نفسه لهجزنا عن الحصر .

هذا هو سعد زعيم الشعب وهذا هو النحاس خليفته . وإذا كانت الاقالة أو الارغام على الاستقالة التى عاناها سعد أو خليفته النحاس من بعده فللاستهلاك المحلى .

ليس هذا خروجا عن الموضوع وإنما اضطررنا له لسكى نكمل حلقة الملك فؤاد بوصفه حاكم رجعى يحكم ضد إرادة شعبه . وموقفه مع وزراء الشعب سعد والنحاس بوصفهما الحاكمين اللذين حازا ثقة الشعب .

كان الملك أشبه بالمايسترو فى فرقة موسيقية وكان الزعماء أشبه بأفراد التخت الذين يعزفون نغمات حزينة لييكو الجماهير أو يعزفون نغمات صاخبة ليثيروا الجماهير دون أن يحسوا بشيء مما يعزفونه ، كل مهمم هو أن يقبضوا الثمن آخر الحفل .

الواقع أن الملك كان الملهم لكل التصرفات التى كان يقوم بها الزعماء سواء الخنوع للاستعمار أو الحكم المطلق القائم على الانقلابات

ضد إرادة الشعب ، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتحان حقوق الأمة .

لم يكن الجانب السياسى من حياة أحمد فؤاد إلا صورة داكثة لعصر لاقت فيه مصر الهوان سواء منه أو من الزعماء أو من الانجليز فقد كان متخاذلا أمام الانجليز وأمام الزعماء وقد أدت هذه السياسة إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطانى مما عطل نهضة التقدم والإصلاح .

فـاروق

كان فاروق يتلقى العلم فى قصر كبرى هاوس بلندن حين بلغته وفاة أبيه فحضر مسرعا إلى مصر فوصلها يوم ٦ مايو سنة ٣٦ وفى ٨ مايو اجتمع البرلمان ونودى به ملكا فوقف على ماهر باشا رئيس الحكومة حينذاك وأعلن فى بحركة مسرحية تنازل الملك فاروق عن ٥٠ ألف جنيه من مرتبه السنوى فأصبح ١٠٠ ألف بدلا من ١٥٠ ألف جنيه ثم قتح مظروف الوصاية التى حررها الملك الراحل أحمد فؤاد فوجدها تضمنت تعيين محمد توفيق نعيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمود فخري باشا أوصياء ، فلم يأخذ البرلمان بهذا الرأى وقرر تشكيل مجلس الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا .

انتهاء حكم المائة يوم

وعلى أثر ذلك قدم على ماهر استقالته (٩ مايو ٣٦) بعد أن دام حكمه مائة يوم كان فيها فرس الرهان حيث كان حكم كله حركة ؛ فقد

تم في عهده اجراء الانتخابات في ظل دستور سنة ٣٠ كما أثبتت أكبر مشكلة دينية شغلت وتبلبلت من أجلها الأذهان وهى مسألة ترجمة القرآن واتقسم العلماء إلى فريقين الفريق الذى ينادى بالترجمة وتسندة الحكومة ويتزعمه شيخ الأزهر والفريق الذى يعارض الترجمة ويتزعمه الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية ويسنده الله . وقد نجح هذا الفريق بالرغم مما تعرض له من ضغط وإرهاب ولم تتم الترجمة ، كما تألفت الجبهة الوطنية لمفاوضة الانجليز فى سبيل اتمام معاهدة سنة ٣٦ وفى عهده أيضا مات الملك فؤاد وأرسل إلى فاروق يستدعيه على عجل بالاسراع إلى مصر لتبوء عرشه الجديد، كما تم أيضا فى عهده رفض البرلمان لأعضاء الوصاية الذين عينهم فؤاد وتشكيل أعضاء آخرين بدلا منهم

كل هذه الأحداث وغيرها وقعت فى المائة يوم التى حكم فيها على ماهر وهى أحداث لامت شخصيته فقد كان يميل لأن يقال عنه أنه سريع وحاسم وأهل لجلال الأمور وأنه رجس الساعه . ولقد حاول أن يظهر خلال حكمه فى صورة البطل المحايد الذى تتجه إليه أنظار الزعماء بحثا عن حل لما أشكل عليهم ، ولكن على ما هرما كان أبدأ صادقا فى حياده وإنما كان بمثابة السمسار الشريف فماضيه مليء بالنزعات العدوانية . فقد اشترك فى الوزارات الرجعية الثلاث التى اعتدت على الدستور فى وزارة زيور سنة ٢٥ ووزارة محمد محمود سنة ٢٨ ووزارة صدق سنة ٣٠ ، وكانت صداقته للملك فؤاد قوية فكان من أشد أنصاره منذ فجر الحركة ، وأحد سنده ومستشاريه الخصوصيين ، وقد أسس بالاشتراك مع حسن نضات باشا حزب الاتحاد لتدعيم الحكم الملكى المطلق ولقد ورث فاروق هذا الايمان

بالحكم المطلق وأفهمه أن من حق الملك أن يملك وأن يحكم وأن يعين الوزراء ويقيلمهم دون معقب على تصرفاته . وأن يعين رئيس ديوانه دون الرجوع إلى الوزارة ، وهذه مشكلة سبق البت فيها في عهد الملك فؤاد بأن لا حق للملك في ذلك ، وذلك لكي يصبح هو رئيسا للديوان . وهو صاحب رأى القتل بأن من حق فاروق أن يتولى الحكم إذا بلغ ١٨ سنة هجرية أى ما يعادل ١٧ سنة ميلادية وبضعة أشهر وهذا لعمرى استهتار بالشعب ، إذ كيف يتولى أمر البلاد وطفل ، وهو صاحب الجملة المشهورة « أتم عايزين الملك يكون بسمجى » .

أقد أساء على ماهر إلى القضية الوطنية بتلقين فاروق الكثير من الآراء الخاطئة بما جعل فاروق أرضا خصبة لكل سوم ، فقد اندفع بعد ذلك وراء الرذيلة حتى بلغ أحط دركاتها . فبعد على ماهر تلقفه أحمد حسنين ثم كريم ثابت ، ثم ما زال يتلقفه أهل سوء الواحد بعد الآخر حتى أصبح في النهاية عبداً للخادم محمد حسن والحلاق بولى . هذا هو على ماهر الذى وقف وراء الملك فؤاد ووراء فاروق إلى أن تولاه أحمد حسنين فأخذت الغيرة بعلى ماهر وراح يعيره قائلا « أنا السبب فى أنى أجلست فاروق على العرش ولولاى لما كان ملكا ، فلما وصلت هذه الجملة مسامع فاروق أقصاه عن بابه فظل بعيداً عن العرش زهاء عشر سنين أى من سنة ٤٢ إلى سنة ٥٢ . ومن سخرية القدر أن على ماهر الذى كان رئيسا للوزارة عندما جلس فاروق على العرش فى ٩ مايو سنة ٣٦ كان رئيسا للوزارة يوم طرده من العرش فى ٢٦ يوليو سنة ٥٢ .

الواقع أن حكم المائة يوم كانت كلها أحداثا سريعة أشجعت طابع على ماهر ، والواقع أيضا أن شخصية على ماهر تشبه د واپور من غير صنافور ، فقد كان يشحن ذهنه بأراء خيالية عديدة غير مدروسة يريد تنفيذها فيتمهر وكذلك شحن ذهن فاروق بالكثير من الآراء التي أضرت به وأدت به إلى السقوط عن العرش .

أعضاء مجلس الوصاية

اختار الملك أحمد فؤاد ثلاثة رجال لعضوية الوصاية أولهم عدلى يكن وكان قد مات وثانيهم توفيق نسيم باشا الذى عرض عليه رئاسة الشيوخ ولكنه اعتذر لأنه امتاء من تخطى البرلمان اياه فى تعيين الأوصياء . والواقع أن نسيم باشا تقلد أعلى وظائف الدولة فقد كان رئيسا للديوان الملكى كما كان رئيسا للوزارة أكثر من مرة وكان مرشحا للوصاية على العرش ، إلا أن طابعه كان دائما رجعيا من الطراز الأول فقد وقف دون إصدار دستور سنة ٢٣ عندما كان رئيسا للوزارة فلما عجز أمام إرادة الأمة حاول أن يمسحه فلما فشل استقال وحينما كان رئيسا للوزارة سنة ٣٥ واجتمعت الأمة على إلغاء دستور سنة ٣٠ الذى كان معمولا به فى ذلك الحين وإعادة دستور ٢٣ استجاب إلى الأمة لإلغاء دستور ٣٠ ولكنه لم يصدر دستور ٢٣ لأن طابعه ضد الدساتير ولذلك عاشت مصر فترة طويلة دون أى الدستوريين . إلا أنه اضطر أن ينحني للقوة عندما وجد إرادة الأمة صلبة فأصدر دستور ٢٣ ولكنه لم يطق البقاء فاستقال لأن الدستور له كالنور تهرب منه الخفافيش .

ولقد كان توفيق نسيم يحى إلى الوزارة متلصصا ويخرج

منها متلصصا لأنه يعرف بغض الشعب له ، أما هو فلم يبغض الشعب
أو يحبه لأنه كان متبلد الاحساس لا يقيم وزنا للكرامة . كما كان
يتقصص الشخصية الخازمة أو الذكاء أو الدهاء وهو يبدو أبكم في
كثير من المسائل ظانا أن السكوت حكمة إلا أنه كان أقرب إلى البله
منه إلى الغموض وأقرب إلى الغباوة منه إلى الخنكة ، ولقد أحسنت
الجاهير فيه هذه الصفات فكانت تهتف قائلة « أحبه يا نسيم يا أبو
عقل تخين ناكل برسيم » وحسبي على تفاهة عقله أنه أحب خادمة
اللوكاندة التي كان ينزل فيها وهو في أحد رحلاته في النمسا وهي فتاة
يهودية في سن حفيدته لم تتجاوز السابعة عشر فأنى بها إلى مصر
وكتب لها كل ثروته مقابل معاشرتها معاشرة الأزواج مما حدا
بالمحكمة لأن تحجر عليه للسفه .

هذا هو توفيق نسيم السفیه الذی كان رئیس الدیوان الملکی
ورئیس الحكومة ومرشحا للوصاية وریاسة مجلس الایوخ ، رجل
غیر متالك لقواه العقلية وهو أنموذج لكثیر من زعماء ذلك العصر
الذین غرروا بالشعب واستغلوا ثورة سنة ١٩ وأدعوا بعد ذلك
أنهم یحاربون الاتیجلیز .

أما محمد فخری باشا وهو ثالث المرشحين للوصاية ، فقد كان
زوج الأميرة فوقية أخت فاروق الکبری من الأب وابنة الأميرة
شویکار وقد زوجها أبوها الملك فؤاد من فخری باشا وعینه سفیراً
لمصر فی باریس فعاش فی باریس عیشة ترف بین شوارع الشانزلیزه
ومواخیرها وعاشت زوجته عیشتیه ، أما واجب الوظیفه وقداسه
الوطن فلم یعطهما الرجل شیئا من اعتباره فلم یكتب الرجل تقریراً

واحداً وهو سفير للحكومة المصرية ولم يكتب خطاباً واحداً إلى مركز رياسته . فقد كان يعطى خاتمه إلى سكرتيره ليؤده به الرسائل الرسمية دون أن يكلف نفسه اعتدادها أو قراءتها أو حتى مشقة إمضائها . وقد عاش في باريس عيشة الأعيان لا يذهب إلى السفارة ولا تجرؤ وزارة الخارجية على محاسبته لأنه صهر الملك ، ليس له أثر في السياسة العامة لأنه كان لا يفقه شيئاً من المذاهب السياسية أو التيارات الوطنية .

أما الأوصياء الذين اختارهم البرلمان فالأمير محمد على الذى أصبح ولياً للعهد كان تركيا بكل ما فى الكلمة من معنى . وقد امتاز بميله الوفدية لذلك آثره النحاس باشا . أما عبد الرزق عزت فقد كان من أنرياء الباشوات الذين ولدوا وفى أيديهم ملاعق من ذهب يفصله عن الشعب ستار حديدى . أما محمد شريف صبرى فقد كان شقيق الملكة نازلى وحفيد سليمان باشا الفرنساوى .

النحاس باشا يؤلف وزارته الثالثة

ألف النحاس وزارته عقب استقالة على ماهر (٩ مايو ١٩٠٦) وقد ذكر فى كتابه إلى مجلس الوصاية أنه يريد تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة الصديقة . وطبعاً كان أول القصيدة كفوفاً ، إذ كيف يمكن القول بأن تحقيق الاستقلال يكون بإبرام معاهدة إذ أن التحالف بين دولة قتيمة ودولة مستعمرة معناه هدر للاستقلال لا تحقيق له . ثم كيف يمكن وصف الدولة المحتلة الغاصبة التى سفكت دماء الأبناء بالدولة الصديقة . ولكن النحاس درج منذ نعومة أظفاره على هذا المنطق المعكوس فى تفسير الأمور .

وعلى العموم فقد مضى النحاس في طريقه وجمع هيئة المفاوضة من جميع الأحزاب والمستقلين ما عدا الحزب الوطنى من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد حمدى سيف النصر وبالاختصار من كل الزعماء حيث سبق الجميع كالنجاج إلى لندن لتوقيعها في ٢٦ أغسطس ٣٦ .

وكان غرض بريطانيا من توقيع كل الزعماء ألا تترك فرصة لأجد المصريين لنقضها . وهكذا للأسف ترى المصريين يجتمعون ويأتلفون حول تقييد مصر وربطها بالحلقة البريطانية أكثر من اجتماعهم وتآلفهم في سبيل العمل لاستقلالها .

كانت سياسة بريطانيا طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين العمل على بسط نفوذها على مصر حتى يمكن لها أن تتحكم في منطقة الشرق الأوسط لأن مصر مفتاح المنطقة . لذلك حاربت نابليون ونوسطت بالحيلة وسعت لاحتلال البلاد بشتى الطرق وعمدت على التدخل عن طريق ضعف أسرة محمد على بأقراضها النقود وتهيئة النزوات الرخيصة لها وشراء أسهم قناة السويس ، ثم ادعواها - أخيراً - بالحفاظة على العرش ومجاريها عرابى ثم إعلانها الحماية سنة ١٤ ، فلما ثارت البلاد سنة ١٩ وجاربت الانجليز سعت بريطانيا بوسيلة أو أخرى بعد أن أعيها الأمر إلى تحقيق الاستعمار فلاولت بطرق مختلفة حتى نجحت سنة ٣٦ عن طريق امضاء معاهدة فالقول بأن المعاهدة معاهدة صداقة قول خاطئ . فهى معاهدة اغتصاب

ولولا الاحتلال لما وقعت المعاهدة التي هي في الواقع ظلم أمضيت تحت الضغط الأدبي والمادى فقد جرت المفاوضات في جو مشحون بالاكراه.

ولقد دلت الحوادث السابقة على أن كل فشل في المفاوضات وكل امتناع من جانب مصر على قبول المعاهدة كان يعقبه تهديد وعدوان بريطاني ، ففشل مفاوضات عدلى سنة ٢١ أعقبه ضغط وارهاب واعتقال وتشريد ونفى للمصريين . وفشل مفاوضات سعد سنة ٢٤ أعقبه انذارات بريطانية وتبليغات عديدة أثر مقتل السير لى ستاك فطردت بريطانيا الجيش المصرى من السودان واحتلت الجمارك وأخذت نصف مليون جنيه ، واجأت إلى وسائل الارهاب المختلفة للانتقام من عدم توقيع المعاهدة . وفشل مفاوضات ثروت سنة ٢٨ أعقبه ضغط وانقلاب وتعطيل الدستور . وفشل مفاوضات النحاس سنة ٣٠ أعقبه ضغط وارهاب وإلغاء الدستور .

وقد هدد السير مايلز لامبسون السفير البريطانى قبل اجراء محادثات سنة ٣٦ بأن فشلها سيعود على مصر بالهواقب الوخيمة . ومع ذلك فليس معنى هذا أن بريطانيا مسئولة وأن الجانب المصرى كان مضطراً تحت الضغط والتهديد على قبول شروط المعاهدة فمستولية الزعماء الذين وقعوا المعاهدة جسيمة لأنه كان من الواجب عليهم أن يستمروا فى النضال وفى مقاومة الاحتلال دون الاذعان له وقبول معاهدة تقضى على الاستقلال وتقرر الاحتلال . فقد عاشت مصر فى نضال مع بريطانيا من سنة ٢١ إلى ٣٦ دون أن تدعن لرغبة بريطانيا فى امضاء معاهدة لأن المعاهدة تقنن الاحتلال وتجعل للمستعمر حقاً شرعياً فى وجوده .

واقعة كانت معاهدة ٣٦ عبثاً أدبياً ثقيلًا وعبثاً اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً . فالالتزامات التي نصت شروطها كانت فوق طاقة مصر وعاقبت من تقدم نهضتها ووضعت مصر طرف خصومة في أى صراع عالمي ومهما كان فقد وقع النحاس المعاهدة كما كان يسميها معاهدة الشرف والاستقلال وكان



همه الأول أن يضمن صداقة الانجليز ويضع حداً لمطالبهم ضده فيطمئن إلى استوزاره وبقائه في الحكم . ولقد بدأ الجو كله بعد ذلك في صالح النحاس . فالملك طفل ويجلس الوصاية من نسج يده والبرلمان يؤيده وبذلك باتت كل القوى المؤثرة في سياسة مصر في قبضته بما جملة يستعمل في حكمه . لقد قال النحاس عند تأليف الوزارة « لا حزبية بعد اليوم » وكان

النحاس باشا وبريطانيا يساندان معاهدة ١٩٣٦ أو معاهدة الشرف والاستقلال كما كانوا يسمونها أو المعاهدة التي ولدت ميتة

المعتقد أن يسير مسيرة وطنية سامية واضعاً مصلحة وطنه فوق كل اعتبار ، ولكنه لم يكن صادق الوعد فبعد امضاء المعاهدة سار في طريق الحزبية إلى أبعد مدى وأخذت وزارته بسنة التعصب لأنصارها من الوفديين على سائر طبقات الشعب ، ومضت في طريق المحسوبية

الصارخة والانتقام من خصومها وظهر أثر ذلك في تعيين الموظفين
الكبيرة وفي الترقيات وفي الرفق والاحالات إلى التقاعد وفي تعيين
العمد والمشايخ وفي تعيين أعضاء الشيوخ واستبعاد خصوم الوفد بما
هو الدولة إذ صارت المسألة تتعلق بالحزبية أكثر منها وطنية وأصبحت
الوفدية ديناً وعقيدة يجب أن تطغى على كل سياسة أخرى ، وامتدت
المحسوبية من الوفد إلى صلات القرى والمصاهرة وبذلك اتسعت
المنافع الخاصة التي قدمها النحاس وأضر بها البلد إذ ابتعد كل البعد
عن العدل والنزاهة إلى الطغيان والانانية . واستفحلّت المحسوبية
الحزبية والمحسوبية العائلية ومحسوبية الوزراء ومحسوبية أعضاء
البرلمان .

وقد ازداد النحاس بعد توقيع المعاهدة إلى التعلق بالحكم المطلق
فقد كانت دكتاتوريته البرلمانية أسوأ من دكتاتوريه صديق وكانت
وثيقة الشرف والاستقلال هي صك وقايد الانجليز له فلما اطمأن
إلى الحكم راح يطغى ويقرب من يرضى عنه ويبعد من يغضب عليه ،
وكان مجلس الوزراء والهيئة الوفدية تقره في كل تصرفاته لأنهم كانوا
يرون نفعا لهم في ذلك . وما زاد في ضراوة النحاس الصفات التي
أضفى عليه بها مكرم عبيد وغيره حيث كانوا يطلقون عليه لقب
« الرئيس الجليل » و « نبي الوطنية » .

وما زاد في أسلوب الارهاب وفي سخافة الدكتاتورية البرلمانية
أن الوفد استحدث فرقاً سميت بفرق « القمصان الزرقاء » تشبها بقوات
العاصفة التي شكلها هتلر في ألمانيا سنة ٣٣ عندما جاء للحكم . وكان
الغرض من تشكيلها مقاومة فرق « القمصان الخضراء » التي ابتدعها أحمد
حسين رئيس حزب مصر الفتاة الذي تكون حديثاً .

وكانت فرق النحاس أداة ادهاب شديد لخصوم الوفد وكانت تتسلح بالعضى والخنجر وتعتمد على المعاوضين وتعتمد إلى القوة في تنفيذ مآربها . وكان البوليس يقف حيال تصرفاتها الاجرامية عاجزاً لأن الحكومة كانت توجهها وتسندنها . وكثيراً ما كانت هذه الفرق الزرق تشتبك في معارك دامية مع الفرق الخضراء حتى أمست البلاد في حرب أهلية .

كما تصدى النحاس باشا للصحف والمعارضة والخصوم فكان يعتقلهم ويقدمهم إلى المحاكمات وحارب الحريات العامة والاجتماعات وكل صاحب رأى أو فكر ، واستعاد في محاربتهم القوانين التي صدرت في عهد محمد محمود وصدق الخاصة بحفظ النظام في معاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذه القوانين باطلة ولكنه إزاء الدكتاتورية الجديدة التي باشرها وجد نفسه مضطراً للعمل بقوانين الجمعيين كي يقضى على روح التذمر التي انتشرت بين صفوف الطلبة.

ذمة الرئيس الجليل

ولقد تدخل النحاس تدخلًا صريحاً ومباشراً عارضاً الرشوة على أحد القضاة كي يحكم له في قضية ، وقف البدواوى وعبد العال ، ، ذلك أن النحاس باشا كان ناظراً لوقف البدواوى وعبد العال الذي يضم عشرات الألوف من الأفدنة ويدور على النحاس دخلاً يزيد على أكثر من ألف جنيه في الشهر وقد نافسه على النظارة على المنزلاوى بك وكانت القضية معروضة أمام المحكمة العليا الشرعية برئاسة الشيخ محمد سليمان عنارة ، فقررت المحكمة تعيين خبير ليقيم تقريراً عن حسابات الوقف . معنى ذلك أن القضية راحته تسير في غير صالح

النحاس فوسط النحاس باشا الشيخ عباس الجمل المحامى الشرعى للشيخ محمد سليمان وعرض عليه رشوه بأن يعينه شيخا للأزهر أو وزيراً للشئون الدينية مع منحه نفقة مالية سخية مقابل أن يحكم لصالحه ولكن الشيخ محمد سليمان استاء من وساطة الشيخ الجمل ورفض الرشوة واستمر فى اجراءات القضية ثم حكم بمخلع النحاس باشا من نظارة الوقف لعدم أهليته ، فاستاء النحاس وأحاله إلى المعاش فذهب الشيخ عنارة إلى محمود غالب باشا وكان وزيراً للعدل وطلب منه تفسيراً لحالته إلى المعاش . فقال غالب باشا : لقد كنت قاضيا قبل أن أكون وزيراً وكان النحاس باشا كذلك قاضيا قبل أن يكون رئيسا للوزارة وقد رأينا أن من الأفضل أن نعيدك إلى المعاش . فرد الشيخ عنارة قائلاً : إذا كنت قاضيا قبل أن تصبح وزيراً وكان النحاس قاضيا قبل أن يكون رئيس حكومة فلا شك أنكما كنتما من فاسدى النمة ، ولا شك أنكما تعودتما قبول الرشوة من المتقاضين وإلا لما عرض على النحاس الرشوة ظنا منه أن جميع القضاة على شاكلتكما . ولما هم بالخروج اعترضه صبرى أبو علم وكان وكيلًا برلمانا لوزارة العدل وعبد السلام جمعه وكان وزيراً للتجارة والصناعة وحاولا تهدئته فاستدار الشيخ عنارة إلى غالب باشا وخاطبه قائلاً : قل لنحاسك يا رجل إنه إذا كان يظن أنه يعيش فى دولة العبيد فهو خاطئ . فالدولة دولة الأحرار . أما العبد فهو النحاس نفسه فقد ولد عبداً وعاش عبداً وسيموت عبداً ، أما أنت فأشبهه بالذى ينتظر قطعة عظم يلقى بها العبد إليه ، ثم قال : إنى ذاهب على التوالى النيابة العامة لأبلغ ضد النحاس وضدك فى قضية الرشوة . ثم خرج ولكنه أصيب بمرض لم يمهله حيث مات بعد إحالته إلى



الشيخ محمد سليمان عنارة

المعاش بعشر أيام (٢٣ ديسمبر ٣٦) عن ٤٧ عاماً .
ولما أنشيت مسألة الشيخ
عنارة بعد ذلك سنة ٣٨ في
عهد الوزارة التي أعقبت
وزارة النحاس وقف خشية
باشا في البرلمان وقال معيراً
الوفد : لقد أفسدتم الذمم
واعنديتم على قدسية القضاء
وما زالت أياديكم مغمضة
بالدماء . . . واقدم كانت قضية
الشيخ عنارة من النقاط
السوداء في عهد النحاس التي
حولت الناس عنه لما فيها من
اعتداء صارخ على العدل

والدين . ولم تكن قضية « وقف البدر اوى » الأخيرة في مساوىء
الرجل بل تعداها الى ما هو اسوأ حتى انتهى به الامر الى حادث ء
فبراير كما سيحيى بعد

نبت الشيخ محمد سليمان عنارة تحت مسقط الضوء ، فقد كان أبوه
أستاذاً بالأزهر وجده شيخاً له ومن يلبس الناس قبساً من فضيلة
أو شعاعاً من علم .

نشأ الرجل في خدمة القلم فقد كان أديباً وخطيباً وفيلسوفاً وقاضياً
ونشأ أخوه عبدالحى سليمان في خدمة السيف فقد كان ضابطاً بالجيش

تمخرج عبد الحمى سليمان فى (المدرسة الحربية) الكلية الحربية وفى فجر حياته العسكرية عندما سافر مع فرقته إلى السودان صدرت إليه أوامر القيادة بمحاصرة إحدى القرى وإطلاق الرصاص على الأهلىن ولكنه استشعر فى الأرهاق لقوميته فلم بنفسها فقدم للمحاكمة العسكرية. وفى المحاكمة تلى عليه المدعى البريطانى صيغة الاتهام ولكنه طعن فىها لأن قضائها برىطانيون غاصبون فأضيف إلى اتهامه اتهام الطعن فى المحكمة وأحيل إلى الاستيداع على أن المحكمة أشفعت حكمها بإعادته لو اعتذر ، ولكنه رفض الاعتذار وعاد إلى مصر وخلقت مسألته أزمة سياسية أشاعت جواً من التوتر خيم فوق البلاد .

وبعد زمن أعيد إلى الجيش ورحل مرة أخرى إلى السودان وهناك قام بتكوين جهة الضباط الوطنيين وكانت ترمى إلى استعمال العنف والحرب ضد برىطانيا لتخليص الاستقلال بالقوة المسلحة وبينما كان يعد عدته اغتيل سردار الجيش المصرى سنة ٢٤ فصدرت الأوامر إلى القوات المصرية المرابطة فى السودان بالعودة إلى مصر ولكن عبد الحمى سليمان تمرد ورفض العودة وتحصن بأحد القلاع لمحاصرته فرقة برىطانية وتبوءت طلقات الرصاص ثم تدخلت السراى ووزارة الحربية المصرية .

ولما عاد إلى مصر نقل من سلك الجيش إلى سلك البوليس عقاباً له ثم أخيراً تخلصوا منه بإحالتة إلى المعاش ولما يكتمل السن .

أما الشيخ محمد سليمان فقد تمخرج فى مدرسة القضاء الشرعى وكان أول دفعته فعين مدرساً بها وفى ذلك قال عاطف بركات ناظر المدرسة « أثمر لينبت ثمرأ ، واشتغل وهو فى مدرسة القضاء بالحركات التحررية فسكون جمعية الشبان الأحرار للقضاء على سلطة الانجليز

وأصحاب النفوذ . وكان وثيق الصلة بالشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد كما كان أيضاً متصلاً بأمين الرافعي صاحب الأخبار وغيرهما من الكتّاب الذين هيئوا الجولثورة سنة ١٩ . فلما شبت الثورة أخذ على عاتقه اشعال الفتيل في الوادي ، وأدى نشاطه السياسي إلى أن اعتقلته السلطات البريطانية وظل معتقلاً حتى أفرج عنه وإخوانه في الجهاد . ثم تقرر نفيه إلى العريش فعين قاضياً بها وكانت صحراء ولما يكن قد حل بها الجيش المصري كما هي الآن وكانت تحت امرة المحافظ



عبد الحى سليمان

البريطاني المسترجع فدخل معه في صراع مرير فنظم المقاطعة السليبية بين اهل سيناء وبين المحافظ وفي حفل أقيم له قال المحافظ : لقد عشت في مصر ١٧ سنة فأنا الآن مصرياً ، مرد عليه الشيخ قائلاً : إذا كنت مصرياً فقل معي تعيش مصر حرة وتسقط بريطانيا . وكان مأمور العريش على عبد الوهاب (اللواء فيما بعد) رجل عسكري امتاز بالوطنية والخلق فشكل الشيخ عنارة معه جمعية سيناء ، سنة ٢٢ لسكى تصبح العريش قاعدة عسكرية ، فقد

كان يعتقد أن الخطر الصهيوني وشيك الوقوع خصوصاً بعد وعد بلفور الذي تحقق سنة ١٧ وأنه لا بد من اعداد العدة للمستقبل كي

يقتل الجيش إلى شرق البلاد لتصبح العريش قاعدة عسكرية . ومع أن الحكومة في ذلك الحين اعتبرت هذا العمل موجهاً ضدها وأخذتهما بالشدّة إلا أن الأيام أثبتت فيما بعد وجهة هذا الرأي . وأيد الشيخ محمد سليمان سعد زغلول في معركة الوطن ولكنّه اختلف معه لأن سعداً كان يرى مساومة الانجليز على الاستقلال بينما كان يرى الشيخ أنه لا مساومة في الوطن كما كان من رأيه ألا يقتصر الصراع من أجل مصر فحسب وإنما من أجل العالم العربي كله ، فالحركة ليست مصرية وطنية فحسب وإنما هي حركة عربية وقومية وأن أي تصدع في الجبهة العربية يعود على الوطن العربي وكان من رأيه إثارة الحركات التحريرية في كافة الدول العربية ، فقرة السلسلة تقاس بأضعف نقطة فيها وهو في سبيل ذلك زار الحجاز وسوريا ولبنان والأردن والعراق وراح يتصل بالهيئات التحريرية هناك وبالقادة العرب والزعماء الأحرار لكي يقبل الشعوب العربية ويشعل الثورة ضد القوات الحاكمة ويعمل على تدعيم الصف العربي كله . واشتدت خصومته مع سعد لما رآه يعمل على تحويل التيار الوطني لصالحه ويمعن في الحزبية ويفتت البلد إرباً ، الأمر الذي أدى إلى انحراف ثورة ١٩ . كما اختلف مع محمد محمود عندما رآه يمنح الانجليز في حكمه سلطة وهيبة سنة ٢٧ حتى ذهب بهم الأمر إلى التدخل في شئون الأزهر حيث كان لهم رأي في تعيين الشيخ مصطفى المراغي فهاجمهم جميعاً ، الانجليز ومحمد محمود والمراغي . وكتب في الأهرام (٢٩ نوفمبر ٢٩) مقالا مندداً بالشيخ المراغي فسقط على الأثر . على أن الانجليز فيما بعد عادوا لسياسة التدخل في الدين فأعيد المراغي للشيخ الأزهر سنة ١٩٣٦ . واختلف مع صدقي لأن صدقي كان يؤثر التباهي

بقوته كما اختلف مع علي ماهر والنحاس وحسي معركة ترجمة القرآن.
 وكان هدف الشيخ دائماً في صراعه الفضيلة والعدل فعلى أساس
 من الفضيلة يقوم السكيان الاجتماعى وعلى أساس العدل تنهض الشعوب
 ولذلك مات فى سبيل العدل... كان الرجل أشبه بالشعلة التى احترقت
 لتضيء الطريق وهو فى احتراقه لم يطرق تراباً وإنما ترك ثروته من
 المؤلفات العلمية .

ويمرنا الحديث إلى الكلام عن علي عبد الوهاب فنقول إنه تخرج فى
 المدرسة الحربية (الكلية الحربية فيما بعد) وقد اشتهر بالتحمس ضد
 السلطات الحاكمة مما أورثه بغضها فلم
 يلحق بالجيش وإنما بمصلحة خفر السواحل
 ولما وقعت الحرب الإيطالية فى ليبيا
 كان علي عبد الوهاب يشرف على الحدود
 فى مرسى مطروح فقام بمهمة تسهيل تسال
 المصريين إلى ليبيا للحرب فى صفوف
 العرب ضد الاستعمار الإيطالى مما أثار
 غضب البريطانيين الذين كانوا يتولون
 حصار المنطقة. ولقد اشتد الخلاف بين علي
 عبد الوهاب والبريطانيين حتى كاد يخرج



علي عبد الوهاب

إلى أمر إطلاق النار ما حدا بالسلطات المصرية لنقله إلى عين شمس. ولما
 شبت الثورة وكان قد ألحق بمصلحة الحدود عند انشائها أخذ على
 حاقه مراقبة تحركات الانجليز على الحدود والعمل على عرقلتها . فلما
 عين بالعرش ما موراً كون مع الشيخ محمد سليمان وجمعية سيناء ، كما
 سبق أن ذكرنا لغرض تعمير سيناء وجعل العريش قاعدة عسكرية .

نعود إلى موضوع حكومة النحاس فنقول لا شك أن المساوىء التي ذكرناها من شأنها أن تفسد أداة الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الشخصية على الصالح العام ومن شأنها أيضا أن تضيع هيبة الحاكم بين الشعب .

لماذا ساءت العلاقات بين السراى والوفد

تولى فاروق سلطته الدستورية (٢٩ يوليو ٣٧) بعد أن أتم ثمانية عشر عاما هجرية وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية .

ومن اليوم الأول بدت رغبة فاروق في أن يحكم مطلقا دون قيد الاهتمام بالشعب ودون الاستفادة من تجارب أبيه . وبما ساعده على الحكم المطلق أن الظروف المحيطة به قد هيأت له الجو فالنحاس كان قد استفحل أمره ، كما أن المستوزرين أمشال على ماهر ومن بعده أحمد حسنين من أصدقائه المقربين راحوا يلقنونه أصول الحكم وأن أهمها هو الحكم المطلق الذى يملك كل سلطات الأمة .

وفى ٢٠ أكتوبر سنة ٣٧ عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى وكان ذلك التعيين نذيرا بكفهرار الجو وفى ٢٨ نوفمبر ٣٧ حاول شاب من أعضاء حزب مصر الفتاة اغتيال النحاس باطلاق الرصاص عليه حين كان فى طريقه إلى داره بمصر الجديدة فأخطأته الرصاصة فاتخذت الحكومة من هذا الحادث وسيلة للامعان فى اتهام خصومها والزج بهم إلى السجون والبطش بالبلاد .

وبدأت المظاهرات من الطلبة تهتف ضد الوفد ، وكان نتيجة ذلك أن المناصرين للوفد تجمعوا ضد المتذمرين وراحوا يكيلون لبعض اللكيمات بما حدا بمدير الجامعة لطفى السيد باشا إلى تعطيل

الدراسة أسبوعاً ثم إلى الاستقالة . وفي يوم ٢١ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة من طلبة الأزهر واتخذت طريقها نحو قصر عابدين فصادف وقت مجيئها قدوم مكرم عبيد وزير المالية إلى السراى فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته . وقد اتهمت الوزارة السراى بالاتفاق

مع المعارضة في تدبير هذا الحادث ، مما سبب أزمة زادت حدتها الخلاف على تعيينات الشيوخ . فقد أرادت السراى تعيين عبد العزيز فهمى فى المقعد الشاغر فى مجلس الشيوخ بينما أراد الوفد تعيين -
نصرى بك عبد النور . يضاف إلى ذلك أن السراى رفضت الموافقة على اعتمادات مالية طلبتها الوزارة ، كما طلبت السراى من الحكومة حل جماعات القمصان الملونة وأرادت أيضاً أن تكون المرجع النهائي فى تعيين كبار الموظفين وأحالتهم إلى المعاش . وغير ذلك من المسائل التى يرجع سببها الاصل إلى الصراع فى سبيل

الاستئثار بالحكم : كل هذه الأساليب وغيرها أدت إلى إساءة العلاقات بين السراى والوفد ، والمؤسف أن اللورد كيلرن السفير البريطانى تدخل فى محاولة يائسة لحل النزاع بين الطرفين ولما لم يفلح أقال الملك وزارة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ٣٧ بحجة أن الشعب لا يؤيدها .



محمد توفيق دياب
من الأقطاب الذين
طلبوا للنحاس . كان
صاحب جريدة الجهاد
لسان حال الوفد

الخلق السياسى فى الحكم

عندما بدأ فاروق حكمه اعتقد الناس أن طالعه فال خير - فقد كان شابا - يبدو فى مظهره رقيقا طلع الحيا وضع شعبه فيه ثقته وامله بأنه سيخلصه من مساوىء الحكم المطلق ومن الفساد والاستغلال ولذلك قابله يوم وصوله إلى الاسكندرية (٧ مايو ٣٦) وعلى طول الطريق إلى القاهرة بالتهليل والتكبير .

ولكن الأيام التى أعقبت ذلك أكدت أن فاروق لا يقل طغيانا عن الملك السابق ، ورث عن أبيه تعاليه على الشعب وأضاف إليه ما اكتسبه من عوامل البيئة . فقد رأى وهول يتجاوز السادسة عشر انحناء الرعما أمامه ، حيث راح الجميع يطلبون وده ويتملقونه ويتزلفون إليه فازداد غطرسة وكبرياء . وما زاد فى جنوحه أنه لم يتعلم ولم يتشقف ولذلك كان يضرب كالعشيم المتعافى ، يضاف إلى ذلك شرود أمه وجنوح اخوته وتفكك الرباط العائلى مما خلق عنده مركب النقص والعقد النفسية الأخرى فكانت تصرفاته ارتدادا للفراغ الكبير الذى كانت تتجاوب فيه نفسه ليحاول أن يظهر أمام الجماهير فى غير الواقع الذى كانت تعيش فيه أعماقه فيسدو فى شكل المصلح وهو أكثر الناس فسادا كما فى مشروع الحفاء الذى أراد أن يجعل به كل أبناء الشعب يلبسون الأحذية بينما هو غارق فى الترف وكان يبدو أحيانا فى صورة الشجاع بينما هو أشد الناس جبنا كاستئساده أمام الانجليز وانكشافه وجبته فى حادث ٤ فبراير أو حادث المطار (كما سيحىء بعد) وقد كان يظهر أحياتا فى مظهر الوطنى الغيور على الدستور كإقالاته للنحاس بينما هو أشد الناس كراهية للدستور

وكان يبدو في صورة الكريم السخى وهو أكثر الناس جمعا وحباً
لجمع المال ، أو في صورة التقي كذا به إلى الصلاة وهو أشد الناس
فسقا فقد هتك البيوت وحسبى حادث ابن علي أيوب الذى قتله فاروق
ليختلى بزوجته . وكان يظهر في صورة المشفق على الوطن عندما
أصبحت منطقة قنا وأسوان سنة ٤٢-٤٥ بوباء الملاريا فذهب لزيارتها



وهو أشد حبا لنفسه .
ويظهر أحيانا في صورة
الوطنى الذى يريد المحافظة
على البلاد العربية كدخوله
حرب فلسطين ضد اليهود
وهو أشد الناس خيانة
للقضية العربية ، فقد كان
غرضه الأول الإثراء من
وراء بيع أسلحة فاسدة
للجيش المصرى دون الاهتمام
بالضحايا أو الخسائر وهو

مكرم عبيد - سكرتير الوفد ، كان
مدللا فقد تبناه سعد زغلول سياسيا
فلما مات سعد أصبح أقوى رجل
في الحزب وكان يحلو له أن
يمتطى ظهر النحاس باشا دائما .

يبنى لأن يقال عنه أنه رجل داهية كتشجيعه الحركات السرية المناوئة
للوفاة مثل تشجيعه حسين توفيق الذى قتل أمين عثمان الوزير الوفدى
اشتهر بوفديته وبميوه لبريطانيا ولكن كان غرضه الانتقام لنفسه ،
كل تصرفات فاروق تبدو أمام الناظر كمظهر من مظاهر البطولة
والاخلاص للوطن بينما الواقع كان يقول غير ذلك لأن تصرفات فاروق
جاءت نتيجة نفس معقدة لا تؤمن بأى خير . هذا هو ملك البلاد ،
وإذا كان رب البيت بالدف عازف فشيمة أهل البيت كلهم الرقص .

ولذلك كان وزراؤه على شاكلته فالوفد قد تفكك في عهد سعد عندما ابتدع سعد نوعا من الحكم اسمه « الدكتاتورية البرلمانية » وبمقتضاه يطرد كل خصم يعارضه ضاربا بالدستور وبحرية الرأي وبالنظام البرلماني عرض الحائط وقد ورث سعد النحاس هذه النظرية فكان من يعارض النحاس كان يعتبر كافرا بالوطن وخارجا على حظيرة الوفد وكان هؤلاء الخارجين يكونون أحزابا طامعين في أن يستغلوها في الحكم كما فعل سعد والنحاس أو يظلون مستقلين محيطين بأنفسهم بالانصار والأتباع وسواء كان زعماء هذه الأحزاب أو هؤلاء المستقلون يجمعون بعضهم ضد بعض أو يظلون متخاصمين فالواقع السياسي في البلد كان يأخذ طابع الشيع والجماعات التي تهدف إلى تحقيق رغباتها بطريقة أو بأخرى دون النظر إلى الاعتبارات الوطنية أو الوسائل الدستورية . ففي سبيل الحكم استعان النحاس بالانجليز في ٤ فبراير وفي سبيل الحكم داس النحاس ووزارات الأقلية على الدستور وهكذا قضى نهائيا على مبادئ ثورة ١٩ التي كانت تهدف إلى طرد الانجليز واشادة حكم برلماني قائم على دستور محترم ووثقت معها كل المقومات الأدبية في الخلق السياسي ، فقد أصبح الطابع المميز للساسة هو المبدأ الميكافيللي الذي يقوم على الوصولية وانعدام الاخلاص والمبدأ الذي يقول « الغاية تبرر الوسيلة » .

وفي ذلك المسرح المائع الذي ملأه فساد الملك وفساد الزعماء ضل الشعب وبات حائرا بما وضع البلاد في موضع سيء سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية .

محمد محمود مرة ثانية

في هذا الجو المضطرب عهد الملك يوم اقالة النحاس إلى محمد محمود ليؤلف الوزارة فألفها من جميع رؤساء الأحزاب المعارضة للوفد ، فقد كان هو رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين وأشرك معه حليى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبي (حيث انضم حزب الشعب



محمد خالد

كان رئيس تحرير جريدة الدستور لسان حال السعديين في فجر انفصالهم من الوفد والغريب أن الجريدة ماتت بعد ذلك عندما أصبح السعديون أصحاب السلطة

إلى حزب الاتحاد وكونا حزبا واحداً أطلق عليه حزب الاتحاد الشعبي) ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كما أشرك معه اسماعيل صدق فأُسند إليه وزارة المالية وعبد الفتاح يحيى فأُسند إليه وزارة الخارجية وقد كانا هذين الرجلين من رؤساء الوزارات السابقين وقبلا عن طيب خاطر العمل تحت رئاسة محمد محمود لأن لهما عدو مشترك هو مصطفى النحاس والملاحظ في تشكيل هذه الوزارة أنها جندت كل الذين تربطهم بالوفد خصومة في جهة قوية لاسقاط النحاس وأخذ مركزه . وإنى لاتساءل هل كان النحاس بهذه القوة حتى اضطر

الملك فاروق لأن يحشد ضده جميع هؤلاء الزعماء ؟ الواقع أن النحاس لم يكن قويا فقد كان يستمد سلطته لحدا من الانجليز والحد

الآخر من اسم الوفد القديم في الشعب . وقد كان خوف فاروق كله من الانجليز فأراد أن يجمع أكبر عدد من الزعماء في شبه مظاهرة سياسية ليساندوه ضد النحاس أمام الانجليز أما المسألة الشعبية فمسألة مقدور عليها .

وكان المفروض في هذه الوزارة - كما قالت - أن تكون حريصة على احترام الدستور لأنها جاءت لاصلاح الفساد الذي انتهكت به الوزارة السابقة حرمة الدستور . ولكن الأحداث التي تعاقبت بعد ذلك أكدت أنها لم تكن كذلك وأن حرصها كله كان في تنفيذ بنود المعاهدة كأن الوزارة انجليزية شكلت في لندن تهتم بصالح المقتضب قبل صالح الوطن . ولقد اتبع محمد محمود موقفا ازاء البرلمان يشبه موقفه في وزارته الأولى سنة ٢٨ فقد أجل البرلمان شهراً ثم حله ثم أجرى انتخابات جديدة تدخلت فيها الادارة لصالح مرشحي الحكومة وجاءت برلمان يضم بين جوانبه ١١٣ عضواً من الأحرار الدستوريين و ٨٠ من السعديين (والسعديون هم المنشقون على الوفد أخيراً برئاسة أحمد ماهر والنقراشي) وكونوا جماعة سياسية أطلق عليها اسم الهيئة السعدية .

لم يكن لأعضاء البرلمان الجديد رأى في المشاكل الخطيرة أو رأى في تعيين الوزارات أو امقاطها . فقد كان طابعهم التمسك بكراسي النيابة وكانوا إذا عارضوا رئيس الوزارة في مسألة هدد بحل البرلمان فسرعان ما يستجيبوا إلى رأيه وكانت الأزمات تثور وتنتهي والوزارات تقوم وتسقط أو تعدل دون أى تدخل أو اتجاه من البرلمان . فقد كان النواب يرضخون لكل وضع تريده السراي ولقد تعاقبت على المجلس أربع وزارات هي وزارة محمد محمود ووزارة

على ماهر ثم وزارة حسنى صبرى ثم وزارة حسين سرى .
والواقع أن وزارة محمد محمود الثانية سنة ٣٨ تختلف عن
وزارته الأولى سنة ٢٨ . فقد كانت وزارته الأولى حركة وكان
للرجل فيها شخصيته فقد فرض شخصه فيها على الملك فؤاد نفسه ولعل
السبب فى ذلك أنه كان يستمد قوته من دار المندوب السامى ، أما
فى الوزارة الثانية ، فقد كان الخول طابعه لأنه يستمد سلطته من



السراى وكان المسيطر على السراى فى
ذلك الحين على ماهر رئيس الديوان
الملكى فكان محمد محمود بمثابة موظف
مسئول على ماهر . ولقد تعرض
وزارة محمد محمود للقلقة وعدم
الاستقرار نتيجة رد الفعل الذى سيطر
على نفسية على ماهر بما عرض شخصية
محمد محمود نفسه إلى الاهتزاز والتداعى
فلم يعد محمد محمود بالرجل القوى
صاحب اليد الحديدية التى يهابه الشعب
كما لم يعد بالرجل العظيم الذى يعتمد

محمد محمود خليل .
كان رئيسا لمجلس الشيوخ
ومن أقطاب السعديين

على قوة نفوذه ، وإنما أصبح الرجل المتهاك على لقمة العيش الذى
يسعى وراء رزقه . وفى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ حدث أول تعديل فيها وفى
مايو حدث تعديل ثان فقد استقال صدق ثم حدث تعديل ثالث وفى
ديسمبر حدث تعديل رابع حين استقال رشوان محفوظ باشا
وزير الزراعة وفى يناير ١٩٣٩ حدث التعديل الخامس باستقالة حسن
صبرى باشا وزير الحرية .

واخوته) وغيرهم من أنصاره ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار
الدستوريين لأنهم كانوا يستشعرون الغضاضة لاعتقادهم أن على ماهر
مفتصب الحكم من رئيسهم محمد محمود .

اتسمت وزارة على ماهر بالطابع الذي اشتهر به والذي يجب
أن يقال عنه أنه رجل الساعة تخلق وزارة الشؤون الاجتماعية كما خلق
الجيش المربط . وبما ساعده على أن يكون



محط الأنظار وقوع الحرب العالمية الثانية (٢٩
أغسطس ٣٩) فأعلن الأحكام العرفية (أول
سبتمبر ٣٩) وأعلن الرقابة على الصحف
والمطبوعات والمكاتبات والرسائل والسينما
والمسرح والاذاعة وكل وسيلة من وسائل
الاعلام وعين نفسه حاكماً عسكرياً واقترنت
الأحكام العرفية بقطع العلاقات مع ألمانيا
ووضع الرعايا الألمان الموجودين في مصر
تحت الرقابة كما وضع المصريون الذين لهم
ميول نازية تحت الرقابة أيضاً ووضع التموين
والتحركات العسكرية تحت إشراف عسكري

كما تقرر معاينة من ينشر أخباراً تضر بصالح
الحليفة أو حلفاء الحليفة (والحليفة هنا هي
بريطانيا كما كانوا يسمونها وقت ذاك)

أو أخباراً من شأنها تثير البلبلة بين الناس . ملخص القول أن الأحكام
العرفية كانت بمثابة قيد للبصريين وبمثابة تدعيم لمحاكمة سنة ٣٦ أو بمثابة
أكراه الناس على الصلاة للذمت حتى يزيد من قوة اغتصابه واستمراره

لقد أعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ أى في بدء الحرب العالمية الأولى بقرار من الحاكم العام الانجليزي وتولتها السلطة البريطانية . أما في هذه المرة فقد أعلنها الحاكم المصري وظلت الحياة النيابية قائمة بينما تعطلت الجمعية التشريعية في الحرب الأولى وظلت معطلة حتى نهاية الحرب ولكنها لم تعطل في الحرب العالمية الثانية . ويظن المتفائلون أن في إعلان الحاكم المصري الأحكام العرفية إنفاذاً لكرامة مصر ولكننى أقول لهم أنهم خاطئون إذما الفرق بين أن أموت بيد عدوى أو أن أموت بيد شقيقى؟ وعلى أية حال فإعلان الأحكام العرفية في كلتا الحالتين كان لصالح الانجليز وعلى حساب حرية المصريين وعلى العموم فلم يكن للبرلمان نفوذ أو تأثير خلال الحرب الثانية .

ولقد ظلت مصر منذ إعلان الحرب العالمية حتى سقوط فاروق وهى توصف في ظل الأحكام العرفية . وعلى أية حال فإن على ماهر أو أى حاكم آخر جاء بعده أساء استعمال هذه الأحكام العرفية وسخرها لخدمة أغراضه والانتقام من خصومه واعتقال معارضيه والتنكيل بهم حتى باتت مصر أرضاً ضحله ، فقد هدد على ماهر النحاس بالاعتقال فلما سقط وجاء الوفد فيها بعد (سنة ٢) اعتقل النحاس على ماهر ، كما اعتقل مكرم أيضاً عندما خرج عليه وأخرج كتابه الاسود فلما ألغيت الأحكام العسكرية في عهد وزارة أحمد ماهر التى خلفت النحاس وأعيدت بمناسبة حرب فلسطين استغلها الحكام وخاصة فاروق للانتقام من خصومه فلما ألغيت باتهاء حرب فلسطين أعادها ابراهيم عبد الهادى باسم المحافظة على الأمن واستغلها للانتقام من خصومه، ولما ألغيت بعد ذلك أعادها النحاس في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثناء

حريق القاهرة بحجة المحافظة على الأمن أيضا وأراد أن يستغلها
للتشكيل بمقصومه ولكن الملك أسرع باستغلال الأحكام العسكرية
وأقال النحاس وتغذى به قبل أن يتعشى النحاس بالملك وراح الملك
تحت ظل الأحكام العسكرية يقيم الوزارات ويسقطها بمعدل كل شهر
وزارة حتى سقط هو نفسه في ٢٣ يوليو ٥٢ ، وهكذا عاشت مصر
منذ الحرب العالمية حتى سقوط فاروق في يوليو ٥٢ وهي تتعثر في
نكبات الأحكام العسكرية دون قبس من نور الحرية وظلت الأحكام
العسكرية سيفاً مسلطاً على كل رأس في البلد لأنها كانت تستغل في غير
ما وضعت له ولذلك كانت هذه الأحكام العسكرية سلاحاً له حدين
وكان نصيب كل من يعلنها أن يكتوى بنارها قبل خصمه فعلى ما هر
هو الذي أعلنها وهو الذي قاسى مرارتها في السجن والاعتقال زهاء
ثلاث سنين والنحاس هو الذي أعلنها سنة ٥٢ وكان هو الذي
اكتوى بنارها .

إن في قانون العقوبات ما يغنيننا عن الأحكام العسكرية فلم تسكن
أبدأ في حاجة إلى اعلان الأحكام العسكرية بأى حال من الأحوال
بما يؤكد لنا أن المسألة لم تتعلق بالحرب أو الظروف بقدم ما يتعلق
بأزمة الحكم في مصر .

نعود إلى موضوع على ما هر فنقول أنه سار بسياسته وخطته التي
وضعها في الحكم وفي أبريل سنة ٤٩ قدم النحاس إلى السفير البريطاني
السيد مايلز لامبسون وقد أصبح اسمه اللورد كيلرن مذكرة تتضمن
مطالب الوفد في الجلاء بعد الحرب ، والواقع أن مذكرة الوفد لم
تعن الجلاء أو الجدية بقدر ما كانت تعنى من تهريب سياسى فالنحاس
الذى يبكى على الوطن في مذكرته ، هو نفس النحاس الذى أمضى

مما هدة الشرف والاستقلال . ولكن غرض النحاس انمحصرفى توجيه
الانظار إليه بعد أن رأى أن مجلة الأحكام العرفية مستقضى عليه متشباها
بسعد زغلول عندما قدم عريضته إلى المندوب السامى سنة ١٩١٨
معتقداً بأن تصرفه هذا يزيد من شعبيته ويخلق منه بطالا وطنيا .

والواقع أن عريضة النحاس كانت للاستهلاك المحلى وبمثابة
مظاهرة ليرضى الوطنيين الذين كانوا يحترقون لرؤية جيش الاحتلال
فى القاهرة كما أراد فى الوقت نفسه أن يتخذ منها تهديداً لبريطانيا حتى
يذكرها بأنه سيثير المتاعب لها إذا ظل بعيداً عن الحكم ، وكان فى
مقدوره أن يكون خصما عنيدا أو أن يكون صديقا نافعا ، الأمر
الذى أدى فيما بعد إلى حادث ٤ فبراير وهو الذى جاء فيه النحاس
إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية .

ولقد قام على ماهر من ناحيته بحركات مسرحية ليظهر فى الصورة
الكبيرة فزار السودان فى فبراير سنة ٤ وأراد بهذه الزيارة أن يعبر
عن اتحاد شقى الوادى ، كما احتفل بازاحة الستار عن تمثال مصطفى
كامل (١٤ مايو ٤) بحضور الملك فاروق كى يظهر فى الصورة وهو
المنامى لبريطانيا أن الملك يؤيده فى النزاع . وفى الوقت نفسه كان
تصرفه بمثابة رد على عريضة النحاس للانجليز . وأنه كان صاحب
فكرة تجنب مصر ويلات الحرب وهى الفكرة التى أدت إلى إساءة
العلاقات بين السراى والانجليز إذ نسبوا إلى على ماهر والملك ميولا
نحو المحور (ألمانيا وايطاليا) بما أدى لأن ترسل السفارة البريطانية
إلى الملك تبليغا بضرورة اسقاط وزارة على ماهر . فاستدعى الملك
الزعماء إلى قصر عابدين لمشاورتهم ومن ضمنهم النحاس فانهى قرارهم

إلى ضرورة استقالة على ماهر واقترحوا تأليف وزارة قومية ولكن
النحاس رفض وأصر على إجراء الانتخابات بحجة فشل الائتلاف
الذى سبق تكوينه قبل ذلك .

واستقال على ماهر وقال فى خطابه الشهير : عادت بريطانيا
لأساليبها العتيقة ، وأمله أراد بمقاله هذا أن يخرج بطلا وطنيا حيث
بات تقليداً أن الهمتاف ضد بريطانيا أو الاعتقال من أجلها بمثابة
صك البطولة .

والمؤسف أنه بينما كانت الحرب دائرة والانجليز يحتلون البلاد
ودول المحور تهدد باحتلال مصر - بدلا من الانجليز - وتعرضت
البلاد للتخريب فيما لو أصبحت ميدان قتال .

بينما يحدث كل ذلك يتراشق الزعماء بالألفاظ ويتغنون بوطنية
رخيصة ويتنازعون من أجل مصالح شخصية وفى الوقت نفسه يصر
النحاس على انتخابات حرة وفى ذلك معنى الأناية التامة .

حسن صبرى يموت فى البرلمان

وفى ٢٨ يونيو طلب الملك من حسن صبرى تأليف الوزارة
فشكلها من الأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطني والمستقلين
ومن اللحظة الأولى أكدت هذه الوزارة تنفيذ شروط المعاهدة
بروحها ونصها . وهكذا نرى دائما أن أول عمل لرئيس الوزارة
هو التفتى بفضايل الانجليز وكرم أخلاقهم كيلا يكون الطرد سبيله .
فقد كان طرد على ماهر عظة لحسن صبرى ولذلك بدأ صلاته
بالركوع أمام الآلهة الانجليز .

ولكننى ألسأله لم لم يحترم الانجليز شروط معاهدة ٣٦ بعدم

التدخل في الشؤون الداخلية بينما أصرروا على أن يأخذوا كل الالتزامات
التي تقول بها المعاهدة لهم ١١٩٩

ليس السبب القوة وفرض إرادة الانجليز على مصر بقدر ما في
روح الاستضعاف التي كانت تتفشى في البلاد فلو أنهم كانوا واثقين
من أنه لن يوجد رئيس وزراء يقبل الحكم عندما طلبوا إقصاء على
ماهر لما قاموا بالتبليغ البريطاني . ولكنهم كانوا يعرفون نفوس
الزعماء المصريين وتهاقهم على الحكم بما كيف جو السياسة البريطانية.
فإذا كانوا قد طالبوا بإقصاء على ماهر بما يعتبر طلبا قاسيا وظالما
في نظر الأحرار فإنهم لجأوا فيما بعد عندما وجدوا التهاون من
المصريين إلى الاجترار بزيادة المطالب حتى انتهى الأمر إلى الانتهاك
الصريح الذي لا يوجد إلا في عصابات اللصوص المسلحة وذلك في
حادث ٤ فبراير المشؤوم .

وإذا كان الانجليز مسئولين عن طرد على ماهر فإن على ماهر
نفسه كان أكثر مسئولية لأنه كان من الواجب عليه وهو يعرف
أنه سوف يستضعف أمام الانجليز ألا يجعل الأمر يصل إلى حد الطرد
بل كان من الواجب عليه تحاشي الأذمة بأن يتسلل خارجا - وهذا
أضعف الإيمان - أما بأن يظل في الحكم وهو واثق من النتيجة
بتعريض كرامة البلد للامتحان ؛ فلمعمرى أن ذلك نوع من الأنانية
حيث يضحي بالوطن في سبيل الشخص وإذا ظن البعض أن بقاء على
ماهر ليسجل على الانجليز تدخلهم ويشهد الدنيا على طغيانهم فإنني
أرد على ذلك بأن الانجليز قد انتهكوا على مشهد من العالم حرمة مصر
قبل وبعد ذلك الحادث مرات عديدة أو ليس وجودهم في مصر

دليل قاطع على وجود الجريمة الاستعمارية بما فيها من مآسى ومذابح
وهتك عرض وإثارة دماء ١١٩٩ . . .

نعود إلى حسن صبرى فنقول أنه سار - مع الأسف - في تدليل
الانجليز إلى أبعد مدى ، فد امتياز البنك الأهلى لمدة أربعين سنة
وذلك قبل انتهاء امتيازه الأول بثمانى سنين وقد أراد بذلك أن يحرق
لهم البنخور ويطمئن نفسه في أنه باق في الحكم .

ومن المؤسف أن ثور في هذا الوقت ، المسلوء بالعواصف
والتوتر العصبي مسألة اشراك مصر في الحرب . فقد رأى الحزب
السعدى بزعامة رئيسه أحمد ماهر أن قوات المحور الزاحفة على مصر
عبر الصحراء الغربية قد اخترقت الأراضى المصرية فلا مندوحة إذن
من دخول مصر ضد المحور دفاعا عن أراضيا فذلك أكرم لمصر من
رد العدوان عن أراضيا بدلا من ترك الأمر إلى انجليترا .

قد يكون أحمد ماهر على حق في ذلك وإن ظن البعض أنه رفع
صوته نزفا إلى الانجليز وإن كان قد دفع فبيا بعد دمه ثمنا لهذا
الرأى عندما تولى الوزارة بعد ذلك سنة ١٩٤٥ واغتيل لاعلانه
الحرب على المحور كما سيجىء بعد .

أما أصحاب الحق الآخر في الرأى الذى كان يعارض الدخول
في الحرب فقد تزعمه اسماعيل صدقى وحجته أن دفاعنا ليس في الواقع
عن الأراضى المصرية وإنما عن الانجليز ، فهم سيظلون محتلين البلاد
لو جاز وطر دنا المحور ليساوموا معنا بطريقتهم المعروفة فالخير أن
نترك القوتين المتناطحتين يحطمان بعضهما .

أما الوفد فسكت عن ابداء رأيه في هذه المسألة الخطيرة لأنه

خشى أن يطالب بالدخول في الحرب فيغضب الرأي العام الذى كان
ضد الحرب وخشى أن يعارض الدخول في الحرب فيغضب أصدقائه
الانجليز واقصر على المطالبة بتأليف وزارة محايدة واجراء
الانتخابات وهى النعمة التى لا يفتأ يرددنها عندما يكون خارج الحكم ؟

أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

وفى غمرة هذه الأحداث عين أحمد محمد حسنين باشا (٢٧ يوليو
سنة ١٩٤٠) الأمين الأول للبلك ورائده عندما كان فى انجلترا
رئيسا للديوان الملكى . ولقد اقترن وجوده فى هذا المنصب بأحداث
جسيمة وزاد نفوذه عما كان لحسن نشأت نفسه سنة ٢٤-٢٥ ولعل
ماهر سنة ٣٧ - ٣٩ .

ولقد قيل عن أحمد حسنين الكثير ، حتى قيل إنه كان زوجا
للملكة نازلى أم فاروق أو عشيقا لها . ولكن الذى يهمنا فى أحمد
حسين أن طوال الفترة التى قضاها فى رئاسة الديوان كان بمثابة
الملك غير المتوج فقد كان صاحب الكلمة العليا فى البلاد حتى على الملك
فاروق نفسه لأن أحمد حسنين استمد نفوذه من الملكة نازلى نفسها
وكان ينظر إلى فاروق نظارته إلى الطفل . والواقع لو قيل أن على
ماهر قد أفسد فاروق سياسيا فإن أحمد حسنين أكمل عليه وأفسده
اجتماعيا ، فهو الذى ساعده على طريق الفساد ومهد له العبت والخمر
والنساء والميسر وكل وسائل الفحشاء . وكان أحمد حسنين لا يتورع
فى مضاجعة نازلى على مشهد من فاروق بما هدم فاروق هدمًا وجعله
أمعة فى القصر ومحتقرا فى الشعب . فقد كانت رائحة القصر تفوح
بين الناس وتزكم الأنوف وكان فاروق يبكى الساعات الطوال وهو

يرى أمه في وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات القصر ، ولا شك
أن تصرفات أمة أثرت على اخواته ، فشبهن منحللات يقلدن أمهن
وتتخذ كل واحدة لنفسها عشيقا حتى إن صغراهن واسمها فتحية
اتخذت من شاب د أفاق ، يدعى رياض غالى وهو مسيحي زوجا لها
وهربت معه إلى أمريكا .

هذه التصرفات كلها أثرت أسوأ الأثر على فاروق وهدمت
أعصابه وجعلته أقرب إلى الجنون منه إلى الحكم .
وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بينما كان حسن صبرى يلقي بيانه عن
خطاب العرش فى البرلمان بحضرة فاروق سقط ميتا .

إلى الامام يا رومل

عهد الملك إلى حسين سرى تأليف الوزارة (٢٥ نوفمبر ٤٠)
فشككها من الدستوريين والمستقلين وأعلن أن سياسته هى سياسة
الوزارة السابقة ، وبذلك صارت على سنة استرضاء الانجليز وتنفيذ
رغباتهم إلا أنه فى أواخر عهدها استهدفت لمشاكل وأزمات عديدة
فالمستوزرين الخاقدين على سرى الذين كانوا يريدون أن يحلوا محله
قد أفسدوا العلاقة بينه وبين القصر ، كما كان لاضطراب الحالة
المعيشية أثر كبير على استقرار الحكم حيث ارتفعت تكاليف المعيشة
وشحت المواد الغذائية والكساء . واقفون ذلك بأزمة حادة مفاجئة
فقد قامت المظاهرات الصاخبة نأدى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا
وهتفوا للقائد الالمانى روميل الذى كان يحارب الانجليز فى الصحراء
الغربية متجها نحو مصر قائلين « إلى الامام يا روميل » .

نحاف الانجليز وطلبوا من سرى أن يضع حداً لهذه المظاهرات
ولكنه لم يدر ما يفعل فقد كان الموقف أكبر من شخصه بما اضطره
لأن يقدم استقالته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

٤ فبراير سنة ١٩٤٢

كان أسف الانجليز عندما أقال الملك النحاس سنة ٣٨ شديداً
فلما قامت الحرب (سبتمبر ٣٩) اتجهت رغبتهم إلى تعيين النحاس
كالصداقة القديمة التي توصلت بين الانجليز والنحاس قبل المحادثات
وفي خلالها وبعد امضاء المعاهدة وأثناء حكم النحاس جعل الانجليز
يثقون فيه ويطمئنون إليه . فشلا كان اللقب الرسمي للسير مايلز
لامبسون هو المندوب السامى وكان له امتيازات ضخمة ؛ فقد كان
يتقدم السفراء وكان يدخل من الباب المملكى فى محطة القاهرة وكان
تفرش له السجاجة الحمراء ويسير فى الطرقات محاطاً بموكب من
الموتوسيكلات وعربات الحكومة التى كانت تخفى الطريق بينما يصطف
الجنود على الجانبين . . . إلى غير ذلك من مظاهر الاستعارة أما بعد
المعاهدة فقد أصبح اسمه الرسمي « السفير البريطانى » ويحكمه بروتوكول
وزارة الخارجية ، أى أن المعاهدة قضت على كل هذه المظاهر
الاستعمارية بما فيها من امتيازات . ولكن النحاس باشا بالرغم من
ذلك أبى هذه الامتيازات للسير مايلز لامبسون بصفة شخصية لأن
النحاس رأى أن الكرم المصرى يجب أن يتهاون فى الكرامة حتى
يكون سخياً ، يضاف إلى ذلك التصريحات العديدة التى كان يطلقها
النحاس على الدولة المقتصة بتسميتها الدولة الصديقة ، والحفلات
العديدة التى كان يقيمها النحاس للسير مايلز لامبسون وفيها كانت

تظهر حرمه السيدة زينب الوكيل وهى متسابقة ذراع السير ما يلز
لامبسون (بالرغم مما كانت تلاقيه هذه الصعورة من شتى أنواع
الامتعاض من رأى العام بصفتنا دولة شرقية) إلى غير ذلك من
الدلائل التى تؤكد الصداقة الوطيدة بين الاثنين . كل ذلك جعل الانجليز
يثقون فى النحاس ويعتقدون أنه كويسلنج مصر الذى يمكن أن يساعدهم
(وكويسلنج هذا نرويجى عينه الألمان رئيس وزارة على النرويج
خلال الغزو النازى فى الحرب العالمية الثانية) وكان كويسلنج قد
خان وطنه وساعدهم فى احتلال للبلد وتوطيد أقدامهم فأصبح رمزاً
يمكن استعارته مجازاً على كل رئيس وزارة يوطد سلطان الأجنبي
فى بلده .

ولم يخف الانجليز هذه الرغبة فى أن يكون النحاس باشا رئيساً
للحكومة المصرية لأطمعناهم إليه . ولقد صرح بذلك - أكثر من
مرة - اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية . كما امتدحت
الصحف البريطانية حسن شئائل النحاس حيث قالت جريدة التيمس
البريطانية « إن النحاس هو الرجل الذى يمكن لبريطانيا أن تعتمد -
عليه » ولقد كان السفير البريطانى خلال الأزمة التى قامت بين الملك
والنحاس عندما كان رئيساً للوزارة والتى انتهت بأقالته سنة ١٩٣٨
كان السفير البريطانى يتدخل لاصلاح ما بين الملك والنحاس كما كان
لا يفتسأ كلها خلا مركز رئيس الوزارة أن يطلب من الملك تعيين
النحاس فلما تخرجت الأمور فى أواخر حكم حسين سرى كرر السفير
البريطانى للملك تنفيذ ما سبق أن طلبه وهو تعيين النحاس فاستدعى
الملك إليه الزعماء فى ٣ فبراير ١٩٤٢ وراح يشاورهم على انفراد وبدأ
بالنحاس وطلب منه أن يؤلف وزارة قومية أى من جميع الأحزاب

ولكن النحاس رفض الفكرة بحجة أنه لا يمكنه التعاون مع الوزراء
الرجعيين الذين اشتركوا في إلغاء الدستور أو تعطيله أو الإخلال
به فطالب منه أن ينتظر حتى ينتهى من بقية مشاوراته مع الزعماء
الآخرين على أن يعود للحديث معه للمرة الثانية بعد استشارتهم .

ولكن السفير البريطانى علم على الأثر أن النحاس رفض تأليف
وزارة قومية برئاسة فقابل أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى
وأخبره بأنه علم أن النحاس قد رفض تأليف وزارة قومية وطلب
إليه أن يبلغ الملك رغبة السفير وهى أن يكلف النحاس باشا تأليف
وزارة وفدية يعنى وفدية خالصة دما ولحما دون أن يكون فيها أى
عنصر غير وفدى فرد عليه أحمد حسنين بأن المسألة ما زالت على
على بساط البحث وأن الملك يتشاور فى الأمر مع الزعماء .

وفى اليوم التالى أى فى ٤ فبراير دعى الملك إليه فى القصر فى الساعة
الرابعة رؤساء الوزارات السابقة وبقية زعماء البلاد وهم مصطفى
النحاس - على ماهر - أحمد ماهر - أحمد زيور - اسماعيل صدقى -
عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - محمد حسين هيكل - محمد توفيق
رفعت - على الشمسى - حافظ عفيفى - حافظ رمضان - بهى الدين
بركات - محمود حسن - أحمد محمد حسنين .

النحاس على ظهر الدبابات البريطانية

اجتمع الزعماء فى الساعة الرابعة بقصر عابدين فى حجرة مجلس
البلاط برئاسة الملك فاروق وتولى السكرتارية أحمد محمد حسنين
رئيس الديوان الملكى وتلا فاروق على المجتمعين بياناً أشاد فيه

بفضل الاتحاد - ثم استطرد قائلاً أنه منذ الامس (يعنى منذ ٣ فبراير) وهو نائب الاتصال بالزعماء ساعيا في التشاور معهم لتأليف وزارة قومية - الا ان السفير قد طلب إليه استدعاء النحاس باشا وتكليفه تشكيل الوزارة فرد عليه بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه ان يستدعى النحاس باشا وبقية الزعماء لمشاورتهم في تأليف وزارة قومية - وبعد انتهاء مشاورات امس (٣ فبراير) طلب السفير البريطاني مقابلاته لرئيس الديوان وذكر له انه بلغه ان النحاس رفض تأليف وزارة قومية وانه يطلب منه ان يبلغ الملك رغبة السفير في ان يكلف الملك النحاس في تأليف وزارة وفدية بحته فرد عليه رئيس الديوان بأن الموضوع كله على بساط البحث بين الملك والنحاس وبقية الزعماء على أن السفير قابل اليوم (٤ فبراير) رئيس الديوان وسلمه اذارا بريطانيا وهذا نصه :

Unless I hear by 6 p.m. that Nahas Pasha has been asked to Form a Cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

ومعناه : إذا لم يسكن النحاس باشا قد ألف الوزارة حتى الساعة السادسة مساء فعلى الملك ان يتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك ،

وطلب الملك من المجتمعين التشاور في الامر ثم تركهم وغادر الحجرة وتشاور المجتمعون ، وكان رأى الاغلبية تأليف وزارة قومية ، ولكن النحاس رفض الفكرة واصر على تأليف وزارة وفدية بحته من الوفديين فقط - وانهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الانذار وكتبوا صيغة الاحتجاج ووقعه جميع الزعماء وهذا نصه : ان في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة

الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس باستقلال البلاد أو يخل بأحكام المعاهدة .

وأمر الملك ماتم عليه الاجتماع وتولى أحمد حسنين حمل الاحتجاج إلى السفير البريطاني ولما قابل أحمد حسنين السفير قال غاضباً

« this is not a reply »

أى أن هذا ليس ودا . ثم أضاف بأنه سيحضر فى التاسعة مساء لمقابلة الملك .

وقبل الساعة التاسعة حضرت طوابير الدبابات البريطانية المسلحة بالمدافع وأحاطت بقصر عابدين فى شكل عدوانى - ثم حضر السفير البريطانى وكان معه الجنرال استون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمدافع الرشاشة والمسدسات . ودخلوا القصر فلما أراد أحد رجال السراى مقابلتهم والتحدث إليهم - دفعه السفير بيده وأزاحه عن طريقه قائلاً :

« I Know my Way »

يعنى « لى أعرف طريقى »

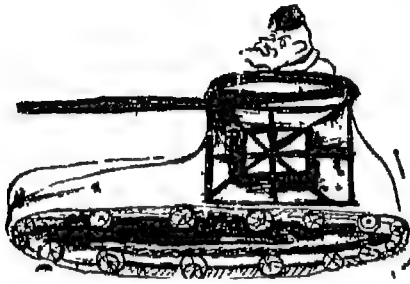
ودفع السفير باب حجرة الملك دون استئذان وكان أحمد حسنين موجوداً - وبدون تحية أو مقدمات - قدم السفير للملك عريضة للتنازل عن العرش قائلاً له « sign here » أى « وقع هنا ،

أى أن يوقع على العريضة التى تحوى نزوله عن العرش

ولكن فاروق قبل الانذار - وقبل أن يعين النحاس باشا رئيساً للوزارة - فخرج السفير وذهب الى السفارة - ثم طلب الملك استدعاء النحاس وبقية الزعماء فلما اجتمعوا لديه قال الملك « أكلفك يا نحاس

بتشكيل الوزارة ، ولكن النحاس اعتذر إلا أن الملك أصر على أن
يشكل الوزارة فقبل .

حينئذ انبرى أحد ماهر فقال : كنت أظن النحاس باشا وهو كما
قال عن نفسه أنه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال
يرفض تشكيل الوزارة أما وقد قبلها فإني أعلن أن النحاس يتولى
الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز . فقال النحاس : لست
أنا الذى يستند إلى أسنة الرماح . فقال صدق باشا : أظنك



النحاس باشا في طريقه إلى الحكم
على ظهر الدبابات البريطانية

وأيت بعينيك
الدبابات البريطانية التي
جاءت من أجلك .
فطلب الملك أن يذهب
النحاس إلى السفير
البريطاني ويبلغه نبأ
تكليفه تشكيل الوزارة
وذهب النحاس إلى
السفير البريطاني ليخبره

بأنه سيتولى تشكيل الوزارة . كما اتفقا (النحاس والسفير البريطاني)
على أن يتبادلا كتابين ذراً للعيون فقال النحاس في كتابه إلى السفير
: « إنه لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة
يسمحان للحليفة بالتدخل ، إلى أن قال : « توطأت صلات المودة
والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة » .

ورد السفير بكتاب قال فيه : « إن سياسة الحكومة البريطانية قائمة
على تحقيق التعاون والاخلاص في تنفيذ المعاهدة » .

هذه هي مجرى الأحداث آثرنا أن نذكرها تفصيلاً لما فيها من
خطورة وجسامة في حياة مصر الحديثة .

والملاحظ قبل أى شيء أن الكتائب الآخرين الذين تبودلا
بين السفير والنحاس يدعيان التدخل من جانب الانجليز والخنوع
الشديد من جانب النحاس وأنهما كانا أكثر تأييداً لبريطانيا منه
استنكاراً لها .

أما بالنسبة لحادث ٤ فبراير فلاحظك أن المسؤولية تقع أولاً على
بريطانيا حيث دأبت منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ على اختلاق
المناسبات وتحين الفرص لاستعراض عضلاتها لتخيف الأحرار .
وسواء كان الانجليز جادين في خلع فاروق أو أنهم كانوا يريدون
« التهويل » وسواء أرادوا اذلال العرش أو تهديده ، فلم يحس
بالمرارة إلا الشعب المصرى ، فهو الذى جرح في كبريائه وهو الذى
أحس بغليان الدم . وإذا كان غرض الانجليز ارضاء النحاس باشا
بجعله على ظهر الدبابات إلى كرسى الحكم فقد أضروا في سبيل ذلك
بالملايين من أبناء الشعب . وهم في الوقت نفسه أضروا بالنحاس
لأنهم طبعوه بطابع العميل البريطانى الذى لا يمكن أن يثق فيه وطنى
بعد ذلك . وإذا كان غرض الانجليز بطا بور دباباتهم الطويل الذى
ساروا به إلى قصر عابدين تأكيدهم الاستعمار وتأكيدهم قوة بريطانيا ،
فإن ذلك كان خطأً بحتاً لأن جرح ٤ فبراير ظل يدمى في جسد
الشعب حتى أدى إلى طرد الانجليز نهائياً في معركة السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد عاشت بريطانيا على القرصنة بالتدخل في شئون البلاد الداخلية
من خلع الملوك إلى اجلاسهم على العروش فقد لجأت في الحرب العالمية

الأولى إلى خلع الخديو عباس وإجلاس الخديو حسين بدلا منه كما لجأت من قبل إلى خلع الخديو اسماعيل وإجلاس الخديو توفيق وكذا عمدت في هذه الحرب العالمية الثانية إلى خلع الإمبراطور شاها رضا بهلوى وإجلاس ابنه مكانه . فعبثهم بالتيجان تقليد معروف في تاريخ سياستهم العتيقة ، فالملوك في نظرهم لا تخرج عن كونها دى مثل ملوك الشطرنج يحركونها كيفما شاءوا . ونحن لا ندافع هنا عن الملوك وإنما ندافع عن السكبان المصرى الذى جرحه الانجليز .

وإذا ظن البعض أن انجلترا أرادت بسياستها التى اتبعتها في حادث فبراير حماية ظهرها حيث كانت تخوض حرب حياة أو موت في الصحراء الغربية ، فقد كانت تتقدم قوات أعدائها من الألمان والايطاليين فليس في ذلك شنيع لها لأن تهاجم مصر بللدبابات .

فالدول التى كانت تتقاتل معها انجلترا هى ألمانيا واطاليا وأنصارهما وليس لمصر طرف في الخصومة . ولكن سياسة الانجليز تقوم على الجبن حيث عجزوا عن الوقوف أمام روميل فتحولوا نحو مصر وكأنى بالقائل :

أسد على وفي الحروب نعامة وبداء تحفل من صفير الصافر
أما المسئول الثانى فهو النحاس ، فقد كان ولا ريب مشتركا مع الانجليز في هذه المؤامرة متفقا معهم في خططهم عالما بمواعيد تحرك الدبابات مؤمنا برغبتهم واضيا عنها متلهفا عليها مستحثا تنفيذها . ولا شك أيضا أنه قد علم بمحدث السفير مع رئيس الديوان الخاص بأنه إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية دما ولما . ولا شك أيضا أن هذا ما جعله سائرا في طريق أنانيته

حتى النهاية لأنه كان متأكداً من مجيئه الحكم ، وبذلك لعب الدور حتى أصاب الهدف . فقد كان واثقا من النجاح وما كان للسفير البريطاني أبداً أن يقوم بخطة بما فيها من مغامرة دون أن يكون قد تدبر الأمر مع النحاس وكان رسوله للسفير في هذه المؤامرة أمين عثمان (الذى كان متزوجا انجليزية والذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية في حكومة النحاس وهو صاحب الجملة الشهيرة بأن مصر بامضائها المعاهدة أصبحت متزوجة من بريطانيا زواجا مسيحيا أى لا انفصام فيه ولا طلاق) وكانت رغبة النحاس من الحكم لا تتمتع بأبهرته خصب وإنما الانتقام من خصومه .

فقد أذل الملك النحاس بأقالته سنة ١٩٣٨ فلا مندوحة للنحاس من أن يستعيد كرامته هذه المرة بتولييه رئاسة الحكومة رغم أنف الملك . كما أن الخصومة بينه وبين الزعماء الآخرين قد بلغت أشدها وبذلك كان يحدو النحاس الميل للتشكيل بهؤلاء الخصوم ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستناده إلى قوة وليس هناك في ذلك الحين قوة أقوى من قوة الانجليز .

واقعد كان واجبا على النحاس - وهو الذى يطلق على نفسه أنه زعيم الشعب - ألا يقبل أبداً الحكم بهذه الوسيلة البريطانية ، ولا يعفيه من أنه قبل الحكم كما قال انقاداً للشعب ، لأن الانجليز إنما أرادوا بحركتهم استرضاء النحاس لا اغضابه . ولو أنه قبل تأليف وزارة قومية استجابة للشعور الوطني لا تأليف وزارة وفدية استناداً إلى القوة المسلحة البريطانية لكان أكثر تعقلا وأقل إجراما في حق الوطن، فالمعروف أن الائتلاف يكون أجدى وقت الأزمات وفي

حالة تعرض البلاد للخطر . والبلاد كانت في ذلك الوقت في ميسس
الحاجة إلى الاتحاد والمفروض قطعاً في النحاس أن يستعين بالزعماء
المصريين مهما اختلف معهم في الرأي على العدو الغاصب (الانجليز)
لا أن يستعين بالغاصب على أبناء وطنه ولكن النحاس هل لمقدم
الدبابات البريطانية لأنه كان يشترك في الحكم والنقود بأى وسيلة
حتى لو كانت الوسيلة غير مشروعة .

وبذلك أصبح النحاس مسئولاً مسئولية كاملة في حادث ٤ فبراير
الذى يمثل الخيانة بكل جوانبها البشعة لشعب أولاده ثقته حيث اعتمد
على الغاصب المحتل في توليه رئاسة الحكومة .

وإذا كان النحاس مسئولاً فالمملك هو الآخر مسئول ، صحيح إن
فاروق ظهر في صورة الوطنى المعتدى عليه الذى اتهمك بينه ولكن
فاروق أبعد ما يكون عن الوطنية فاعتماداته المتكررة على الدستور
واساءة استعمال حقه في تعيين الوزراء وإقالتها أو إسقاطها . كل
ذلك قد أضر بسمعة الملك فقد أقال الملك النحاس سنة ١٩٣٨ وعين
بدلاً منه محمد محمود ثم أسقط محمد محمود ، ثم استمر في تلاعبه بالحكم
صحيح أن مساوىء حكومة النحاس كانت تقتضى الإقالة وأيضاً حكومة
محمد محمود يقتضى إسقاطها لأنها لا تستند إلى برلمان منتخب
انتخابياً يمثل الشعب . ولكن الملك لم يقل النحاس أو يسقط محمد محمود
لهذه الأسباب وإنما طرد الوزراء لأن رغبته في الحكم المطلق وفي
اذلال وزرائه حتى يصبح مهاباً شامخاً ، وهو إذا تعلل بفساد الحكم
فهو كاذب ، ولا شك أن تعاقب ثلاث وزارات بعد وزارة محمد
محمود من شأنه أن يرج هيبة الحكم ومن شأنه أن يتيح للانجليز
فرصة التدخل لأن فاروق مهد الطريق لهم ، فلو أن الملك كان معترفاً

باحترامه المستور وقوانين البلاد لما جرؤ الانجليز على حادث ٤ فبراير
ولكن عبثه بالحكم وبالشغب هو الذى خلق جو التوتر الذى أدى
إلى النكبة الوطنية . يضاف إلى ذلك أن فاروق تعود أن يشد أمام
الانجليز ثم يرضخ تحت وطأة أقدامهم ، وقد عرفوا فيه هذه الميزة
عندما اشتد في عهد وزارة على ماهر ثم رضح وقبل إسقاطها عندما
ضغطوا عليه . فلما جاءت الأزيمة الأخيرة وطلبوا منه تعيين النحاس
وماطل لجسأ الانجليز إلى الدبابات للضغط فأنحنى . ولو أن الملك
احتفظ بهيبته واحترام رأيه ، لما جرؤ الانجليز على حادث ٤ فبراير
ولكن الملك كان متردداً دائماً هربل الشخصية الأمر الذى أدى
إلى أن تحيط الدبابات الانجليزية بقصره .

وليس حادث ٤ فبراير هو الأول كما لم يكن الأخير ، فقد كانت
من جراء سياسة فاروق المترددة أن تعرضت البلاد خلال حكمه لحوادث
عديدة من التدخل البريطانى وحسبى حادث المطار وهو بعد حادث
٤ فبراير ، ذلك أن الأمبراطورة فوزية شقيقة فاروق وزوجة
الأمبراطور شاه ايران لما حضرت إلى مصر بالطائرة وذهب فاروق
لمقابلتها وجد السفير البريطانى بالمطار فى انتظارها أيضاً فأشاح
فاروق بوجهه متجاهلاً إياها . مما أدى بالسفير لأن يختلق من هذا
الحادث أزمة سياسية ويصر على أن تقام له حفلة تكريم يقدم فيها
فاروق الاعتذار . وقد انحنى فاروق لرأى السفير . . انحناءه دائماً
للقوة فأقام الحفل فى قصر عابدين .

وشخص مثل فاروق قد ترك أذنيه لمستشاريه من الوصليين مثل
على ماهر وأحمد حسنين وبعد ذلك كريم ثابت وحافظ عفيفي والخادم
محمد حسن وهولى الخلاق .. شخص مثل ذلك كان خليقاً به أن يصل

إلى ما وصل إليه من مهانة حتى انتهى به الأمر إلى السقوط عن العرش
بما يحق عليه القول :

أعطيت ملكا ولم احسن سياسته وكل من لا يسوس الملك يخلعه
هلى إتنا فى الوقت نفسه لا تعفى بقية الزعماء من حادث ٤ فبراير
المشؤوم فعلى ماهر مثلا كانت علاقته بالانجليز سيئة وفى ذلك راح
يلقى البترول على النار كي يزيدا اشتعالا . ولا شك أن سياسة على
ماهر الغامضة التى ظهر فيها بوجوه مختلفة سميت الكثير من المشاكل



فقد ظهر خصما للانجليز وصديقا لهم كذلك
كان شأنه مع الألمان خصما وصديقا
ومع الوفد كان خصما وصديقا ومع
حكومات الأقلية كان أيضا خصما وصديقا
وإذا كانت سياسة الالتواء أو الظهور
بوجهين قد أكسبته بعض الشيء ، فإنها
قد أضرت بالبلد الشيء الكثير .

أما بقية الزعماء مثل أحمد ماهر وصديق وغيرهما فالخصومة العنيفة
التي كانوا يضمرونها للوفد قد خلقت هوة عميقة ، الأمر الذى أدى
إلى اضطراب الموقف وهم إذا كانوا قد طالبوا خلال الأزمات بوزارة
قومية كحل للمشكلة فلم يكن عن نية صادقة أو إيمانا بالاتلاف وإنما
كيلا يفوز النحاس بكل الغنم فيكون لهم شيء من النفع .

أما أحمد حسنين وهو حلقة هذه الأزمة فقد كان كل همه الاستئثار
أكثر بما كانت تهمة مصر . وعندى أن أحمد حسنين بما كان له من
امكانيات وبما له من سلطة كان مدركا ما فى أعماق الانجليز قبل

حادث ٤ فبراير، ولكن كان من صالحه أن تتأزم الأمور بين كل الجهات حتى يمكن له أن يفرض نفسه ويصبح صاحب الكلمة العليا في القصر وموضع الاعتبار في البلد .

النحاس يؤلف وزارته الخامسة

وفي ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ألف النحاس وزارته ، ثم استصدر مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، كما استصدر مرسوماً بإبطال التعيينات السابقة لمجلس الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان باطلاً .

واجتمع البرلمان الجديد (٣٠ مارس ٤٣) بغالية وفدية ساحقة لأن الدستوريين والسعديين قاطعوا الانتخابات . وصارت وزارة الوفد على مبدأ التشايع لطبقات على طبقات والتهيل للنحاس اينما ذهب .

على أن أول ما يؤخذ عليها أنها سايرت الانجليز على طول الخط فكان لا يفتأ النحاس أن يمتدحهم في كل مناسبة ويكبر للورد كيلون فعندما قدم السفير البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء انتهت بالوزارة هيأ النحاس مظاهرة لاستقباله وهتفت بحياته . الأمر الذي لم يحدث في أى عهد من العهود لا من قبل النحاس ولا من بعده . كما دعاه إلى حفلة تكريم (١٢ يناير ٤٣) بسرائى الزعفران المناسبة لانعام عليه بلقب « لورد » . وما كان يجوز أبداً لرئيس وزارة أن يقيم حفلة لممثل الدولة الغاصبة التي قتلت أبناء وطنه .. ولقد خطب النحاس في هذه الحفلة فأكثر المديح للسفير البريطانى ودولته ناعثا اياه « الأخ الصديق »

كما رد عليه السفير بخطبة مماثلة أيد فيها استثمار بريطانيا لمصر حيث قال ، إن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا للصلحة ، كما قال « بريطانيا شريكة مصر في الشئون العالمية ، وهى الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التى تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية » . ومن المؤلم أن السفير البريطانى كان يصرح بكلام ينطوى على الحماية فى حفلة رسمية وفى حضرة رئيس الوزراء ، ثم يصفق النحاس لهذه اللغة الاستعمارية .



واعمرى أن النحاس كان فى غنى عن اقامة هذه الحفلة ولكنه أراد أن يعبر عن شعوره وشكره للسفير البريطانى الذى كان له فضل تمكينه من الحكم حتى واو كان ذلك على حساب مصلحة البلد . وهذا مما يؤكد لنا أن مذكرته التى سبق أن قدمها إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ وهو فى المعارضة لم تكن عن جدية وإنما كان غرضه رفع صوته إلى الانجليز ليسأوا به إلى الحكم . ولا شك أن كل تصرفات النحاس وهو خارج الحكم ، إنما الغرض منها النفاق والتدجيل على الشعب فعندما تولى الحكم فى ٤ فبراير حتى نهاية حكمه لم يعمل النحاس شيئاً فى سبيل القضية

المصرية ولم يحاول استخلاص تصريح واحد من الانجليز ليطمئن به الأحرار الذين كانوا يحترقون خوفاً على مستقبل الوطن وأيضاً لم يحاول مفاخرة الانجليز فى شيء من هذا ، فقد ترك المطالب الجهورية واتهم الانجليز الفرصة فاستفحل طغيانهم فى البلد حيث نهبوا اقتصاديا وسخروا كل امكانياتها لخدمة عجالتهم السياسية والعسكرية.

و استغل النحاس الأحكام العرفية أسوأ استغلال إذسغرها لمنفعته . لقد عارض النحاس سنة ١٩٣٩ إعلان الأحكام العرفية في وزارة على ماهر بحجة أن البلاد ليست في حاجة إليها ، ولكنه لم يكذب إلى الحكم سنة ٤٢ حتى اتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه . . فاعتقل خصومه والمناهضين له والاساءة لإيهم فاعتقل على ماهر في حرم مجلس الشيوخ ضاربا بالحصانة البرلمانية التي كان يتمتع بها على ماهر وضاربا بجرمة مجلس الشيوخ عرض الحائط . كما اعتقل مكرم عندما خرج عليه ولم يرعى الصداقة والزمانة القديمة . . واعتقل كثير من ضباط الجيش وكثير من المدنيين لجرد شكه في وفديتهم ، وكذا اضطهد الصحافة وكم أفواهاها وفرض عليها رقابة صارمة .

ولقد قال النحاس عند توليه الحكم ، إن وزارته حزبية ولكنها ستحكم حكما قوميا ودستوريا وأن الأفراد أمام القانون سواء بصرف النظر عن حزبيتهم . ولكن لم يكن صادقا فقد حكم حكما حزبيا بمحتما أغدق فيه الدرجات الاستثنائية والعلاوات والترقيات على الموظفين من أنصاره وأصهاره . ولقد ترك الحبل لأنصاره وأصهاره يستغلون نفوذ الصداقة والقربى ، وكان عالما بهذه المساوئ ، يشجعها ويقرها الأمر الذي أضر على سمعة الوفد أسوأ الأثر حتى في نظر الموالين له .

ولقد تسابق أنصار الوفد فيما بينهم وكان أصهار النحاس أكثر الجماعات استفادة من النحاس الأمر الذي أغضب مكرم عبيد الذي أحس بالغيرة فوق الخلاف بين مكرم والنحاس وهو وزير في حكومته فأخرجه من الوزارة ، ثم فصله من الوفد ومعه راضب جنا كما فصل من قبل النقراشي وأحمد ماهر .

نخرج مكرم عبيد وألف حزبا أسماء، الكتلة الوفدية، وكذلك ألف كتابا أسماء « الكتاب الأسود » ضمنه كل سيئات النحاس من استغلال النفوذ وحمل عليه حملة زادت سمعته سوءاً فاعتقله النحاس. وللحقيقة نقول إن مكرم كان أحد العمدة القوية التي طبعت وزمرت للنحاس منذ أن أصبح رئيسا جليلا عقب وفاة سعد زغلول



مكرم عبيد - سكرتير الوفد
سلبه النحاس ذقنه فأراد قتله

سنة ٢٧ فكان ينفخ فيه باستمرار ويؤيده في سياسته الخارجية والداخلية وكان يشجعه على اعتدائه على الدستور فإذا اختلف معه الآن فلأن النحاس قد استعلى على من خلقوه وكان مكرم أحد هؤلاء الذين خلقوا النحاس وأحد الذين اشتركوا معه في الحكم وفي تحمل مسئولياته ومن ضمنها مسئولية حادث ٤ فبراير المشؤوم وفي ٢٩ نوفمبر ٤٣ انعقد مؤتمر القمة في فندق مينا هاوس بالهرم بين المستر روزفلت رئيس جمهورية

أمريكا والمستر ونستن تشرشل رئيس حكومة بريطانيا والجنرال شيانج كاي تشيك رئيس جمهورية الصين وعديد من زعماء الحلفاء لبحث سير الحرب العالمية في ذلك الوقت فتقدمت جهة المعارضة من رؤساء الأحزاب المعارضة وأقطاب الزعماء المعارضين بمذكرة إلى أقطاب الحلفاء طالبين إجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر وحرية

مصر في ممارسة سلطتها على قناة السويس . وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف بما أثار دهشة الأحرار فقد بات التحدث عن الوطنية والدعوة إليها بمثابة جريمة في نظر الوفد في حين أن وزادة على ما هر لم تمنع مذكرة الوفد سنة ١٩٤٤ .

ولكن للواقع والتاريخ كان يقول إن الغرض من هذه المذكرة إنما كان في إخراج الوفد أكثر منها دعوة إلى القضية الوطنية ، فقد لجأت المعارضة إلى كل وسيلة لاضفاف وزارة النحاس .

وأخيراً أراد الملك إقالة النحاس (أبريل سنة ١٩٤٤) وتكليف أحمد حسنين تأليف الوزارة ولكن عندما استشارت السراى لندن جاء ردها « No Change » أى لا تغيير .

والمؤسف في ذلك هو اتجاه السراى في إقحام لندن في المسائل الداخلية لأن استشارة لندن معناه دعوة صريحة إلى لندن للتدخل بما يؤكد أن فاروق لم يتعظ من أزمة ١٩٤٤ فبراير والمؤسف أيضاً أن يتماهى النحاس في طغيانه اعتماداً على تأييد بريطانيا وتعضيدها .

وبما هو جدير بالذكر أن النحاس سعى - بمشورة بريطانيا - إلى إنشاء جامعة الدول العربية فدعا وفود الدول العربية إلى الاجتماع في الاسكندرية (سبتمبر ١٩٤٤) وانتهت إلى وضع ما سمي بروقوكول الاسكندرية .

وكان غرض الانجليز من الجامعة هو استغلالها لتكون أداة لمكافحة الشيوعية . على أن النحاس لم يعمل شيئاً في ضم الصف المصري وتوحيد القوى المصرية . بل سار على سياسته الحزبية الصارخة بما جعل البلاد فريسة للفساد والأهواء الشخصية وخدمة الجيوش

الأجنبية سواء الانجليزية أو حلفائها من أمريكان وفرنسيين .. الخ
وفي ٨ أكتوبر ٤٤ أقيمت وزارة النحاس وهذه ثالث إقالة
فقد كانت الإقالة الأولى في عهد الملك فؤاد بينما الإقتلتين الأخيرتين
في عهد الملك فاروق .

مصرع أحمد ماهر

كان النحاس يقيم في فندق سيسل وفي الساعة الخامسة والنصف
تسلم كتاب الإقالة وفي هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر كتاب



شيخ ٤ فبراير ظل يطارد النحاس باشا
حق طرده من الحكم

تعيينه رئيسا للوزارة
والملاحظ أن إقالات
النحاس كلها كانت
متزجة بالخوف ، مما
يؤكد لنا جبن الملك
وعدم مقدرة على
مواجهة الأمور
بشجاعة ، والملاحظ
أن الوزارة الجديدة
قد حشدت بين

صفوفها كل الزعماء من الأحزاب المعارضة لوفد كما فعلت قبل ذلك بالضبط
وزاره محمد محمود التي أعقبت إقالة النحاس سنة ٣٨ أى من السعديين
والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني والمستقلين
وكان أول عمل لها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين

كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الأحكام العرفية ، كما حلت البرلمان وأجرت انتخابات جديدة وقد رفض الوفد الدخول في الانتخابات بحجة أن الأحكام العرفية قائمة وهي حجة قديمة واهية لأن الوفد نفسه أجرى الانتخابات سنة ٢٠٤٢ في ظل الأحكام العرفية .

والواقع إن وزارة أحمد ماهر سارت على سنة الوزارات السابقة فلم تكفل حرية الانتخابات بالرغم من أن خصمها الألد وهو الوفد لم يشترك فيها وكان من الواجب عليها أن تتركها حرة ولكنها تدخلت لانهاج مرشحينها أو الذين رضيت عنهم .

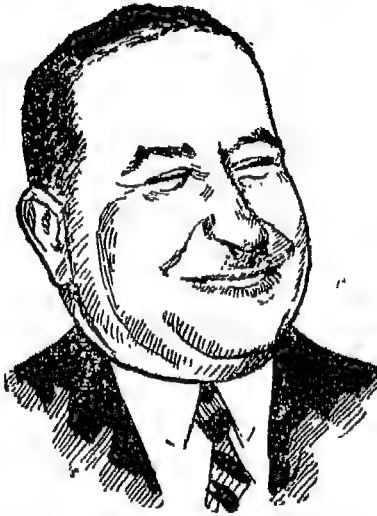
واستصدرت الوزارة مرسوما (٢٠ ديسمبر سنة ٤٤) ببطلان مرسوم النحاس بالغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في عهد حسين سرى سنة ١٤٠١ وقضى المرسوم الجديد باعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالجلس وزوال العضوية عن الذين عينوا بدلا منهم في عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة .

وفي هذا ما يريك مدى العجز بأكبر سلطة في البلاد وهي السلطة التشريعية وسلطة مجلس الشيوخ بالذات لأن عضو الشيوخ أصبح (كالشخصية) تعينه حكومة فتأتي غيرها لتقرر أن تعينه باطلا فتسقطه ثم تأتي حكومة ثالثة لتسقط هذا الأخير وتعيد تعيين الأول الذي سقط من قبل وهكذا .

كما أصدرت مرسوما بالغاء الاستثناءات التي تمت في عهد الوفد ولكن يؤخذ عليها أنها أحالت كثيراً من الموظفين إلى المعاش . ولا شك أن هذا عيب في وزارة الوفد ما كان لهذه الوزارة أن تسلكه

لأن محاربة الناس في أرزاقهم ، مما لا يتماشى مع الحكم السليم وروح
العدالة والمنطق .

وفي ذلك العهد قابل الملك فاروق المستر روزفلت على يخته الراسي
في المياه المصرية . وفي هذه المقابلة تم الاتفاق على دخول مصر الحرب
حتى يمكن لها أن تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول التي
أعلنت الحرب على المحور . وقد ألقى أحمد ماهر بيانا في مجلس



أحمد ماهر باشا

النواب عن اعلان مصر
الحرب (٢٤ فبراير ٤٥)
وانتقل إلى مجلس الشيوخ
ليلقى بيانه فيه . وفي اليوم
الفرعوني الذي يفصل
المجلسين أطلق عليه شاب
يدعى « محمود العيسوي »
الرصاص فأرداه قتيلا .
ولاشك أن البليدة التي أثرت
حول دخول مصر الحرب
والدعاية التي انتشرت بين
الناس من أن الحكومة

سترسل فرقا مصرية إلى ميادين القتال قد أثارت التوتر بين النفوس
وكان من أثرها وقوع هذه الجريمة التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء .
نحن لانحب القتل ولا نميل إلى قتل أعدائنا الذين يختلفون معنا في
الرأى فليكم دينكم ولى دين ولانى لأدين بمبدأ عدم العنف لأن العنف
مظهر من مظاهر ضعف الحركة الوطنية . فالقتل لا اختلاف الرأى يدل

على عدم النضج ويدل على ضعف التفكير ويدل على عدم السموفى
الفهم السياسى وهو دليل قوى على التبلد الذهنى ولذلك فنحن
لا نقر القتل مهما كان السبب والدافع له ، ولذلك أيضا فإن مقتل
أحمد ماهر ليس إلا خطأ جسيما ارتكبه شاب مجنون باسم الوطن
وسرى فيما بعد أن موجة القتل التى بدأت بأحمد ماهر قد راحت
تسرى بين الناس حتى أصبحت سنة ١٩٤٩ مرضا اجتماعيا خطيرا .

محمود فهمى النقراشى يؤلف الوزارة

وفى الليلة التى قتل فيها أحمد ماهر فى ساعة متأخرة عين شمس
فهمى النقراشى باشا رئيسا للوزارة .

وفى ٢٦ فبراير انعقد مجلس الشيوخ والنواب وقرر إعلان
الحرب على ألمانيا واليابان وهما الدولتان اللتان كانتا فى حرب مع
انجلترا وأمريكا أما إيطاليا شريكة ألمانيا واليابان فقد خرجت
عليهما وانضمت إلى انجلترا وأمريكا ، وفى ٧ مارس عين عبد الحميد
بدوى رئيسا للوفد المصرى فى سان فرانسيسكو الذى أبرم ميثاق
الأمم المتحدة .

ومن الملاحظ أننا الآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن
لها التأثير الذى كان للحرب العالمية الأولى . فى أعقاب الحرب
العالمية الأولى كانت البلاد شعلة متأججة . الموظفين - التجار - أصحاب
الأموال - الفلاحين - العمال - الطلبة - الأزهر كانت كل طبقات
الامة على اختلاف أشكالها شعلة متوهجة أما فى أعقاب الحرب العالمية
الثانية فقد كان الخمول والكسل والتراخي هو الطابع المميز للوجه

السياسى فى مصر اللهم إلا بعض مظاهرات يقوم بها الطلبة . وإذا كان التراخى قد عم البلاد ، فإن الوفد هو المسئول حيث تحول من جماعة سياسة تهدف إلى طرد المستعمر ومقاومة السراى إلى شبه شركة الغرض منها الانراء على حساب الوطن . فالوفد هو المسئول عن تحول الحياة القومية إلى حياة فردية .. حيث عمل على اتساع روح النفعية والانتهازية واتخذ زعماءه وأصحابه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال . والذين أيدوا الوفد منذ أصبح متهاكاً فريسة الفساد أيدوه على أساس الانتفاع وعلى اعتبار أنه الطريق نحو السلطة والجاء والثروة . وإذا كان الوفد قد تحلل نهائياً وأصبح خرافة سياسية ، فإن بقية الأحزاب أصبحت هى الأخرى أسوأ من الوفد



محمود فهمى النقراشى باشا

فالنواب والوزراء يتنقلون من الوفد للأحزاب الأخرى ومن الأحزاب الأخرى إلى الوفد بقدر ما يجدون من مصلحة ومسكب ، ولقد راحت الأحزاب جميعاً حسب مفهوم التجارة السياسية حينذاك تهلل للقضية الوطنية وتناجر باسمها متناطحة بعضها ضد بعض للوصول إلى الحكم وبالتالي

لاستجلاب النفع . وفى هذه الدوامة السياسية كانت السراى لا تفتأ تضرب ضرباتها من حين لآخر لتهب ما يمكن نهبه من الشعب بما أثر على الاعتبارات الأدبية ففسدت الذمم وفسدت معها الأخلاق وكثرت الرشاوى ودب الانحلال فى كل نواحي الأمة السياسية وكان الزعماء لا يفتأون من حين لآخر يقومون بحركات تمثيلية

وباستعراضات وطنية لاستجداء الأنظار والاستهلاك المحلى .
ولكن هذا لا يعنى أن الفساد الذى عم بين القادة الزعماء قد
تطرق إلى أعماق الدولة ، بل بالعكس ظل عصب الدولة سليما وظل
الأحرار من أبناء الوطن دون أن تلوثهم التيارات الحزبية ، فقد
ارتفع الإدراك السليم بين الأحرار ونضجت العقول . وكان من
نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء فازدادت به تعلقا وازدادت
تمسكا بالجلاء الناجز غير المشروط ؛ وطبعما كان نتيجة ذلك أيضا
كراهية الأمة لمعاهدة ٣٦ حيث تنبه الشعب وفهم أنها أمليت كرها عليه
المعروف أن القواد والزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة .
ولكن حدثنا الواقع في مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى
سقوط فاروق سنة ٥٢ أن الأمة هي التي كانت تقود الزعماء . فهي
التي دفعت بالحكومات المختلفة التي توالى عليها إلى بسط القضية
العربية أمام الأمم المتحدة وهي التي أرغمت الحكومات المصرية
المختلفة أيضا على أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين
مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية كما سيحىء بعد ، فالرأى العام المصرى
هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن والرأى العام المصرى
هو الذى دخل حرب فلسطين وكون الكتائب التي حاربت الانجليز
في القناة .. والرأى العام هو الذى أسقط فاروق .

- وفى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقرر إلغاء الأحكام العسكرية وفى
٢٠ ديسمبر ٤٥ طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية
تعديل معاهدة ٣٦ وكان رد الانجليز بماطلا كالعادة . حيث ظهرت
نيتهم السيئة فقامت المظاهرات واشتد سخط الأمة . وفى ٩ فبراير

قامت مظاهرة من الطلبة متجهة إلى قصر عابدين فلما وصلت فوق
كوبرى عباس تصدت لهم قوات البوليس من طرفى الكوبرى
واعتدوا عليهم بالعصى الغليظة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالبا
ونقل الكثير إلى المستشفيات فى حالة سيئة ويعتبر حادث الكوبرى
وصمة فى جبين النقراشى فاعتداء البوليس بالضرب على المظاهرات
السلية عمل منكر حيث لم تكن هناك هتافات عدائية ضد الحكومة
وفى الوقت نفسه قامت المظاهرات فى الاسكندرية وفى بقية المدن
المصرية وتعرض لها البوليس فقتل ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثة فى
الرازق وواحد فى المنصورة . . هذا غير عديد الجرحى الذين
قدروا بالمئات .

امتعض الرأى العام من سياسة العنف التى قابلت بها الحكومة
شباب المتظاهرين وأغلبهم من الطلبة الأبرياء . ولقد كان من الواجب
على النقراشى ألا يتعرض لحوادث الطلبة بمثل هذه القسوة لأنها كانت
مظاهرات بريئة غرضها تدعيم مركزه فى مفاوضاته ضد الانجليز ،
فلو أن البوليس لم يمنعها لانتهد دون حوادث ولكن تصدى البوليس
لها هو الذى أدى إلى نتائجها السيئة . وكان رد فعل ذلك سيئا فى
الرأى العام حيث لم يجد النقراشى بداً ليكفر عن خطئه إلا بالاستقالة

أبو السباع مرة ثانية

ألف اسماعيل صدق (١٧ فبراير ٤٦) الوزارة . وهذا الرجل
ليس جديداً علينا فقد عرف ببغضه الشديد للجواهر واستغلاله على
الشعب . ولكن صدق سنة ٤٦ يختلف عن صدق سنة ٣٠ حيث

أصبح رجلاً مريضاً متهاكاً فهو إذا عمد إلى الشدة أو القسوة فعن
إيمان لا عن مقدرة فقد بات مستحيلاً على صدق هذه المرة أن يلجأ
إلى العنف وإن كان تواقاً له ، لأن الشعب المصرى كبير بمقدار ١٦
سنة ولذلك كان من الصعب على صدق أن يلجأ إلى أسلوبه القديم رهبة
من الشعب . فقد جاء للحكم هذه المرة وهو خائف من الشعب لا ليخيف
الشعب . ولقد بات من المستحيل على صدق أن يصد المظاهرات
وإلا اكتسحته أمامها كما اكتسحت النفاثى وكان من المستحيل
أيضاً أن يتركها تهرج كيفما شاءت ولذلك اتخذ خطاً وسطاً .

تميز الجو الذى أعقب الحرب العالمية الثانية بضرورة الجلاء
وبعدم الحزبية فكان رأى العام أكبر من الزعماء وأعلى منهم تفكيراً
وسمواً وكان أكثر تقديرأ للامـور وأبعد نظراً وأكثر إيماناً
بالجلاء وأكثر تفهمية وعمقا فى النظر إلى المسائل . ولذلك هتفت
الجماهير فى اليوم الذى أسماه يوم الجلاء (٢١ فبراير) حيث أغلقت
الحوانيت وعم الاضراب العام جميع الطوائف - هتفت الجماهير
بالجلاء الناجز كما هتفت « لا حزبية بعد اليوم » .

ومن المؤسف أن المظاهرة التى سارب وكانت سلمية للغاية
ما أن وصلت ميدان التحرير حتى تصدت لها السيارات البريطانية
المسلحة واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة بما أدى إلى قتل
٢٣ وجرح ١٢١ كما وقعت بعض حوادث أخرى مشابهة فى الأقاليم
حيث قتل طالب فى المنصورة وجرح كثير .

ولقد كان لهذا الحادث الأليم رنة حزن شديدة بين البلاد ، كما
تأكد الجميع أن الروح البريطانية لا يمكن أن تتغير فبريطانيا صديقة

طالما رضح لها الشعب فإذا تعلمت عادت إلى طباعها الوحشية .
وأعلنت الأمة الحداد على ضحاياها واعتبرت يوم ٤ مارس
سنة ١٩٤٦ يوم حداد عام حيث أعلنت الاضراب العام ، فأغلقت
المدارس والمتاجر وعمت جميع البلاد موجة من الكآبة ، وتجددت
الاضطرابات فى الاسكندرية فتعرض لها الجيش البريطانى مما أدى
إلى قتل ٢٨ وجرح ٣٤٢ ، وقتل وجرح بعض الجنود البريطانيين .
ظهرت الأمة فى هذه الأيام العنصرية بروح وطنية عالية فقصد طوت
روح الجزية جانبا وأصبحت تسعى إلى هدف قومى واحده وطرده
المستعمر من البلاد .

وفى خلال ذلك قررت الحكومة البريطانية نقل اللورد كيلرن من
الدعمه بعد أن قضى بها زهاء اثنى عشر سنة وتعيين السير رونالد
كامبل سفيراً لها بدلا منه فى القاهرة .

وإذا اعتقد المتفائلون أن تغيير اللورد كيلرن بما اشتهر به من
جهود استعماري برجل آخر فيه معنى تغيير السياسة البريطانية فهم
خاطئون .. فالإنجليز طابعهم التغيرير بالشعوب والأمم لا التغيرير فى
السياسة والتقاليد ، فمع أن لورد كيلرن قد جرح الشعور الوطنى فى
أكثر من مرة وخاصة فى حادث ٤ فبراير ، إلا أن جوهر السياسة
البريطانية لم يتغير .

وفى ٧ مارس صدر المرسوم الملكى بتعيين وفد المفاوضة المصرى
برئاسة اسماعيل صدقى وعضوية محمد شريف صبرى وعلى ماهر
وعبد الفتاح محيى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد
لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم

عبد الهادي وقد رفض الحزب الوطني الاشتراك فيه لأن مبدأه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، أما الوفد فلم يشترك لأنه أراد الرئاسة وأراد انتخابات حرة وعينت الحكومة البريطانية وفدها برئاسة لورد ستانسجيت وزير الطيران البريطاني . ولعمري أن قبول مصر مبدأ المفاوضة سنة ٤٦ هـ نفس الأسلوب الذي قبلت به مصر مفاوضة بريطانيا منذ ٢٨ عاما أى منذ سنة ١٩١٨ عقب الحرب العالمية الأولى ونفس الماطلة التي دأبت عليها بريطانيا في سياستها مع الشعوب التي احتلتها، وبذلك بدأت الرحلة وراحت المفاوضات تتم مرة وأخرى .

وترك لورد ستانسجيت مسئولياته وواجباته في وزارة الطيران وعاش في مصر وكأنه عين وزيراً في الوزارة البريطانية لشئون المفاوضات المصرية . فقد كان كل هم لورد ستانسجيت تطويل الأمر وكسب الوقت بقدر ما يمكنه حتى أصبحت المفاوضات أشبه بالفكاهة أو المزاح على أن الحقيقة هو أن الانجليز استضعفوا الوزارة لأنها لا تعتمد على قوة شعبية . والمؤسف أن تاريخ الوزارة وتاريخ أعضاء وفد المفاوضة كله داكن وحتى لو اشترك الوفد في وزارة قومية فإن الكفة المصرية ما كانت لترجح لأن التكتيك العام كان معدوماً .

والملاحظ أنه في الوقت الذي راحت مصر تضيع وقتها في مفاوضات غير مجدية كانت سوريا ولبنان وإيران تعرض مشاكلها على مجلس الأمن حيث كانت هذه الدول الثلاث محتلة بقوات فرنسية أو سوفيتية أو أمريكية أو انجليزية ولقد أنصفت هذه الدول نفسها باختصار الطريق وبسط القضية على المحافل الدولية .

وأخيراً سافر صديقي إلى لندن وفلاديسلاف المسترييفن وزير الخارجية

البريطانية وأتى بمشروع معاهدة أسمى (صدق - بيفن) وهي معاهدة لا تختلف عن معاهدة ٣٦ في شيء وقد رفضها سبعة من أعضاء مجلس المفاوضات وكان رد صدقي على هؤلاء حل مجلس المفاوضات .

ولا شك أن مشروع معاهدة صدقي تأكيد لاحتلال الانجليز وتأكيدهم لاطلاق يدهم في السودان . والمؤسف أن يصرح صدقي عقب وصوله بأنه سبق أن قال في الشهر الماضي بأنه سيجيء بالسودان إلى مصر وأنه قد نجح في مهمته وأن الوحدة بين مصر والسودان قد تقرر ، فثارت عليه الدوائر الاستعمارية البريطانية بما اضطر مستر اتلي رئيس الحكومة البريطانية تكذيب صدقي قائلاً أن الوضع في السودان لم يتغير بما وضع وزارة صدقي في حرج شديد فلم ير بدأ إزاء هذا الموقف من الاستقالة .

الواقع أن صدقي كان يعرف وهو بشكل وفد المفاوضات المصرية وكان يعرف أيضا وهو يفوض الانجليز بأن المفاوضات فاشلة ، أما لماذا أقدم صدقي على المفاوضات ؟ فلأن ضغط الرأي العام كان شديداً جداً ، فلم يجد بداً من الاستجابة له حيث وجد أن وزارته لا يمكن أن تعيش يوماً واحداً دون إيجاد حل للشكل البريطاني .

وزارة النقراشي الثانية

وفي الوقت الذي قبل فيه الملك استقالة صدقي (٩ ديسمبر ٤٦) عهد إلى محمود فهمي النقراشي تأليف الوزارة الجديدة من الدستوريين والسعديين .

والملاحظ في تأليف الوزارات واسقاطها أنها أصبحت تأخذ

نغمة رتيبة حتى أصبحت أشبه بطاحونة (جحا) إذ لم يعد فيها شيء جديد فنفس الوجوه ونفس السياسة التي بدأت بها مصر منذ سنة ١٩ دون تغيير شيء من الأسلوب حتى ملها الشعب . فإذا كان النقراشي قد عاد هذه المرة فلم كان سقوطه في المرة السابقة ؟

لقد سقط في المرة الأولى لأنه عجز أن يسوس مواطنيه بحكمة عندما عمد إلى العنف في حادث الكوبرى . ولكن هل كان في قصائمه عن الحكم فترة بمثابة عقاب له كالموظف الذى يوقف عن عمله أو تخصم منه بضع أيام من راتبه عقوبة عن خطأ في عمله ؟ ؟

المهم أن الشعب سار في طريقة نضاله من اتخاذ إجراء فعال نحو اخراج الانجليز نهائيا من أرض الوطن فاتخذ يوم ١٩ يناير سنة ٤٧ وهو ذكرى توقيع اتفاقية السودان يوم حداد عام احتجاجا على هذه الاتفاقية فعممت الرهبة البلاد وصدرت الصحف في وشاح أسود .

وفي ٣١ مارس ١٩٤٧ احتفل الشعب برفع العلم المصرى فوق شكنات قصر النيل بعد جلاء الانجليز عنها .

واستأنف النقراشي المفاوضات مع بريطانيا ، وهذه سياسة خاطئة لأن السوابق أكدت أن بريطانيا لن تغير من أسلوبها وأن الخوض من المفاوضات هو التويع على الشعب . . إلا أنه لما طال أمرها حين أصرت بريطانيا على موقفها قطعها النقراشي وعرض القضية على مجلس الأمن .

وقال في عريضة الدعوى أن بريطانيا تحتل مصر على الرغم من إرادة الشعب .

ومع وضوح حجة مصر فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات البريطانية ووقف موقفاً سلبياً محضاً .

ولعل السبب في فشل القضية أن وقت العرض جاء متأخراً إذ كان واجب عرضها قبل ذلك بعام ونصف حين عرضت قضية سوريا ولبنان وإيران قضايها على المجلس وكان في بداية عهده فأنصفهما فلو أن مصر عرضت قضيتها في ذلك الحين لكان من المرجح أن ينصفها في الوقت الذي قضى فيه لصالح سوريا ولبنان وإيران ، ولكن الحكومة المصرية لجأت إلى السياسة التقليدية



محمود عزوى

القديمة ، وهي سياسة المفاوضات وبذلك تأخر عرضها على المجلس عاماً ونصف فأضاعت وقتاً طويلاً وضيعت الفرصة حيث تغيرت الظروف . وبما هو جدير بالذكر أن المناورات الحزبية كان لها ضلع في فشل القضية حيث أضعفت جبهة مصر وكان من الواجب ترك الخلافات جانبا في هذا الوقت العصيب ، فالنحاس باشا

بصفته رئيساً للوفد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة برقية - خضلال نظر القضية - أعلن فيها أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف في سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة في حكومة النقراشى لا تعبر تعبيراً

صحيحاً عن مطالب الشعب . هذه هي البرقية التي أرسلها النحاس إلى مجلس الأمن والتي تمثل الخيانة بأعلى مظاهرها .

كانت ضربة أليمة أصابت مصر في الصميم قبل أن تصيب النقراشي لأن أى نفع يأتى به أى زعيم لمصر لا يعتبر نفع للزعيم وإنما هو نفع لمصر .. فصر خالدة أما الزعيم فسيزول ويذهب من على المسرح إن عاجلاً أو آجلاً ، ولكن النحاس الذى يعز عليه أن يرى الخير لمصر على يد غيره أحس بالغيرة ومصر تقترب من شفا الاستقلال وهو فى سبيل أن يدوس على النقراشي داس على مصر وداس على نفسه وبعد ذلك عاشت مصر فى خصومة تامة وتجاهلاً كاملاً لبريطانيا وولت وجهها منذ ذلك الحين شطر الجيش تقويه وتعتمد عليه .

حرب فلسطين

وأُتبعَت بريطانيا أسلوباً فى الانتقام فأتجهت نحو مشكلة فلسطين ففقدتها ، حيث أصدرت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية معنى هذا ، الموافقة على إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين . وهذا القرار الذى قضى على كيان فلسطين وعروبيتها هو أكثر أمعاناً فى الظلم من قرار مجلس الأمن فى القضية المصرية ، والمؤسف فى ذلك أن تتفق روسيا وأمريكا وإنجلترا على تقسيم فلسطين متجاهلين حق العرب .

ويدخل فى سياق الكلام أن الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش إلى غير ذلك

ما بات واضحاً لا لمصر فقط وإنما للدول العربية جميعاً أنها إذا أرادت أن تعيش حرة فعلياً أن تعمل بنفسها في سبيل تقوية نفسها وتقديمها وذلك بالجهاد والتكثف وتوحيد الكلمة أما إذا استنامت أو اعتمدت على غيرها من الدول أو اعتمدت على منظمة الأمم المتحدة فإن ذلك لن يجدى نفعاً .

وعلى أثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا بأنها حددت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لانتهاء الاحتلال على تلك البلاد . وقبل جلاء الانجليز عنها اتفقوا مع اليهود على أن يحلوا محلهم فأعطوهم السلاح ومكنوهم من معاقبتهم وسلبوهم مدينة حيفا نجر فلسطين .

واتفقت الدول العربية بأن تدخل جيوشها أرض فلسطين ، ولكن الدول العربية في ذلك الحين كانت تتبع سياسة مواءمة لبريطانيا . فلو كانت جهادة لمدت المجاهدين العرب بالسلاح حتى يحلوا دون تمكين اليهود من معاقبتهم ولكن العرب كانوا يسايرون السياسة البريطانية وبذلك تركت الوقت يضيع سدى في اجتماعات مضنيه ومحزنة وتصريحات جوفاء دون القيام بعمل جدى ، ولم تتحرك الجيوش إلا بعد خروج الانجليز وحتى هذه الجيوش كان ينقصها السلاح وايمان قادتها بالقضية فالخيانة كانت تنفثى مما أدى إلى هزيمتهم أمام شرذمة من بضعة عصابات من اليهود . على أن ضباط الجيش المصرى وجنوده والمتطوعين والفدائيين الذين سبقوه قد أدوا واجههم كاملاً ورغم الخيانات العديدة فقد كانوا بعد فترة وجيزة من اعلان الحرب على مشارف د تل أبيب « معقل اليهود .

ولكن ما كادت تمضى ثلاثة أسابيع حتى تدخل مجلس الأمن
وطلب الهدنة من الفريقين فاستجاب اليهود واستجاب العرب . وما
كان واجبا أبداً على العرب أن يستجيبوا حينذاك لنداء مجلس
الأمن لأنه لا يعقل أن أرى اللص في بيتي ينتهك عرضي وأقف
مكتوف اليدين أو اتفق مع اللص على هدنة . فاستجابة العرب خطأ
لأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى ولذلك كان يجب الاستمرار في
الحرب . أما ماوك وزعماء العرب في ذلك الحين فقد كانوا يتشبعون
بدماء الخيانة ، فأوقفوا القتال رغم إرادة الشعب العربي وقتئذٍ لهذه
الهدنة وقف القتال في يوم ١١ يونيو سنة ٤٨ ، ولكن اليهود خرقوا
شروط الهدنة بعد ذلك واحتججت الدول العربية . . وخرق اليهود
الشروط مرة أخرى واحتججت الدول العربية مرة أخرى وهكذا
استمر اليهود في خرق شروط الهدنة واستمر العرب في احتجاجهم
وفي خلال ذلك قوا أنفسهم ودعموا مراكزهم بما تمكنوا به من
الحصول على الأسلحة من الدول الاستعمارية .

ونذبت هيئة الأمم الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب
واليهود فقتله اليهود بمذبح رشاش (١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨)
وكان قتل وسيط الأمم المتحدة استهانة من اليهود بالأمم المتحدة
كما أكد خيانة اليهود حتى لأنصارهم ، على أن عبرة مقتله دلت على
أن اليهود لا يقيمون وزناً للعايير الأخلاقية وأنهم يستغلون ما في
العرب من خلق كريم لينفذوا به إلى مآرهم .

واقعد أو وضع لنا قتل برنادوت وخرق الهدنة المستمر لشروط
الهدنة بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالقوة المسلحة ؛ وأن أى حل

آخر لن يجدى فعلى الدول العربية إذا أرادت حماية نفسها من توسع اسرائيل - كما يقولون من الفترات إلى النيل أو إذا أرادوا أن يقضوا على اسرائيل بطردها نهائيا فليس هناك ثمة حل إلا القوة المسلحة .

وفى خلال ذلك، حوصرت قوة من الجيش المصرى فى قرية الفالوجا بقيادة الأميرالاي السيد طه الذى أطلق عليه لقب « ضبيع الفالوجا » كما كان بين أفرادها السيد الرئيس جمال عبد الناصر حيث كان يحارب بلقب بكباشى . وكثير من الضباط الأحرار الذين قاموا فيما بعد بحركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ٥٢ وقد استمر حصار القوة مائة وثلاثين يوما حتى تم توقيع الهدنة الدائمة فى ٢٤ فبراير سنة ٤٩ فعادوا بأسلحتهم ومعداتهم وعسادهم . وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجا استقبالا قوميا رائعا لاحتفالهم عناء القتال والحصار والثبات بشجاعة وصبر عظيم جعل منهم مفتخرة من مفاخر الجيش المصرى .

إعلان الأحكام العرفية

أعلنت الحكومة على أثر إعلان حرب فلسطين الأحكام العرفية (١٥ مايو ٤٨) وعين النقراشى باشا رئيس الوزراء حاكما عسكريا وإذا كنا قد تحدثنا عن الأحكام العرفية وقلنا أن فى مواد قانون العقوبات ما يكفى لردع الخارجين على القانون لأننا نؤمن أن تستعمل الأحكام العرفية فى غير ما وضعت له ليستغلها الحاكم العسكرى ، ولأن الأحكام العرفية سلاح له حدين - فقد تسقط الوزارة وتأتى وزارة أخرى لتنتقم من الوزارة السابقة التى أعلنت الأحكام العرفية متخذة من هذه الأحكام العسكرية سباجا تخفى به أهواءها السياسية ، على أن

أخشى ما أخشاه أن يؤدي الضغط المستمر على الحرية إلى الانفجار خصوصاً وأن الحركات التحتية كثيراً ما تجد أرضاً خصبة في الجو المشبع بالإرهاب فتكثر المؤامرات والاعتقالات . أما في الجو الحر حيث تتفتح النوافذ ويدخل نسيم الحرية بما تكفله من اطمئنان وراحة بال ما يساعد على أن تذهب أولاً بأول روح الشر - فإذا كنا قد نادينا بعدم اعلان الأحكام العرفية فلأننا كنا نشفق دائماً على الحاكم كيلا يحدث الغليان والانفجار الذي قد يطيح بالحاكم نفسه . وليس في حرب فلسطين ما يبرر اعلان الأحكام العرفية ، لأن الجنود كانت تحارب خارج الأراضي المصرية كما أن الروح الوطنية كانت في أعلى قمتها . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أنه لم يوجد خائن واحد في هذه الحرب ولكن تلذذ الحاكم بأبهة الحكم العسكري يشبع كثيراً من نهم الحكم المطلق الذي يجيش في أعماقه ومن ثم لا يألو جهداً في اختلاق كل مناسبة لاعلان الأحكام العرفية والتمتع بها فيها من سطوة وجاه .

موجة الإرهاب

عمت البلاد في ذلك الوقت موجة من الجنون المصحوب بالقتل والإرهاب فقد قتل أحمد ماهر سنة ٤٥ ثم راحت موجة القتل تزايد حتى بلغت ذروتها سنة ٤٩ .

ولا شك أن سبب ذلك كله فساد الحكم والتجاء الحاكم إلى القوة والعنف في الوصول إلى مآربه دون الحكمة والروية والتعقل . فالمعروف أن كل قوة لها رد فعل مساوئها في الاتجاه وفي الحركة ولذلك كانت

الموجة الارهابية التي وقعت في البلاد هي رد فعل للضغط في الحكم .
فقد قتل أحمد ماهر رئيس الحكومة وأمين عثمان الذي كان وزيراً
للعالية في وزارة النحاس وقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف
مصر وقتل اللواء سليم زكي كما قتل محمود فهمى النقراشى رئيس الحكومة
والشيخ حسن البنا . كما حاول بعض المجرمين نفس محكمة مصر
ووضعت قنبلة في سينا مترو أودت بحياة خمسة من الأبرياء كما قتل
مواطن في محاولة الشروع في قتل ابراهيم عبد الهادى . . إلى غير
ذلك من الحوادث الآلية الدامية .

كل هذه الجرائم مسئول عنها الحاكم كما قلت - وأنا لا أقصد
بقولى مسئول لأنه لم يتمكن من التحكم بالسلطان على البلد بيد من
حديد وإنما أقول مسئول لأنه لم يحكم حكماً عادلاً فتطايرت شظايا
القنابل نتيجة حكمه الظالم .

أما المسئول الثانى فهو المجرى . فقد حرّضت السراى على قتل
أمين عثمان وذلك بتشجيع حسين توفيق واشتركت في قتل حسين البنا
وفى ذلك أكبر دليل على الهوة التي أزالق إليها فاروق لأنه إذا كان
الملك وهو أكبر رأس في البلد يعتمد في سياسته إلى وسائل رجال
العصابات واللصوص كالخط مجرم الصعيد وإلى الفتوة وقطاع
الطرق والسفاحيين دون أن يتمكن من توطيد سلطانه بالعدل والحزم
إذا كان هذا ملكاً وهذا طابعه فإنى أقول على البلد السلام .

أما المسئول الثالث فهم الذين هلّوا وباركوا للقتل ، فقد ذهبت
بعض الصحف في قضية أمين عثمان فأصفت صفات البطولة على كثير
من مرتكبيها ونوهت بتضحياتهم وأشادت بمواقفهم ورفعتهم إلى

مصاف العطاء الأبطال وراحت تردد أقوالهم ووصفتها في اطارات
تثير الإعجاب . أنا لا أقصد بكلامي هذا دفاعا عن أمين عثمان الذى
كان يعتبر من الخونة وإنما أقصد به الدفاع عن السكبان الاجتماعى .

إن القاتل - قاتل - مهما كان السبب والغاية لأنه لو جاز لكل
إنسان أن يأخذ حقه بنفسه لانعدمت صفة الحكومة وانعدم النظام
وعمت الفوضى ، فمن مات له قتيلا يجوز أن يأخذ بنفسه الثأر
ولإلا أصبح مجرما وإنما يرفع أمره إلى الوالى ليأخذ حقه له . وإذا
أطنب البعض على القصد الذى لجأ إليه حسين توفيق في جرائمه
فهؤلاء اعتبرهم مشجعين معرضين على الجريمة وعلى ارتكاب أى جريمة
أخرى بمثابة ولذلك أراى مضطراً لالقاء المسئولية في ذلك على بعض
الجماعات التى هلكت للجريمة دون نظر إلى أن المجرم في يد القضاء والعدالة
وهى صاحبة الكلمة العليا في الأمر . إنما كانت في نفسها بالجريمة
والمجرم تغنى للملك الذى شجع الجريمة ولعمري أن الصحافة في ذلك
خرجت على واجب الأمانة وصوت العدل وعن قدسية الواجب الذى
نيط بها وتصرفها هذا كان جرحا في جبين مصر .

أما المسئول الرابع فهو القاتل الذى قبل أن يبلطخ يديه بالدماء
ويشجع تعطشه إلى الدم تحت ستار الوطنية ولعمري أنه قاتل وقاتل
وقاتل أمام الله والناس والقانون ولا يمفيه أى عذر في ارتكابه
جريمته . وانجرائم السياسية وإن كان لها وضع خاص في قوانين
بعض الدول إلا أنها لا تخرج عن كونها جريمة ازهاق روح وتدل
على ضعف المستوى التفكيرى والتبلى الذهنى وهى دليل على انحلال
المجتمع وعدم تقدير للمسئولية القانونية والاجتماعية وهى أكثر

ظهوراً في الطبقات البدائية عنه في الطبقات النامية وفي الدول المختلفة عنه في الدول الراقية .

ولذلك لا أراى مشجعاً للقتل أو التهديد أو الارهاب بأي وسيلة كانت ، وإنما متطلعا دائما لل مناقشة الكريمة دون غرض واقناع الحجة بالحجة والبيئة بالبيئة - ولعمري إن هذا أعلى مراتب التفكير الإنسانى الذى يقوم على مبادئ الحضارة والخلق .

وفي غمرة هذه الأحداث ظهر حزب الاخوان المسلمين برئاسة الشيخ حسن البنا ولعب دوراً في ذلك الوقت ؛ وما زاد في تفاقم الأمور أن الجبهة المتطرفة من جماعة الاخوان المسلمين اعتنقت الارهاب واعتبرته وسيلة مشروعة لقلب النظام والوصول إلى الحكم.



واقعد اعتقد الاخوان المسلمون في يوم من الايام أنهم في سبيلهم إلى الحكم ولعلمهم استبطأوا الطرق المشروعة فلجأوا إلى القتل والارهاب لاختافة ذوى النفوس الضعيفة ولخلق هيبة لهم عند الآخرين ولكن إذا كان الاخوان المسلمون لجأوا باسم الدين إلى قتل النفس التى حرم الله قتلها بحجة أنهم في سبيل عمل أعظم وهو الحكم على أساس الشريعة الاسلامية

النقرأشى مرة أخرى ولكنه كان صغيراً هذه المرة وأقل صغيراً بعد أن أعلن الأحكام العرفية .. فلعمري أنهم خاطئون ، فالاسلام لم يرتفع على أشلاء الأبرياء ، وإنما قام على أساس العدل والحكمة والتسامح ولم يكن الدين الاسلامى أبداً دين العنف أو الشدة أو الإرهاب أو العصابات واللصوص .. وإنما هو دين النظام واعطاء كل ذى حق حقه والمجادلة

بالتى هى أحسن ولكن الارهابيين من الجناح المتطرف اندفع إلى وسائل القتل والارهاب .

الديناميت فى شوارع القاهرة

فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس ولكنه لم يصب وفر الجانى ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى .
وفى ٥ يناير سنة ٤٦ أطلق حسين توفيق ثلاث رصاصات على أمين عثمان أردته قتيلا وقدم للمحاكمة ، وكانت المحاكمة مسرحا للظاهرات السياسية وتحبذ القتل والاجرام ونأثرت المحكمة وخفضت الحكم إلى درجة التبرئة - بحيث يمكن القول أن ذلك مهد إلى قتل الحازندار والنقراشى والمحاولات الاجرامية فى النصف والتدمير التى وقعت بعد ذلك .

وفى جناية مقتل الحازندار استعملت محكمة الجنايات الرافعة القاتلين وفى ٢٥ أبريل تسرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى وفى يوليو سنة ٤٨ شرع مجرمون فى نسف دار وكالة حكومة السودان ، وفى هذا الشهر أيضا ألقى طور بيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أركو وفى أغسطس ألقى ديناميت أمام محل بنزا يون وآخر أمام محل جاتينيو . . وثالث فى مبنى شركة أراضى المعادى .

وفى سبتمبر حدث انفجار ديناميت فى حارة اليهود أودى بحياة ٢٠ وإصابة ٦١ وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلًا وأطلقت عليها الرصاص الرشاش فقتل اثنين من حراس الدار

واصاب ثلاثه ولم يصب النحاس وفي الشهر نفسه حدث انفجار في مبنى شركة الاعلانات الشرقية بشارع جلال أدى إلى تخريب الشركة واتلاف مطبعتها وورقها ومبانيها . وفي نوفمبر سنة ٤٨ ضبطت سيارة بحى الوايلي محملة ديناميت . وفي ٤ ديسمبر سنة ٤٨ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة . كما اضطرت الدراسة فى الجامعة والمدارس الثانوية واستعمل الطلبة القنابل اليدوية .

كل هذه الأحداث - كما ذكرنا - مردها سوء الحكم وفساده فقد أصبحت البلد مباءة وأرض سوء مما بات صعبا على الانسان الاطمئنان على نفسه .

ولكن المؤسف فى هذا كله هو أن القضاء قد تعرض لتدخل من الجهات العليا فنحن مع كراهيتنا لأمين عثمان وللنحاس وغيرهما من الزعماء إلا أننا لا ندين بمبدأ اغتيالها لأن الاغتيال سلاح من أسوأ الأسلحة كما لا ندين بمبدأ التدخل والتأثير على القضاء لأن العدل إذا اهتز فإن الدولة ستهتز . فالقضاء هو عجلة القيادة التى يطمئن إليها المواطنون ، والقضاء أيضاً هو الشيء الوحيد فى مصر الذى ظل دون فساد بعد أن فسدت كل نظم الدولة وسلطاتها المختلفة ولذلك لا يعتبر التدخل فى القضاء انقاز رقة مجرم ، وإنما هو بمثابة وضع رقاب المواطنين جميعا فى الحلقة .

وفى ديسمبر سنة ٤٨ أصدر النقراشى قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين وفى يوم ٢٨ اغتيل النقراشى بيد مجرم فى صحن وزارة الداخلية وتبين أن القاتل طالب بكلية الطب البيطرى اسمه عبد المجيد أحمد حسن وأنه كان مطلوباً باعتقاله ولكن النقراشى قال عنه فى ذلك «إنى لا أحب التوسع فى الاعتقالات» .

وبعد مقتل النقراشي تولى ابراهيم عبد الهادى (٢٨ ديسمبر)
رياسة الوزارة . إلا أن موجة الاجرام استمرت فقد حاول مجرم
نسف دار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق . وفي ١٢ فبراير
قتل الشيخ حسن البنا وهو يغادر دار جمعية الايمان المسلمين .

وفي ٥ مايو سنة ٤٩ شرع جماعة في قتل ابراهيم عبد الهادى وهو
في طريقه إلى حلوان فلم يصب وأصيب مواطن بدله بشظية مات على
التو . وفي يوم ١٥ من نفس الشهر قررت الحكومة مدد الأحكام
العرفية عاما آخر ، ويعتقد البعض أن ابراهيم عبد الهادى كان على
حق في مدد الأحكام العرفية حتى يمكن أن يعيد إلى البلد نظامه ، ولكن
ما فائدة طلاء البيت بينما البيت كله آيل للسقوط . فلم تكن الفوضى التي
عمت البلاد نتيجة تراخي الحكومة .. فالحكومة كانت متشددة جدا
ولكن المشكلة كانت تتركز في فساد نظام الحكم فالملك كان يشترك
في المؤامرات ، فقد اشترك في مؤامرة قتل حسن البنا كما اشترك في
تخفيف الحكم على المجرمين وفي تهريب حسين توفيق .

ابراهيم عبد الهادى

أما وزير الملك الأول ابراهيم عبد الهادى فكان من الذين ملأهم
الحقد ضد النحاس بطرده من حظيرة الوفد ولذلك شجع اغتياله كما
شجع اغتيال حسن البنا ، لأن متهوسا من الاخوان المسلمين قتل زميله
النقراشي وإذا كان هذا شأن رئيس الوزارة في سياسته الانتقامية
التي تشبه البدائية في الأخذ بالثأر فإن الأمر يكون قد خرج من حيز
الحكومة المنظمة التي تقوم على مبادئ القانون والاعتبار الإنساني

إلى القوضى الاجتماعية التي تقوم على الشؤ والبداوة وسوء الحكم
والهمجية والمعروف أن الطابع المميز للدولة هو سيادة القانون ،
أما الذي ساد في عهد ابراهيم عبد الهادى فالقوضى والانتقام .

ولقد استغل الرجل الأحكام العسكرية إلى أبعد ما استغلها أى
رئيس وزارة قبله وملا السجون بالمعتقلين وكانت أقل شبهة تقوم
حول أى فرد كسفيلة بأن تزج به إلى السجن وتبقى على أماله . ولقد
قيل الكثير عن ابراهيم عبد الهادى وانتزاع الاعتراقات المزورة



ابراهيم عبد الهادى

ووسائله في التعذيب التي فاقت العصور
المظلمة حتى بلغت هتك العرض .. فقد
جعل من العسكرى الأسود سلاحا دينيا
للتعذيب والتنكيل والانتقام من المسجونين
ولقد بلغت سطوة ابراهيم عبد الهادى
حداً أن قتل أحد الذين حيوه مرة وهو
في طريقه إلى داره لمجرد شبهة . وإذا

كنا قد شكونا من أن البلد كانت تعيش على ديناميت الارهاب ،
فإننا نفككو من أن البلد عاشت في عهد ابراهيم عبد الهادى عيشة فقد
فيها الإنسان كرامته واحترامه .. ولقد كان يباهى بجبروته ويفخر
قائلاً بأنه سوف « يلبس الرجاله طرح » ،

وإذا كانت طائفة من الخارجيين على القانون من الاخوان المسلمين
المتوسسين قد لجأوا إلى العنف لضيق عقل فما ذنب الأبرياء والأحرار
الذين أخذتهم الحكومة بهجيرة غيرهم حيث قال تعالى : « ولا تزر
وازرة وزر أخرى » ، ولقد كره الشعب ابراهيم عبد الهادى جداً
حتى أطلق عليه « ابراهيم عبد الهادى كلب الوادى » .

وإذا كان إبراهيم عبد الهادى قد تعالى سنة ٤٩ متفاخراً بسيف
الأحكام العرفية فإن حقيقته قد ظهرت على طبيعتها - وهو أمام محكمة
الثورة فيما بعد عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، فقد ظهر رجلاً متهاكاً
مستضعفاً يطلب الشفقة والعطف . . بينما أبى الشفقة والعطف على
الشعب عندما كان رئيس حكومة .

ولا شك أن قيمة أى رجل تظهر واضحة وهو فى الوجود حقيقة
إبراهيم عبد الهادى - ضعيف أصلاً ، أما القوى فهو المركز المحكومى
الذى كان يعتليه فلما سقط عنه أصبح لا حول له ولا قوة .

جبروت الملك

واقده ظل نظام الحكم الذى ابتدعه أحمد ماهر ثم النقراشى ثم
اسماعيل صدقي ثم النقراشى ثم إبراهيم عبد الهادى عقب اقالة النحاس
أى من ٨ أكتوبر سنة ٤٤ حتى سقوط إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥
يوليو سنة ٤٩ - أقول ظل هذا الحكم بمثابة ستار لحكم ملكى سافر
استعمل فيه فاروق على وزرائه وشعبه وظهر ذلك الاستعلاء فى وزارة
أحمد ماهر حين جاء المستر فرنكلين روزفلت رئيس جمهورية أمريكا
إلى مصر وأبدى رغبته فى مقابلة فاروق على الطراد الذى رسا فى مياه
البحيرات المرة . ومع أن هذه المقابلة كانت على مزيد من الأهمية فقد
رفض فاروق أن يصحب معه رئيس وزرائه أحمد ماهر أو وزير
خارجيته محمود فهمى النقراشى ، ضارباً بالتقاليد الأدبية والدستورية
عرض الحائط مؤثراً اصطحاب أحمد حسنين رئيس ديوانه . ولا شك
أن تصرف فاروق هذا يعتبر خروجاً على ما تواضع عليه الملوك وما

سبق أن التزم به أبوه سنة ١٩٢٧ حين أجبر على أن يصحب معه في رحلته إلى أوروبا وقت ذاك رئيس وزرائه عبد الخالق ثروت . ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التي قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة روزفلت وحده ولعمري أن ذلك لضرب من الطغيان لا مثيل له .

وفي سنة ٥٤ عندما زار فاروق الملك عبد العزيز آل سعود في « رضوى » لم يصحب معه رئيس وزرائه ولا وزير خارجيته .

ولقد اتبع نفس الأسلوب مع النقراشي - بعد مقتل أحمد ماهر - فكان النقراشي لا يتصرف في شيء إلا بعد الرجوع إليه . ولقد حدث مرة أن كان النقراشي بالاسكندرية فدعا مجلس الوزراء للانعقاد فلما علم فاروق وكان في القاهرة أمر بعدم عقده فألغاه النقراشي .

وفي عهد صدقي كان فاروق يتصرف وهو متجاهل تماما رئيس وزرائه فقد دعا ملوك ورؤساء الدول العربية بالخاص سنة ٤٦ دون علم رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وفي سنة ٤٩ عندما قام حسنى الزعيم بانقلابه في سوريا ونهى شكرى القوتلى استدعاه فاروق في انشاص وأكرمه واعترف به دون علم رئيس وزرائه ابراهيم عبد الهادى في ذلك الحين .

ولقد لازمته نزعة الطغيان بشكل واضح خلال قيام هذا النظام فكانت من الأسباب التي باعدت بين الشعب وفاروق وأدت إلى كراهيته وكرهية وزرائه .

وفي حرب فلسطين استغلها فاروق استغلالا دينيا ، فقد استغل حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج ؛ فمقد صفقات تجارية من الأسلحة الفاسدة مع رهبان من المبرزين إليه ومع علمه بأن

الأسلحة كانت تتفجر فى أيدي الجنود قبل أن يلقوا بها إلى العدو ومع علمه بأنها كانت تودى بحياة الكثير من بواصل الجيش الأبرياء إلا أنه استمر فى تجارتها لما كانت تدر عليه من مال وفير ، ضاربا بالضمير والانسانية والكرامة والوطنية والهوية عرض الحائط . ولا شك أن جريمته فى الأسلحة الفاسدة قد نزلت به إلى أحط الدرجات بما كانت سببا من أسباب سقوطه .

وفى ذلك العهد انتهك فاروق عرض ابن على أيوب بأن اختلى بزوجه فلما اكتشف الزوج الأمر قتله فاروق .

واستهتر فاروق بهيبة الملك فراح يكثر الرحلات الماجنة إلى أوروبا يعاقر النساء فى كبرى ودوفيل :

وإذا كان فاروق قد استفحل أمره سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو خلقيا فلأن وزراء ذلك العهد كانوا من الضعف حيث استهانوا بكل شيء فى سبيل البقاء على كرسي الحكم فهم الذين قبلوا أن يهزأ فاروق بهم ويستهين بواجبهم ويعتدى على حقوقهم وحقوق الشعب ، وإني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر تعرض فى ماضيه للاعتقال من الانجليز والمحاكمة واقتراپ رقبته من جبل المشنقة ، ثم هو بعد ذلك كان أستاذآ جامعيأ حرأ وكان رئيسا لمجلس النواب وقيل عنه أنه اشتمر بالشجاعة الأدبية - حتى أن مظاهرة من طلبة جامعة القاهرة هتفت مرة ضده وهو رئيس وزارة ، فذهب وحده وهو أعزل ليناقضهم فى حرم الجامعة ، وتاريخه مليء بالمغامرات أقول إني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر هذا - كيف قبل على نفسه أن يهان إلى هذا الوضع من فاروق الذى يعتبر فى سن حفيده ؟ السبب

أن أحد ماهر كان متهاكاً على الحكم مستميتاً فيه بأى ثمن .. فأبهة
الحكم وجلاله قتلت ما فى نفسه من روح الكرامة والكبرياء ، ولا
يخفى أيضاً أن أحمد ماهر كان مشهوراً بلعب الميسر على سباق الخيل
ولذلك أخذ السياسة نوعاً من المغامرة التى دأب عليها فى الميسر واستات
فى الحكم استماته فى الحصول على المال - فالمعروف أن المقامر لا يقيم
وزناً لكرامته وكبريائه . . وهو فى سبيل اشباع رغبة الميسر يقامر
بكل شئ حتى بأثاث منزله ، واقد قامر أحمد ماهر بأثاث شعبه عند
ملك عرف فيه هذه الصفة فاستغلها لأبعد الحدود .

أما النقراشى فقد كان تلميذاً لأحمد ماهر مترسماً خطاه ، تعلم فى
مدرسة أحمد ماهر وفى هذه المدرسة رأى أستاذه يطأطئ الرأس
للملك لحفظ أن معارضة الملك تعتبر كفراً سياسياً وجحوداً برب
النعمة ولذلك سار على منواله . وإذا كان فاروق قد تمكن من أن
يملك صرع الفرس فإن المهر الصغير يتبع أمه .

ولا يخفى أن النقراشى كان مدرسا تخرج فى مدرسة المعلمين العليا
ومن دأب المدرسين اطاعة ناظر المدرسة فى تنفيذ جدول الحصص
وقد كان النقراشى مدرسا مطيعاً لناظره فاروق .

أما اسماعيل صدق وهو الرجل الداهية الذى عاش فى معارك
دامية فى الماضى وحزنه الزمن ترى كيف يقبل على نفسه هذا الوضع ؟
السبب أن صدق باشا وهو فى آخريات حياته كان يحن إلى أبهة
الحكم بعد أن ظن أن القطار قد فاته إلى الأبد . فالمعروف أن كبار
السن أكثر الناس تعلقاً بالحياة ، والحكم كالخمر من يمل به قل أن
يسلاه وفى النشوة نسى صدق كبر السن والكرامة وهاش متطلعا إلى

يوم من أيام الحكم في الماضي، فلما تصدق عليه فاروق بالحكم قبل الصدقة شاكراً .

العيب في هؤلاء الزعماء أنهم أخذوا الحكم حرفة لحافظوا عليه محافظة الموظف على لقمة عيشه يقبل المهانة من رئيسه في سبيل بقائه في العمل . ولقد عرف فاروق تهالك الزعماء على الحكم واستماتتهم فيه فطغى وتجبر .

أما إبراهيم عبد الهادي فقد قبل الموان لا بعد حمد لأنه سليل مدرسة حزب السعديين من أحمد ماهر والنقراشي فلا غرو أن يحمي . ثالث هؤلاء الثلاثة بنفس الصفات التي كانت لرئيسيه السابقين من خنوع وخضوع للملك .

على أن الذي يثير الدهشة في هؤلاء جميعا هو موقف علي أيوب وزير المعارف في وزارة إبراهيم عبد الهادي . . فهذا الرجل قتل فاروق ابنه بعد أن انتهك عرضه ، ولكن بالرغم من الجرح الذي أدهى به فاروق قلبه وشرفه ، قبل الرجل أن يكون في ركاب فاروق وخادما يتغنى بمناح الملك - وأمرى أن رجلا كعلي أيوب ليريك إلى أي مدى أشد الزعماء في ذلك العصر وإلى أي مدى أذل الحرص أعناق الرجال وفي هذا ما يوضح لنا السبب الذي من أجله طغى فاروق .

ولد ســـــر أبيه

ومع كل فإن البلد ما كانت لتخل من الأحرار مثل محمد عبد القادر حمزة . . فقد كان نقبياً للصحفيين حر الفكر والرأى نشأ نشأة استقلالية في تعليمه وتهذيبه . يؤمن بالمثاليات والخلق الكريم

عمل بالصحافة وتدرج به القلم حتى أصبح نقيبا للصحفيين فكان يدافع عن الحرية والأحرار أينما كانت أو كانوا . وكان رئيسا لتحرير جريدة البلاغ فسخرها لمنازلة الطغمان فهاجم فاروق في اللحظة التي كان الجميع يتهمسون بجأه . . ولعله أول من كشف مساوئه



محمد عبد القادر حمزه

للشعب وفي سبيل ذلك دفع من حياته ستة أشهر في السجن قضاها في صداقة المرض وضعف الصحة ولما خرج لم يتخاذل أو يخفئ قلبه بل ظل على ما هو عليه من كبرياء الفكر ورجاحة العقل حتى قضى نحبه - لم يجمع ثروة مادية وإنما ترك أدبا وذكرى وتاريخا لمن يريد أن يتعلم شجاعة الرأي وعزة النفس . أما أبو عبد القادر حمزه فقد كان من الرواد الذين جمعوا بين الصحافة والسياسة والأدب فقد لازم سعد زغلول في صفحاته الأولى وحمل واجبه في الجهاد

ولكنه اختلف معه لأن عبد القادر حمزه كان يرى غير ما رأى سعد من تعصب للوفدية ومغالاة في الخصومة . وهو في سبيل خدمة وطنه أسس البلاغ فتمكن بذلك من تمصير الصحافة وتحريرها حيث كانت وقفا على الأجانب والبيروتيين أمثال تقلا باشا وأنطون الجميل و خليل ثابت وفارس نمر وغيرهم من أصحاب الصحف الأجنبية

مثل الأهرام والمقطم والمقطف والمصور والحلال وغيرها . فكان
البلاغ أول لسان حر ناطق بإيمان عن حق وطني بما كانت تحس به
مصر والعرب وقت ذاك فلاشك إذن أن ابنت أولاده نبأنا حسنا .
ولقد ظل عبد القادر حمزه منذ اللحظة الأولى حتى وافته المنية
أنموذجا كاملا للرجل الصادق الأمين لرأيه ووطنه .

حسين سرى مرة أخرى

تجددت فكرة الوزارة الائتلافية من جميع الهيئات وارتضت
الأحزاب حسين سرى رئيسا للوزارة فشكلها (٢٦ يوليو سنة ٤٩)
من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني
والمستقلين وقد بدأت عملها برأ الصدع وذلك بالافراج عن بعض
المعتقلين ووقف المحسوبيات وتقسيم الدوائر الانتخابية تمهيدا
لأجراء الانتخابات .

إلا أن المشاحنات العديدة التي كانت تحدث بين الجهات المختلفة
في الوزارة أدت إلى عرقلة أعمالها فبالرغم من أن الوزارة كانت
قومية ، إلا أن التعصب الشديد بين كل جماعة من الأحزاب كان
الطابع المميز لها فقد كانت المشاحنات تثار لأتفه الأسباب مما أكد
بأن الوعي لم ينضج بين الزعماء إلى الدرجة التي توضع فيها مصالح
الوطن العليا في المقدمة ، وهذا نقص كبير في اتجاه الحياة السياسية في
مصر لأن تشكيل وزارة قومية كانت تجربة لم تشهدها البلاد إلا منذ
سنين بعيدة فلما تحققت الآن كانت ترقب في لفة نجاح هذه التجربة
ولاشك أن فشلها يزعزع ثقة الشعب في زعمائه وفي مقدراتهم وكفاءتهم

ولقد عملت تيارات الشقاق عملها في هدم الائتلاف وساعد على ذلك المظاهرات الصحفية التي صبت البترول على النار وكان أكثر الخلاف على الدوائر الانتخابية وكان الوفديون يرقبون الانتخابات بصبر ، مستميتين في توزيع الدوائر لمسا فيه مصلحتهم لأن ذلك



عبد القادر حمزه

كان الطريق إلى الحكم حيث دخلوا في نزاع مرير مع بقية الأحزاب مما أدى إلى أن يقدم سرى استقالة وزارته الائتلافية ويشكيل وزارة محايدة (٣ نوفمبر سنة ٤٩) وكان أبرز أعضاء هذه الوزارة الدكتور محمد هاشم زوج بنت حسين سرى الذي كان يتشبهه بالسينور شيانو زوج عايذة ابنة موسولينى ديكتاتور

إيطاليا السابق ، فقد كان الدكتور هاشم هو النجم اللامع في هذه الوزارة حتى ليكن القول أنه الرجل الذي كان يمسك دفة الوزارة. والواقع أن سرى باشا نفسه لم يكن غير موظف تربى في جودواوين الحكومة بعقلية جامدة وافق ضيق . . وقد اشتهر بأن يقال عنه أنه صريح ، إلا أن الواقع يقول إن صراحته كانت تقوم على

الحماقة وهو مع ما بلغ من مركز سام ، وتقلد رئاسة الوزارة سنة ١٩٤٤ لم يتشذب في تصرفه فكان يعامل موظفيه بالفاظ يأبأها الخلق السليم .
وهي صفة كثير من وزراء ذلك العصر — التعالى على الصغار —
والاستضعاف أمام الكبار — فحسين سرى — الرجل الضعيف — كان
يقف ذليلاً أمام فاروق لا يقدر على مجاہتة وضعيفاً أمام الانجليز
ومزبلاً أمام أى قوة أخرى يرى أنها أكبر منه .

لقد مر علينا حسين سرى قبل ذلك . ولكنه كان مروراً عابراً
عندما وقف عاجزاً أمام المظاهرات التى حطمت اخريات حكمه سنة
١٩٤٢ ولا شك أن انتقاصه إلى الحكمة والفطنة أكسبه الكثير من
مركب النقص .

ولم يشفع له قرابته للملكة فريدة طليقة فاروق — بل لعل ذلك
كان خسارة أكثر منه مكسباً لأنه كان يشعر دائماً بعدم ثقة
فاروق فيه وكان يعتقد أيضاً أن الشعب لا يثق فيه .

كما كان ينتقص الحزبية التى قد تسنده أو العصبية أو الجاه الذى
قد تزيد من نفوذه — حسب مفهوم ذلك العصر — كل ذلك أفقده الثقة
فى نفسه فوضع كل امله فى الدكتور محمد هاشم زوج أبنته فكانت
وزارة حسين سرى هى فى الواقع وزارة محمد هاشم ،

اجرى حسين سرى الانتخابات فظفر الوفد بأغلبية ساحقة
حيث حاز ٢٢٨ مقعداً والمستقلون ٣٠ مقعداً والسعديون ٢٨
والاحرار الدستوريون ٢٦ والاشتراكيون واحد

وعلى الاثر قدم حسين سرى استقالته (١٢ يناير سنة ١٩٥٠)
وفى نفس اليوم عهد الملك إلى النحاس باشا نائيف الوزارة .

النحاس باشا يؤلف وزارته السادسة والأخيرة

يتسائل الكثير كيف حصل النحاس على هذه النتيجة ؟
والجواب على ذلك أسباب عديدة أولا : كان الجو السياسي مائعا
فقد اختلط الأمر كله على رجل الشارع فلم يعد يدرك شيئا عن برامج
الأحزاب والغايات التي قامت من أجلها لأنها كلها قد خرجت عن
الغرض الذي أنشئت من أجله .. وإذا رجعنا إلى الماضي قليلا نجد
أن الوفد منذ انشائه وهو يتمتع بشعبية قوية مردها حنجرة سعد
زغلول القوية التي استغلها في الخطابة وصياغة الكلام في أسلوب منمق
جميل وفي براءة الاستهلال وحسن الختام وكانت حنجرة سعد طليقة
عذبة أخاذة بالأسماع حتى تمكن الرجل بذلك من الدخول على السذج
وإذا كان لسعد فضل في تأسيس حزب الوفد وتدعيمه فأصبح ديننا
واعتقد الفلاحون والسذج أن الذي لا يؤمن بالوفد سيدخل النار ،
وكان الوفد خير حزب يحمي الدعاية السياسية بما كان له من تنظيمات
حزبية قوية وكانت لجان الوفد منتشرة في كافة الأقاليم ، ولقد كرس
سعد كل حياته في خلق اسم سياسي له في البلد وفي أن يدخل في ذهن
الناس أنه نبي الوطنية فكان من يخرج على الرسول يرميه بالكفر
والالحاد والحياة ولا يسلم من أن يتعرض للايذاء أو الاعتقال ،
واقدرى سعد عدلى وثروت ونسيم وغيرهم بالكفر والالحاد ،
ولقد تعرض هؤلاء لعداوة الوطن . وكان سعد خصما عنيفا ، فهو
إذا بدأ بالهجوم لا يسكت أو يسكت خصمه .. وكانت كلماته عند
أنصاره وحواريه بمثابة قرآن - فكان الناس يستشهدون ويستدلون
فيما بينهم بجمل من كلام سعد ، فهم إذا ذكروا أن سعد قال « بات

واضحاً ، كأن النبي هو الذي قال - وويل لمن يكذب فهو لا يسلم
حيثئذ من شر سعد .

ولكن سعداً الجبار كان يستضعف ويتراخى أمام القوة ، وأقد
استضعف وتراخى أمام حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي
بالنيابة سنة ١٩٢٣ حيث كان يستعطفه قائلاً : حنانيك يا نشأت ،
علماً بأن سعد كان في ذلك الوقت في السبعين ونشأت في الثالثة
والثلاثين . ولم يكن حسن نشأت بالرجل القوى الذي أوتي الحكمة
من الصخر أو الفتى الضالع الذي يرهب الرجال .. فحسن نشأت ولد
ضعيفاً وعاش موظفاً ضعيفاً وخرج من الحكومة موظفاً ضعيفاً
ولكنه استعلى على سعد وزجر له فخاف سعد وانكمش ، وهذا
يريك أن قوة الزعماء التي كانوا يظهرونها أمام الشعب هي بمثابة
طبل أجوف إذا خدشته تمزق وتهاوى على نفسه ويريك أيضاً أن
قوة الوفد كانت في قرع الطبول والدعايات .

وسعد الذي كانوا يسمونه نبي الوطنية ورث خليفته النحاس
هذه الصفة وبمرور الزمن رسخت الوفدية في الأذهان وعاش الناس
وهم وفديون دون أن يعقلوا سلب وفديتهم .

ولقد رأينا الدكتاتورية البرلمانية التي خلقها سعد والتي أخرس
بها كل لسان حروبها أصبح إلهاً ، حتى لقد قال بعض السذج : إن
الخروف يولد وهو يقول يحمي سعد ، ولقد رأينا في الوقت نفسه
انكماش سعد أمام حسن نشأت وأمام الانجليز عقب مقتل السردار لأنه
رأى العين الحمراء من السراي المصنعة في نشأت ورأى العين الحمراء
من الانجليز وصفة الانكماش من الصفات التي يأنف منها الزعيم الوطني

وترينا في الوقت نفسه أعماق الزعيم في الشجاعة الكاذبة التي بتغنى بها.
ورأينا النحاس بعد سعد وهو يطوف البلاد ويحطم سلاسل
مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ولكننا في الوقت نفسه رأيناه وهو يخون
بلده في ٤ فبراير .

ليس في حديثنا عن سعد خروجها عن الموضوع فالكلام له عود
على بدء والحديث مرتبط ببعضه ببعض . فإذا ذكرنا الدين الوفدي
اضطررنا أن نذكر الخرافة الحزبية التي ابتدعها سعد والتدجيل
السياسي الذي قام به أنصاره حتى تعرف كيف رسخت أسطورة
الوفد المصري في أذهان السذج فأعماهم عن انكشاف سعد وخيانة
النحاس وهذا هو السبب الذي رجح كفة النحاس في انتخاباته
الآخيرة سنة ١٩٥٠ .

وإذا كان النحاس رجلا مسينا .. فلعمري ان خصوم الوفد في
سوته ، فالأحرار الدستوريون كانت تنقصهم الروح الشعبية ، كما
كانت اعتداءاتهم العديدة على الدستور سببا في بغض الناس لهم ؛
ولذلك باتوا في نفس القارب الذي بات فيه الوفد ، ولكنهم كانوا
يلتقصون التنظيم السياسي الذي امتاز به الوفد ومن ثم عاشوا في ضيق
أما السعديون فكانوا في وضع أسوأ .. فسياسة ابراهيم عبد الهادي
البغيضة التي قامت على الارهاب أكسبت السعديين كل الكره والعداوة
يضاف إلى ذلك أن الحزب السعدي كان يتقص أيضا التنظيم
السياسي الذي امتاز به الوفد .

ولا يخفى أن بعد الوفد خمس سنين عن الحكم قد أنسى الناس
مساوته . وفي هذا الجو المائع الذي غمت فيه الحقيقة على المواطن

لأن يختار أصلح المرشحين . لعب الوفد دوره واستغل دعايته لا بعد مدى ، الأمر الذى أدى إلى فوزه فى الانتخابات . وليس معنى نجاح الوفد فى الانتخابات أن الشعب راض عن الوفد أو عن النحاس أو أنه ساخط على خصوم الوفد وإنما معناه أن الشعب فى حيرة واضطراب وقلق وأنه كاره جميع الأحزاب وجميع الزعماء ولا يدرى ما يصنع

النحاس يقبل يد الملك

وفى اليوم الذى استقال فيه سرى باشا (١٢ يناير ١٩٥٠) دعا الملك النحاس إلى تأليف الوزارة وفى نفس اليوم أيضا عين سرى رئيسا للديوان الملكى .

ومن اليوم الذى ظهرت فيه نتيجة الانتخاب أظهر الملك نخوفه الشديد من النحاس ، فقد قدم النحاس إلى الحكم بسلطة شعبية قوية كفيلة بأن تهز العرش وتقضى عليه ، ولقد اغتبط الأحرار جميعا لمقدم النحاس فى ذلك الموكب الشعبى الحافل لأنهم رأوا فيه تدعيا لسلطان الشعب وكبح جماح الملك ووقفه عند حده .

وبينما كان الخوف يدب فى قلب الملك - كان النحاس باشا هو الآخر يشعر بمثل هذا الخوف فقد عرف أن الملك دأب على إقالته فى كل مرة يتولى فيها الحكم وأنه لا يألو جهداً فى اتخاذ كل الوسائل لابعاده عن الحكم وأن الأغلبية التى حازها النحاس لا يمكن أن تكون شفيعة للنحاس عند الملك - ففاروق أوعن متقلب متهور والنحاس يخشى أن يلجأ الملك فى لحظة من لحظات العليلش أن يلتقى به إلى الشارع كما فعل من قبل ولذلك قدم إلى القصر والجبن يملأ قلبه

من أن يفاجأ بالاقالة . كان هذا يجري في اللحظة التي بلغ فيها خوف الملك أشده فأراد الملك أن يخفف من عبء الاتهام ، فعين حسين سرى رئيساً للديوان المملوكي ثم طلب منه أن يكون موجوداً وقت المقابلة مع النحاس .

وذهب النحاس إلى القصر أول مرة لمقابلة الملك وتقابل الرجلان وكل منهما يرتجف خوفاً ويوجس شراً من الآخر . . وكان موقف حسين سرى موقف المهدي بين الرجلين . وحيا الملك النحاس وتكلم معه باقتضاب في المسائل الرسمية ولم يستغرق الحديث دقائق وتنفس النحاس الصعداء وتنفس فاروق الصعداء . وحمد كل منهما الله أن اللحظات الأولى مرت بسلام . وهنا قال النحاس « أريد طلباً واحداً يا مولاي ، وأمسك حسين سرى أنفاسه بينما قال فاروق وقد توجس شراً « وما هو ؟ » قال النحاس « أن تسمع لي يا مولاي أن أقبل يدك » . وهنا انهار الشعب وانهار الدستور وانهارت القيم الأخلاقية وانهارت المبادئ وكل الاعتبارات المادية والأدبية المثلة في شخص الرجل الذي حاز على الأغلبية البرلمانية وثقة الشعب .

فقد عرف فاروق أن النحاس ضعيف وهزيل . . . فلا معنى إذن لأن يحكم حكماً دستورياً لأن الرجل الذي وكلته الأمة عنها وهو النحاس قد سلم الوكالة إلى عدوها وهو الملك .

ولقد كانت قوة النحاس في أنه يمثل للشعب وسواء كان هذا التمثيل حقيقة أو زيفاً ، فقد كان بمثابة المسدس الموجه إلى فاروق وسواء كان هذا المسدس محشواً بالطلقات أو فارغاً ، فإن فاروق كان يعيش دائماً في رعب لأنه يحمل مدى قوة المسدس الذي في يده

النحاس ، والآن وقد سلم النحاس المسدس إلى فاروق فلم يعد هناك أمام فاروق مجال للخوف . وهكذا أسلم الشعب بنفسه كل حقوقه إلى فاروق ولم يعد له حق يطالب به .

وسمح الملك للنحاس أن يقبل يده وقبل النحاس يد الملك وخرج بعد أن ترك عند الملك كرامة الشعب .

وما أن غادر النحاس حجرة الملك حتى ألقي الملك كرامة الشعب في سلة المهملات ، ولذلك لم يكن غريبا على الملك أن يطفى في عهد وزارة النحاس الأخيرة طغيانا لا حد له .

أما النحاس فقد ظن أنه كسب الجولة فبارضاء الملك يمكن له أن يطمئن إلى بقائه في الحكم ليشبع شهواته وشهوات أنصاره وأصحابه وبذلك أصبح هناك شبه اتفاق بين الملك والنحاس على اعتبار الشعب المصرى غنيمة واقتسام الغنيمة بين الرجلين . ولقد نسى الرجلان أن هذا الاتفاق كان السبب الذى أدى بسقوط النحاس في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبسقوط فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وشكل الوفد الوزارة وكان أبرز أعضائها الدكتور طه حسين وزير المعارف ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، وكان كل واحد من هؤلاء بمثابة النجم الصاعد له جبهة وله أنصار داخل الوزارة وخارجها ، وراح يدعمها بما أوتي من قوة ونفوذ وكانت هذه الجبهات الثلاث هى المحور الذى تدور حوله سياسة الحكومة أو بمعنى آخر كان الصراع بين هؤلاء الثلاثة هو الذى شكل سياسة حكومة النحاس مما أدى إلى حريق القاهرة وبالتالي سقوط الوفد إلى الأبد .

طه حسين - محمد صلاح الدين - فؤاد سراج الدين

ولد طه حسين في ظروف تاسية فلم يمهّد غير الأزهر سبيلاً يرشّف منه العلم فدخله - ولكنه بعد أن تخرج فيه اكتشف أن تعليمه الأزهرى لم يمهّد له طريق المجد الذى كان يرنو إليه ولم يحقق طموحه وآماله . فقد وجد أن الجامعيين الذين تعلّوا بالمدارس العالية أفضل منه حالاً بما خلق عنده همة الاحساس بالرغبة في أن يرتفع بنفسه وجعله يضيق ذرعاً بالأزهر والأزهريين - ولكنه صم أن يزيهم فسافر في بعثة إلى فرنسا ، ولما عاد أخرج كتابه « الأدب الجاهل » فثار عليه الأزهر واعتبر ذلك الكتاب كفراً وخروجاً على الدين وبعد أن كان طه حسين يرجو أن يكون الأزهر حليفه أصبح خصمه

ولقد تأكّد الرجل أن طالب المجد لا يمكن أن يناله بالطريق العادى فالحياة فاسية وفي حاجة إلى ما يجعلها لينة كالزيت الذى يوضع بين التروس ليحول دون تحطم الآلة فترد بين الأحزاب طلباً للزيت وتقرب من الأحرار الدستوريين ، وأخيراً ألقى به المطأى إلى السراى باعتبارها صاحبة السلطة والنفوذ وأن صاحب الملك يستشعر القوة فعمل محرراً في جريدة حزب الاتحاد وهو حزب الملك الذى خلقه نشأت باشا ، ثم لجأ إلى سبيل آخر وهو الجامعة ونجح في أن يلف حوله الشباب بما له من حلاوة أسلوب وجمال إلقاء . . تخلق له مدرسة وتلاميذ ، وبعد طول الشوط التقى مع الوفد ووجد الموى في قلبه فاحتضنه النحاس باشا وأسند إليه سنة ١٩٥٠ وزارة المعارف (التربية والتعليم) فاستغل طه حسين الفرصة وراح يحقق ما كان يصبو إليه .

كانت حكومة الوفد تعيش في شعوذة سياسية وكان النحاس يمثل الزعيم المتهاك الذي يتخاصم حوله الورثة ، ولقد اعتقد البعض أن طه حسين أولى الجميع بالورثة فأفرط المديح لمصطفى النحاس وأكثر الثناء له وراح يشبهه بالمصطفى عليه السلام وبما ساعد على التشبيه أن مصطفى النحاس سمي النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم .

وفي حفل أقيم للنحاس وقف الدكتور طه حسين يمتدحه ويذم خصومه مستشهداً بالحديث النبوي الشريف . قال طه حسين « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أحبكم إلى أقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا . وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم مني يوم القيامة أثرتارون والمتشدقون والمتفهمقون .. قالوا يا رسول الله ، قد علنا الثرثارون والمتشدقون فما المتفهمقون . قال المتكبرون » ولم ينس طه حسين وهو في غمرة المديح للنحاس أن يمدح ربه .

ولا شك أن المديح الذي كان يغمر به طه حسين النحاس من الأسباب التي شجعت النحاس على سلوكه - ولا شك أيضا أن أي مديح آخر قدمه غير طه حسين للنحاس أو الملك كان من الأسباب التي شجعتهم على السلوك السيء أيضا .

وبعد فنحن لانعفى طه حسين مما وقع من وزارة النحاس الأخيرة فالمعروف أن كل وزير مسئول عن وزارته والوزراء جميعا متضامنين في السياسة العامة للدولة .

أما محمد صلاح الدين وهو القطب الثاني في حكومة الوفد فكان منذ نعومة أظفاره من شباب الوفد - سافر في بعثة إلى فرنسا للحصول على الدكتوراه ولكنه عاد دون أن يحصل على الدكتوراه وإن ظل

الجميع ينادونه بالدكتور وهو ليس «دكتور» كان سكرتيراً لوفد
المفاوضة في لندن سنة ١٩٣٠ برئاسة النحاس وبعثه وقت ذاك برسالة
لاستشارة القاهرة فتعطلت طائرته وضلت الطريق حتى لقب بالرسول
التائه . وتقدم الصفوف سريعاً حتى أصبح موضع ثقة النحاس فعينه
سنة ٤٢ وكيلاً لوزارة الخارجية إلا أنه كان من الناحية العملية
الوزير الفعلي لأن النحاس كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية
فاعتمد على صلاح الدين في تصريف شئون الخارجية وفي سنة
١٩٥٠ عينه وزيراً للخارجية .

واقدر شغف صلاح الدين بالفن والتثيل والموسيقى كما شغف
بالصحافة والأدب ولذلك كان يأخذ شئون الخارجية من جانب



الزينة الموسيقى أو من الجانب الأدبى والصحفى
.. فكان يعطى أذناً للذين حوله معتمداً عليهم
كل الاعتماد دون الاعتماد على الأساس السليم
فيما يعنى أو يسمع أى أنه كان (ودنى) كما لم
يحسن اختيار مستشاريه والمقرئين إليه وأصدقائه

ومريديه فكان مستشاره السياسى مصطفى
الحفناوى وهو محام ألحقه صلاح الدين بالخارجية

ثم نقله فى وظيفة بسفارة مصر بباريس حتى يتمكن من نيل شهادة
الدكتوراه فى جامعة باريس التى كان قد أعدها عن قناة السويس .
ولما عاد الحفناوى إلى مصر أصبح الخبير الخاص فى شئون مشكلة قناة
السويس والمستشار السياسى الخاص لصلاح الدين وكان مستشاره
القانونى عبد المنعم مصطفى وهو موظف عتيق فى وزارة الخارجية
وهذه طهيد أو منسيا فتمكن من الدخول على صلاح الدين وأصبح موضع

سره ومستشاره القانوني الخاص - وكان مستشاره الصحفي عبد الحميد الاسلامبولي الذي جلب عليه المتاعب العديدة . ومع أن وزارة الخارجية كانت مليئة بالموظفين الأكفاء ، إلا أن صلاح الدين كان له طابعه الخاص في اختيار مستشاريه والمقررين إليه .

اعتقد صلاح الدين أنه الوريث الشرعي لزعامة الوفد فهو محدث ولبق ووفى ومخلص للنحاس . ولا شك أن صعوبة نجم صلاح الدين وحصوله على حظوة سياسية عند النحاس قد أثار حسد منافسيه وخاصة طه حسين وفؤاد سراج الدين بما خالق صداما وصراعا شديداً داخل الوفد وخارجه الأمر الذي أثر على اتجاه الوزارة السياسي سواء في الداخل أو الخارج

أما فؤاد سراج الدين وهو الركن الثالث فقد كان من أنرى الأثرياء أباً وأماً ونسباً وكانت قوة المال هي التي قفزت به سريعاً إلى مصاف الوزراء . ولقد تمكن الرجل بما له من ما أن يكون مزاحماً خطيراً لطله حسين ولحمده صلاح الدين ولقد اقرب ودأ من النحاس حتى أصبحت داره مواجهة لدار النحاس في جاردن سيقى وبات يرى نفسه الوريث الشرعي للنحاس



وكان سراج الدين سخياً فتح داره على مصراعيها فؤاد سراج الدين وراح يتجه إلى الطبقات الشعبية بنفحات سخية كما راح يحول الاتجاهات السياسية التي تهتف لجبهته وتشوش على مديح طه حسين وفن صلاح الدين . وكان صراع الرجال الثلاث طه حسين وصلاح الدين وسراج الدين هو الذي يقرر سياسة حكومة الوفد - فقد كان كل واحد من هؤلاء يعرض كل ما في جعبته يرمى بما في

يده وكانت تتسارع ذلك كله المظهر السياسى الذى تميزت به
حكومة الوفد الأخيرة .

ولقد ألقى طه حسين بكل ما عنده وهو أن التعليم كالهواء والماء
إيماناً بأن يكون ماصنعه معجزة وقوة جديدة تضعه فى القمة وتدمر
منافسيه صلاح الدين وفؤاد سراج الدين فجاء صلاح الدين وألقى
بمعجزة ظن أنها أقوى من معجزة طه حسين وتلك هى إلغاء المعاهدة
لا إيماناً بما فعل ولكن منافسة ومكابرة كي يهلل له الشعب ويكبره .
فلما جاء دور سراج الدين فى أن يظهر ما عنده أمر جنود البوليس
المصرى الذين حاصرتهم الدبابات البريطانية فى محافظة الاسماعيليه
أن يطلقوا الرصاص على الدبابات وألا يسلبوا سلاحهم حتى آخر
قطرة من دماهم ولم يكن ذلك إيماناً بالوطنية أو إيماناً بقوة الجنود
المصريين ولكن إيماناً بأن ماصنعه أقوى مما صنعه زميله طه حسين
وعهد صلاح الدين الأمر الذى أدى إلى حريق القاهرة (كما سيحىء
بعد) وإلى سقوط النحاس .

الواقع أن الصراع الداخلى فى حكومة الوفد الأخيرة كان على أشده
ولم يكن صراعاً لله أو للخير بقدر ما كان صراعاً لحب الظهور على أنه
لم يكن هذا الصراع وفقاً على هؤلاء الوزراء الثلاث الذين ذكرتهم ،
بل تعدى إلى غيرهم مثل سليمان غنام وزير التجارة وعثمان محرم وزير
الأشغال وأحمد حمزة وزير التموين إلى آخر القائمة من الوزراء .

فقد اعتقد هؤلاء الوزراء جميعاً أن الوزارة آيلة للسقوط وأنها لن تخلد
طويلاً وإن المولد لن يدوم فراح كل واحد يغرف لنفسه ولحقاسيه بما
يقدر عليه ، الأمر الذى أدى إلى غرق الباخرة وغرقهم معها جميعاً .

الانحياز العام في الوفد

ولقد عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية وهي الاستثناءات في التعيينات والترقيات والعلاوات على المحاسبين والأنصار والأصهار والأقارب ، ومن المؤسف أن الاستثناءات القديمة التي سبق لها أن أجرتها وزارة الوفد سنة ٤٢ و ٤٤ ثم ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ٤٤ - ٤٥ عادت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ إلى إلغاء قرارات وزارة أحمد ماهر وإعادة الاستثناءات إلى هؤلاء القدامى مع دفع الفروق لهم حتى بلغت مئات الألوف من الجنيهات فكانت المسألة بمثابة سرقة ونهب .

ولقد كان من المعتقد أن تقلع وزارة الوفد عن سياسة الاستثناءات اقلاعا نهائيا بعد ما رأت من تجارب سابقة كان لها الأثر على سمعتها ولما تجره على الأبرياء من أبناء الوطن من ظلم - ولكنها آثرت أن تسلك هذا الاتجاه مما أدى إلى سريان روح السخط والتذمر والراخي في القيام بالواجب - إذ ما فائدة الايمان بالعمل طالما تضيع حقوق المجدين لتسلبه طبقة محظوظة من أتباع الحكام ... ؟

ولقد سلكت حكومة الوفد سياسة حزبية بحتة مما أفسد الادارة الحكومية افساداً تاماً .. فكانت لا تجاب أى مسألة لمواطن إلا إذا كانت بواسطة نائب وفدى عما خرج بالشيوخ والنواب عن واجبه من الرقابة على الحكومة إلى الاتجار بالوظائف والتعامل بالوساطات مقابل مبالغ من المال . ولقد امتد التلاعب من رجال الوفد إلى الكيان الاقتصادى العام ، حيث تلاعبوا بسوق القطن وبالبورصة وبالمقاولات العامة والاستيراد والتصدير واغتصاب أملاك الدولة

فأثروا على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى . كما عطلت المشاريع الكبيرة ككهرمبة خزان أسوان مثلا ... الخ
واقف حكم الوفد هذه المرة الأخيرة حكما دكتاتوريا سافرا فخلع القناع عن الدكتاتورية البرلمانية التي ابتدعها سعد إلى حكم مطلق بحث أشد مقتا من حكم صديق سنة ٢٣٠ ومحمد محمود سنة ٢٧ عما أدى إلى الشعوذة السياسية ، فاحتلهم الصحافة والحريات العامة وكان يستقط من عضوية البرلمان من يعارضه بالالتجاء إلى الطعن في صحة انتخابه وبذلك انعدمت المعارضة داخل البرلمان وخارجه . وغنى عن القول أن الرقابة البرلمانية قد انعدمت تماما على الحكومة .

ولقد اعتدت الوزارة على الدستور اعتداءً منكراً الأمر الذي يجعلنا في دهش شديد لأنه إذا كان الوفد وهو صاحب الأغلبية التي تبلغ ٩٠ في المائة لا يتسع صدره للأقلية البالغة عشرة في المائة الباقية فكيف يكون الأمر فيما لو حكمت الأقلية . ولذلك فتواخذتنا للوفد كبيرة فهي تسعة أضعاف وزارات الأقلية .

وكان مظهر اعتداء الوزارة على الدستور إنما في اعتدائها على أكبر سلطة تشريعية في البلاد وهي سلطة مجلس الشيوخ فقد أبطلت تعيينات الأعضاء الذين سبق أن عينت ثلاث أعضاء مجلس الشيوخ أن وزارة سرى سنة ١٩٤٢ فاعتبرت تعيينهم باطلا وأعادت بدلا منهم رجالا من أنصارها ولما جاءت وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٤ أفتت تعيينهم وأخرجتهم من مجلس الشيوخ لأنهم من الوفديين .. وأعادت الأعضاء القدامى فاجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ وأبطلت هؤلاء وأعادت رجالاتها ولذلك لم تعتمد وزارة الوفد على أكبر سلطة

لحسب بل اعتدت على المقومات الأدبية فى الخلق السياسى والاجتماعى
والادبى وأفسدت كيان هذه الهيئة التشريعية العليا وجعلت أعضاء
مجلس شيوخ الأمة بمثابة موظفين قابضين للعزل والتجريح وجعلت
(السيناتور) بمثابة رجل صغير معدوم الكرامة أو بمثابة (شخصيته)
فى يد الحكومة .. فسقطت هيئة الشيوخ ومعها هيئة النواب وبالتالى
سقطت الهيئة العامة للدولة وأصبح الوفد بمثابة شركة مساهمة مجلس
ادارتها الحكومة والعضو المنتدب هو النحاس والمساهمون هم أعضاء
الشيوخ والنواب .

وهكذا أصبح نضال الوفد عن الأمة أسطورة وأصبح الدستور
خرافة لأن النضال ليس بالكلام ولكن بالفعل والدستور ليس
بالتغنى وإنما بالتطبيق والتقدير والاحترام .

واقصد ذهب الانحدار بحكومة الوفد حد التزلف إلى القصر وتبرير
سيئاته وتغذية فضائحه .. فكانت تستجيب إلى كل طلبات الملك سواء
كانت هذه الطلبات على حق أو غير حق . وكان رأى النحاس فى
ذلك أن تقر به إلى السراى يشفع له فى البقاء فى الحكم .

إذا كانت للنحاس ذرة من كرامة باقية عند الشعب بعد حادث
٤ فبراير فلأنه كان ينف ضد السراى أما وقد قبل الرجل يد الملك
واتبع سياسة الخنوع على طول الخط فلم يعد له ثمة احترام عند
الشعب على أنه بالرغم من ذلك لم يأل جهداً فى بذل كل ما يمكن بذله
ارضاء لفاروق .. فكان يهيىء له رحلاته المأجنة إلى كبارى ودوفيل
وكان فاروق يقوم بهذه الرحلات المأجنة تحت اسم فؤاد باشا المصرى
ولم تعترض الحكومة أبداً على مساوىء فاروق العابثة التى كان يأتى

بها في الخارج بل شجعتها وباركتها حتى إن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر عندما احتج مرة على تفتير الوزارة على الأزهر وقال : تقتير هنا واسراف هناك ، ويقصد باسراف هناك اسراف الحكومة على فجور فاروق في أوروبا . أقول إن الوزارة آخذته على ذلك وخاصيته وفي زواج فاروق من ناريمان صادق (٦ مايو سنة ١٩٥١) هيأت الوزارة له السرقات . . فراحمت تجميع من الموظفين التبرعات لشراء الهدايا لفاروق أو بمعنى أصح سرقت من الكادحين والفقراء الأموال لتعطيها لرب العرش تحت ستار الهدايا . والواقع أنها كانت رشاوى وسرقات واتفاق جنائى على نشل المواطنين جميعا ولم يقف حد حكومة الوفد في التستر أو تشجيع سرقات فاروق . . بل ساعدت السرقات التي كان يقوم بها أنصار فاروق مثل سرقات الدكتور أحمد محمد النقيب رئيس مستشفى مواساة الاسكندرية الذي أمر بصرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق . ولما ظهرت قضية الأسلحة الفاسدة وثبت أن لفاروق ضلعا في التجارة الدنيئة على حساب القوات المحاربة في فلسطين وتقدم محمود محمد محمود رئيس ديوان الحاسبة بمناقضة صفقات الأسلحة خشيت الوزارة أن ينكشف أمر الملك فأحاطته إلى المعاش . ومن الأمور المشينة التي تدل على استهتار النحاس بأموال الشعب أن الملك طلب سلفة من الوزارة أو بمعنى أصح طلب بأن يدفع مرتبه مقدما وقدره مائة ألف جنيه - كما يفعل أصغر موظف في الدولة عندما يستدين ويحول راتبه على البنك - ضاربا بكرامة الملك عرض الحائط - فعلت الوزارة ما طلبه الملك متخفية في ذلك الدستور والقانون والعرف وأبسط أنواع الآداب العامة .

ولقد ساعد النحاس فاروق في التستر على فضائحه العائلية - فأمر فاروق واخواته البنات هربن إلى أمريكا مع عشاقهن ، وقد أصرت الملكة نازلي أن تعيش عيشة داعرة كما أصرت ابنتها فتحية وهي مسئلة أن تزوج من الأفاق رياض غالي وهو مسيحي .

ولما أخذت الصحف تذكر هذه المخازي منع النحاس نشرها مستخدرا قانونا يحرم نشر أخبار الأسرة المالكة الأمر الذي ساعد على تمادى أعضاء الأسرة المالكة في المجون مع ما في هذا القانون من جفوة ضد حرية الصحافة وحرية الرأي والنشر .

القضية المصرية في خطر

كل ذلك وغيره قد أضر بسمعة الوفد وحكومته أما بالنسبة للقضية المصرية . . ففورة الرأي العام كانت قد بلغت حدا لا يمكن السكوت عليه فقد أثار مسلك الانجليز وصدامهم مع الشعب جميع الطبقات وقد فرغ صبر الشعب في الوقت الذي أحرزت فيه سوريا ولبنان استقلالهما ، بما أهاج الشعور الوطني فاضطر الوفد مرغما أن يتخذ قراراً في القضية المصرية فطلب المفاوضة مع بريطانيا .

وجاء المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا والمارشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطاني إلى مصر وأكدا للنحاس باشا ولمحمد صلاح الدين وزير الخارجية بأن بريطانيا لن تجلو عن مصر ومع ذلك ظل النحاس وصلاح الدين يصارحان الشعب بأن بريطانيا سوف تجلو والسبب في أن النحاس لم يكن صادقا في تصريحاته هو أنه كان يخشى أن يفاجئ الشعب بالحقيقة بما يؤثر على مركزه كرئيس

وزراء، فالأمر الذى كان يهم النحاس هو أن يحكم أكثر بما يهمه
جلاء الانجليز عن مصر .

ولذلك صارت التصريحات الوفدية ستاراً يخفى به موقفه المخزى
من القضية المصرية . ولقد أضرت هذه السياسة بالبلد ضرراً كبيراً
لأنها لم تسأير أو تستجيب الروح العالية التى كانت تتأجج بين
طبقات الشعب ، وبذلك ظل الوفد فى سياسة الخنوع والاستسلام



صلاح الدين
ألفى المعاهدة

للانجليز والاستجداء للنفوذة واجتناب الأزمات
والتأجيل والتسوية الأمر الذى أغرى الانجليز فى
تجميد الموقف والتماهى فى ازدياد المطالب المصرية
والاستعلاء والظفیان . والواقع أن النحاس كان
فى موضع يجب أن نشفق عليه لأنه كان راغباً فى
الحكم ، ميالاً لأن تسير سفينته فى نزهة هادئة ولكن

ضغط الشعب كان أقوى من النحاس والانجليز، بذلك أصبح موقف
النحاس حرجاً حاداً وضعوه بين قرسين - الانجليز لا يريدون الجلاء
والشعب يريد الجلاء ومستعد لأن يخوض المعركة مهما كلفه الأمر

على أن اشفاقنا كان أكثر على محمد صلاح الدين وزير
الخارجية لأنه كان فى حيرة أشد من حيرة النحاس. ترى هل يسكت
على الانجليز ؟ أم يتمشى مع الشعب ؟ أم (يصم) مع النحاس ؟

وبعد فصلاص الدين كان يريد تقوية جبهته ضد جبهة فؤاد سراج
الدين وجبهة طه حسين

وكان يريد أن يضم إليه الجانب الشعبى ويظهر فى صورة البطل
الوطنى الأمر الذى أدى به لأن يلفى المعاهدة .

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان (٨ أكتوبر ١٩٥١) بمجلسيه النواب والشيوخ وأعلن إلغاء معاهدة ٣٦ وإلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقد وافق البرلمان على هذه القرارات كما استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بحماس وغبطة واستعداد للبذل والتفحيز والجهاد وتجاوبت مع الحكومة وتجلت روح الشعب العالمية الثائرة التي سبق أن ظهرت بها في سنة ١٩١٩ .

كان إلغاء المعاهدة بداية عهد جديد.. فقد سنحت الفرصة أمام البلاد للاتحاد وتوحيد الكلمة . وكان واجبا على الوفد أن يمد يده إلى المعارضة ، فأنجلترا مثلا عندما تعرضت لعدوان هتلر وحدثت الحكومة كلمتها مع المعارضة ووقفت قوة واحدة ضد هتلر .. ولقد كان خليف بالنجاس والشعب المصري مستعد ليخوض معركة التحرير كان خليف به أن يعمل على توحيد الصفوف ويستشير المعارضة في تنظيم الكفاح أمام الانجليز في الدور الجديد الذي أعقب إلغاء المعاهدة ولكنه لم يفعل فلم يمد يده إلى المعارضة وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور معهم في الخطط ولكنها لم تفعل لأن أنانية النجاس تلح عليه دائما بأن يأخذ كل شيء لاسمه حتى ولو كان على حساب الوطن . ولقد ظن أن في استشارة المعارضة ضعف وهن لا وطنية أو حكمة وهكذا كان النجاس دائما يقلب معايير الأمور وبعد فلم يكن إلغاء المعاهدة عن صدق فية - وسنرى فيما بعد أن النجاس بعد إقائه قد أيد خليفته الذي أوقف سياسة مع بريطانيا ، يؤكد أن الغرض كله كان للتمويه .

النحاس يقول أنه أعد لكل شيء عدته

ومضى النحاس يعلن أن الوزارة أعدت لكل شيء عدته، ولكن الأيام أثبتت فيما بعد أنه لم يعد شيئاً غير الخطب والكلمات .

وهتفت الجماهير « نريد السلاح » ورد النحاس « تريثوا أن كل شيء سيتم بإذن الله والله مع الصابرين » ولم تتخذ الوزارة أى جانب من الحيلة فهمى لم تدرب المتطوعين أو الفدائيين على حرب العصابات ولا سلاحهم ولا أعدت التنظيمات الدفاعية ولم تزود رجال البوليس فى مدن القناة بالسلاح ولا اتخذت اجراءات التموين ولا اهتمت بالمواصلات .

وسرت موجة الحماس فى نفوس الفدائيين .. وتجلت بطولتهم فى مهاجمة معسكرات وغافر ومنشآت البريطانيين فى منطقة القناة .

ولكن لم ألقى النحاس المعاهدة ؟

هناك أسباب عدة أهمها انتكاس القضية المصرية فى عهد وزارة الوفد الأخيرة وتراجعها عما كانت عليه فى العهود السابقة فقد طلبت وزارة الوفد الدخول فى مفاوضات ، ولكنها استطالت وتبين أن الجانب البريطانى كان يقصد التسوية فقط يضاف إلى ذلك انزلاق المفاوضات الوفديين إلى درجة أن سلخوا بقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا وقبول الدفاع المشترك ووضع المطارات والموانئ والمواصلات والمراكز الاستراتيجية فى مصر تحت تصرف بريطانيا فيما لو عادت حالة الحرب أو دخلت بريطانيا الحرب ضد دولة أخرى

معنى ذلك عود إلى الحماية التي كانت مفروضة على مصر سنة ١٤ فأراد الوفد أن يورى سوءة اخفاقه في المفاوضات وما يحجره ذلك إلى الاقالة فلجأ إلى عمل يكون له دوى ، وهو إلغاء المعاهدة يضاف إلى ذلك أن الوزارة الوفدية كانت قد تسكت إلى حد كبير على الحكم وانغمست في تيار الحزبية وفي الفساد العام فأخذتها العامة بالاستنها فأرادت أن تسكتهم فلم تجد أحسن وأقوى من إلغاء المعاهدة .

كما أن العلاقات بين السراى والوفد كانت قد بلغت حداً سيئاً ، وتزأى أن الملك فاروق بصدد اقالتها فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك ، وذلك باكتسابها تأييداً شعبياً جديداً في كفاحها ضد الاحتلال وقد نجحت الوزارة فى ذلك وانكمش فعلا الملك فاروق . ومع ، هذا فقد أثبت بريطانيا الاعتراف بالإلغاء على أن الدول الأربع - إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا - تقدمت بإقتراح أثر إلغاء المعاهدة وذلك بأن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول وأن تتولى هذه الدول بالاشتراك مع مصر حماية قناة السويس . معنى ذلك استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى . . لترسل أمريكا وفرنسا وتركيا وإنجلترا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا قواتاً تحتل قناة السويس وبالتالي تهدد باحتلال مصر .

المعارك فى القناة

ترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الامتيازات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية وتشمل الرسوم الجركية على الأسلحة والعتاد ومواد التموين والرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت تعمل

فى خدمة القوات البريطانية وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية والبريدية واعتبار وجود القوات البريطانية دون حق شرعى وبذلك امتنعت الحكومة عن تأدية هذه الخدمات التى كانت تقدمها للسلطات البريطانية .. كما حرمت



حافظ عفيفى

الرجل الذى عارض
الشعب كله فى إلغاء
المعاهدة فعينه فاروق
رئيسا لديوانه ..
فكان يد الملك اليمى

دخول الضباط والرعايا البريطانيين الذين يعملون فى خدمة القوات البريطانية إلى داخل البلاد . أما الشعب فقد اعتبر وجود القوات البريطانية الموجودة فى البلاد فى مركز الغاصبين المحتلين مما يوجب محاربتها ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة ، وقد ظهر الشعب بروح معنوية عالية فامتنع عمال وموظفو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين واستعد الشباب للكفاح ، كما استعدت بريطانيا أيضا قبادرت بإرسال قوات إلى القناة وتعزيز الحاميات البريطانية التى بالمنطقة .. بعد ذلك انسحب العمال المصريون الذين يعملون بالمعسكرات البريطانية وكان عددهم يربو

على ستة آلاف عامل - والواقع أن هذا الاضراب الجماعى كان دليلا قاطعا على جدية الشعب واستعداده للتضحية وعدم التعاون مع المستعمرين . على أننا نأخذ على الحكومة تهاونها إزاء بعض هؤلاء العمال فلو أنها أعدت للأمر عدته من قبل لهيات عملا جديدا هذه الأيدي الجديدة فتزيد من ثروات البلد الاقتصادية مما يؤكد أن

الحكومة لم تكن جادة في إلغاء المعاهدة وإنما سيقى إليها سوقاً
كما أضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون البريطانيين بمواد
التوين وغيرها وكف المصريون عامة عن التعامل معهم .

الاسماعيلية وبور سعيد والسويس

قامت مظاهرة شعبية فى الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١
ابتهاجا بالغاء المعاهدة ولكن القوات البريطانية قابلت هذه المظاهرة
بالسيارات المصفحة المزودة بالمدافع الرشاشة وراحت تطلقها على
المتظاهرين فقتل سبعة منهم وجرح ٤٠ من بينهم عديد من رجال
البوليس المصرى الذين كانوا يقومون بحفظ الأمن والنظام واحتلت
القوات البريطانية المدينة .

وفى نفس اليوم تكررت المأساة ببور سعيد .. إذ قامت مظاهرة
شعبية قابلتها المصفحات البريطانية باطلاق الرصاص، ولكن الجمهور
ثار فاندفع نحو المخازن البريطانية وأشعل فيها النيران وقد قتل خمسة
مواطنون غير الجرحى . واحتل الانجليز الجمارك واستولوا على
المرافق العامة وفى اليوم التالى ازدادت الحالة سوءاً إذاقتموها بالقوة
مراكز البوليس واحتلوها واحتلوا كوبرى الفردان كما احتلوا جمرى
السويس ومحطات السكك الحديدية وبمعنى أصبح عزلوا منطقة القناة
وأقاموا فيها حاكماً عسكرياً بريطانيا وأخذت الدوريات البريطانية
المسلحة بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بور سعيد والاسماعيلية
والسويس مستفزة الشعور الوطنى .

وسيطرت القوات البريطانية على المدن والقرى القائمة فى منطقة

القناة واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها وأوقفت طرق المواصلات بين منطقة القناة وبقية البلاد وفرضت تفتيشا على جميع المصريين الراغبين في الدخول إليها أو الخروج منها مهما كانت وظائفهم سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد عمدوا في وسائلهم إلى اذلال الشعب وتحقيره . . فكانت توقف القطارات الداخلة والخارجة وتفتشها بتفتيش دقيقا مستهينة بالشعور الوطني وبكرامة البلد . ثم أخيرا منعوا تسير القطارات . . فشلوا حركة المواصلات في منطقة القناة .

ولم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق تفتيش المواطنين أو احتلال المدن ولكن بعد إلغاء المعاهدة استباحوا لأنفسهم احتلال المدن العامة ومهاجمة المنازل ونهب المدن والقرى وسرقة الأفراد ومهاجمة أكشاك السكك الحديدية ونهب أهوالها .

وعزلوا الجيش المصري في غزة والعريش . . وراحوا يترصون ببعض قصائمه . وقد احتجعت السلطات الجمركية حتى زاد عدد هذه الاحتجاجات على ألى احتجاج . كما هددوا بمنع وصول البترول من السويس إلى داخل البلاد .

الفـ.دائون

وتطوع شباب البلاد في الكفاح وكونوا كتائب لمقاومة الاستعمار وذعر الانجليز من جهاد هذه الكتائب بعد أن أوقعت بهم خسائر فادحة وتولى عزيز المصري وبعض الضباط من الجيش المصري تدريب هذه الكتائب . كما أخذ المواطنون يتبرعون بالأموال لتزويد تلك الكتائب بالسلاح .

وفي يوم ١٧ نوفمبر شن الجيش الانجليزى هجوما على بلوكات النظام من رجال البوليس المصرى فأصيب اثنان وأطلق رجال البوليس المصرى الرصاص دفاعا عن أنفسهم فاستنجد الجيش الانجليزى بنجذات من الدبابات والمصفحات وراحوا يمحطون ثكنات المصريين بالرصاص .

وفي يوم ١٨ استفز البريطانيون المدنيين ورجال البوليس وأسطروا ثكنات البوليس بالنار وقتل من المصريين فى هذه المعارك ١٣ غير الجرحى وقتل من الانجليز ثمانية . وفى يوم ٣ ديسمبر وقعت فى السويس معركة أخرى بين الجانبين قتل فيها ٢٨ من المصريين وجرح سبعين وقتل من البريطانيين ٢٢ واصيب ٤٠ .

وفي يوم ٤ ديسمبر سنة ٥١ تجدد القتال فقتل من المصريين ١٥ منهم سيدتين وجرح ٢٩ وقتل من الانجليز ٢٤ وجرح ٦٧ .

وفي ١٧ ديسمبر قتل جنديان مصريان وأربعة بريطانيين . ولقد بلغت مجموع خسائر المصريين منذ بدء المعارك ١٧ قتيلا و٤٣٨ جريحا وفى يوم ١٨ ديسمبر أرسلت القوات البريطانية ٦ آلاف مقاتل و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وطائرات .. ووقفت البوارج البريطانية فى المياه لاكتساح كفر أحمد عبده بالسويس وتقدمت هذه القوات ونسفت ١٥٦ منزلا فى الحى .

وفي غمرة هذه الأحداث أصدر الملك قراراً بتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى . كما أصدر قراراً بتعيين عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مستشاراً ملكياً للشئون الخارجية وكلا الرجلين معروفان بميولهما للانجليز .

العتاف بسة-وط فاروق

وسارت المظاهرات فى شوارع القاهرة هانفة بسقوط فاروق وفى ذلك يمكن لنا أن نرى الفارق الكبير بين العتاف لفاروق يوم وصوله من لندن سنة ٣٦ وعتاف ضده خلال معارك القناة وذلك لأن فاروق كان بريئاً ، أما الآن فإن مبادئه بلغت حداً كبيراً ففما مرته النسائية وسلوكه المشين وتهتكه ودعوه ولعبه الميسر وسهره اللبالي فى الأوبرج ورحلاته إلى كبرى ودوفيل واتجاره بالأسلحة للفاسدة اجتمعت كل هذه المساوىء مع ما كان يجرى من حوادث دامية فاتفجر الشعب ليعان سخطه وغضبه على فاروق . . يضاف إلى ذلك أن موقف الملك من هذه الأزيمة البريطانية كان موقف النذل الجبان قتيبته حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو أظهر للشعب أنه غير راض عن المصريين وأنه يمالئ الجانب البريطانى ، الأمر الذى كسر هيئة الملك وجلاله ، فبات فاروق فى نظر المصريين لا يقل بغضا عن أرسكين القائد الانجليزى وقتذاك . وراح الشعب يعتقد أن كلا الرجلين - فاروق وأرسكين - أيديهما ملطخة بالدماء .

وانكسرت شوكة الانجليز وتحطمت الحالة التى كانت تحيط بهم كذلك انكسرت شوكة الملك وتحطمت عظمة التاج . ولما ولد ولى صهده أحمد فؤاد سارت المظاهرات فى شوارع القاهرة هانفة بسقوطه والواقع أن مولد ولى العهد كان شوما على الملك والعائلة المالكة جميعها . . فقد كان الناس يأخذون الملك بألستهم سراً ، أما اليوم وبعد مولد الطفل راحت تسبه جهراً فقد خرج الناس منادين بسقوطه كما مزق طلبة الجامعة صورده وداسوها بالأقدام فى حرم الجامعة .

وخرجت جريدة أحمد حسين رئيس حزب الفتاة بصور عديدة
للمناظر من المصريين الذرة الحفاة مستصرخة « رعاياك يا مولاي » .
ولما اضطربت الحالة تقرر تعطيل الدراسة في الجامعة والمدارس
الثانوية . وفي ١٩ يناير أعلن الجنرال أرسكين احتلال مدينة
الاسماعيلية . . فاحتل المباني العامة والمنشآت الحكومية وراحت
المصفحات البريطانية تجوب أنحاء المدينة . وفي يوم ٢١ و ٢٢ زاد
الضغط البريطاني .

معركة الاسماعيلية

وفي يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ احتشدت قوات بريطانية ضخمة
من الجيش البريطاني تؤيدها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات
ومدافع الميدان ، وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية ومبنى ثكنات
بلوكات النظام وطلبت القوات البريطانية تسليم أسلحة جميع قوات
البوليس وجلاء هذه القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات بدون
أسلحة فأبلغ الأمر إلى فؤاد سرايج الدين وزير الداخلية في القاهرة
وكانت الساعة السادسة صباحا فأمر بعدم الموافقة ورد الاعتداء
ومقاومة القوة بالقوة حتى آخر طلقة .

فأذرت القوات البريطانية بأنه إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها
فورا فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها فأصر القائد المصري
على تنفيذ أمر المقاومة . . فأخذت القوات البريطانية تضرب المحافظة
والثكنات بالمدافع والقنابل ورد جنود البوليس على العدوان وقابلوا
الضرب بالمثل .

ولسكن القوتين كانتا غير متكافئتين فلم يزد رجال البوليس المصرى على ٣٠٠ بشكنات بلوكات النظام و ٨٠٠ بالمحافظة وليس لديهم من الاسلحة غير البنادق أما قوة الانجليز فكانت تزيد على ٨٠٠ جندى مسلحين بأحدث الاسلحة وعصنين بالدبابات والمدافع والمصفحات قواذرم البوارج الحربية والطائرات .

ولشبت بين الطرفين معركة رهيبة أيدى الضباط والجنود الذين كانوا فى الشكنات شجاعة وقصحية ولم يهينوا أو يتوقفوا عن اطلاق النار حتى نفدت آخر طلقة لديهم بعد أن استمرت المعركة ساعتين .

وبعد ذلك اقتحمت الدبابات الشكنات وأسرت من بقى حيا من رجال البوليس . أما القوة المصرية التى حوصرت فى دار المحافظة فقد قاومت مقاومة نادرة فأذرم الانجليز بتدمير الدار فوقهم ، فقال الضابط المصرى :إذا أراد البريطانيون أن يأخذونا فلن يتسلبونا إلا إلاجثا هامة . وقد سقط فى الميدان ٥٠ وأصيب ٨٠ وأسرى الانجليز من بقى منهم حيا ودمرت دار المحافظة وشكنات البوليس .

حريق القاهرة

روعت أنباء الاسماعيلية الأهالى فأصابهم غيظ شديد . . ففى الثانية من صباح ٢٦ يناير امتنع عمال مطار القاهرة عن تموين أربع طائرات بريطانية تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وحاولوا احراقها ولسكن الطائرات تمكنت من الاقلاع .

وفى السادسة صباحا تمرد جنود بلوكات النظام فى شكناتهم

بالعباسية وخرجوا في مظاهرة يطوفون شوارع القاهرة حتى وصلوا
جامعة القاهرة وكانت الساعة قد بلغت التاسعة . . فاختلط شعورهم
بشعور الطلبة وساروا جميعا إلى دار رياسة مجلس الوزراء أمام دار
البرلمان فأطلق عليهم عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية والتي
فيهم خطبة حماسية ثم سارت الجماعات تحمل معها الفيظ والحقد وروح
التدمير تنساب في شوارع القاهرة قلبا وصلوا كازينو أوبرا أشعلوا
النار فيه . . ولما جاء رجال المطافىء لانهاد الحريق منعهم المتظاهرون
وأتلفوا خراطيم المياه .

ثم توال اشعال الحرائق والاتلاف فاجتاحت شوارع القاهرة
كتله من نار حولت كل شىء إلى شعلة ملتهبة وقد بلغ عدد المحلات التي
أحرقت ٨٠٠ محل وبلغ عدد القتلى ٢٦ والجرحى ٥٥٢ وشرذ من
جراء ذلك أكثر من ٥٠ ألف نسمة . . والواقع إن حريق القاهرة
كان نكبة لم نر القاهرة مثله طوال تاريخها البعيد .

وفي المساء نزلت قوات الجيش إلى الشوارع وفي العاشرة والنصف
أعلن النحاس باشا الأحكام العرفية وعين حاكما عسكريا . . فأعلن
الرقابة على الصحف ومنع التجول ابتداء من السادسة مساء .

اقالة النحاس باشا

وفي اليوم التالى أى يوم ٢٧ يناير سنة ٥٤ في الساعة الحادية عشرة
مساء أقيل النحاس . هذه هى الحوادث ذكرتها بالتفصيل لما لها من
أهمية وأثر على حياة مصر ومستقبلها .

أما عن حريق القاهرة فلا شك أن المسئول الأول هو الاحتلال البريطاني ففضائح الانجليز في القناة وخاصة مأساة الاسماعيلية .. قد أثارت سخط الجماهير فاندفعت في غير وعى أو تفكير إلى الحريق كمنظهر من مظاهر الغضب ، وتقاعس الشعور بالغضب إلى الاحتذاء عامة وخاصة على الجانب البريطانى ثم تطور الغضب إلى السخط على كل شيء فراحتم تحرق وتدمر كل ما يقابلها دون وعى أو ادراك .

أما المسئول الثانى فهو فاروق ؛ فتهصرفه السياسى العام وتملده قد زاد الجماهير هياجاً ، يضاف إلى ذلك أنه يوم الحريق أقام مأدبة غداء ابتهاجاً بمولد ابنه أحمد فؤاد دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس . وقد كانت هذه المأدبة سبباً في احتجاج قادة الجيش والبوليس من مباشرة أعمالهم في حفظ الأمن ولقد كان من الواجب على الملك بعد أن رأى الحريق يلتهم القاهرة أن يلغى الحفلة ، خصوصاً وأن مأساة الاسماعيلية التى قتل فيها عديد من رجال البوليس كانت في اليوم السابق مما يستدعى الحداد عليهم لا اقامة حفل ابتهاج .

أما المسئول الثالث فهى الحكومة التى كانت غارقة في الحزبية والمصاحبة الشخصية تاركة مصالح الناس وأمنهم . فقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات واطلاق العنان لها بما يدعم مركزها ويكسبها عطف الشعب ، فلم تشأ أن تأخذ هذه الفوضى بالحزم والشدّة ووقفت جامدة أمام سيل الأحداث فكان ما كان من رغبة الجماهير الجاحذة المدمرة . وبالرغم من البوادر التى دلت منذ مساء يوم ٢٥ يناير على أن يوم ٢٦ يناير سيكون من أسوأ أيام التاريخ .. وقفت الحكومة جامدة دون أن تأخذ الأمر حيطنها وبالرغم من علم الوزارة صباح يوم

٢٦ يناير بتمرد رجال البوليس من بلوكات النظام وقفت الوزارة
جماعة أيمننا بل باركتته بالخطبة التي ألقاها عبد الفتاح حسن وزير
الشئون الاجتماعية ولم تتخذ الوزارة أى اجراء حيال تلك الفوضى.

وقد ظل كبار رجال وزارة الداخلية في برجهم العاجي دون أن
ينزل أحدهم إلى الشارع ليرى ما كان يجرى . ولقد ظهرت القاهرة
في مظهر وكرآن لا أحد منهم بها . . فقد أضرب البوليس عن تأدية
واجبه وأهمل رجال اطفاء الحريق وتعرضت البلد للسلب والنهب
ولم تفكر الحكومة بالرغم من كل ذلك في انزال الجيش اللهم إلا بعد
الغروب عندما أمت النار على الأخضر واليابس ، ولقد قيل أنها
كانت تخشى أن يتمرد الجيش كما تمرد البوليس . . ولذلك أجلت
زوله حتى المساء المتأخر فإذا صبح ذلك فإن هذا يكون أكبر دليل
على ضعف الحكومة وعدم أهليتها .

والمعروف أن وزير الداخلية ظل ملازما داره حتى الساعة
الحادية عشرة ولما ذهب إلى الوزارة انصرف عن مراعاة أمورها
إلى شراء عمارة تقع بشوارع عبد الحاق نروت رقم ٢٣ من بائعها
جورج عريضة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، ولقد ظل مشغولا بمصلحته
الخاصة حتى تم تسجيل العقد في الساعة الثانية مساء حيث انتقل مدير
الشهر العقارى إلى مكتبه بوزارة الداخلية خصيصا لتوثيق البيع .

هذا عن حريق القاهرة أما عن موقف الحكومة عامة في حربها
مع بريطانيا فإننا نرى أن سلوك النحاس في وزارته الأخيرة يختلف
عن سلوكه في ٤ فبراير سنة ٢٤ عندما امتعدى بريطانيا على مصر
فما سبب هذا التغيير في سياسته ؟

الواقع إن النحاس لم يفهم من موقفه ازاء الانجليز أو ازاء
السراى فقد كان الرجل مستمتعا فى صداقتها .. ولكن الحوادث
هى التى دفته قهراً إلى اتخاذ الاجراء الذى اتخذه فقد رأينا المفاوضات
استطالت وتصدعت ، بينما الملك يتربص به ممسكاً اضطره لإلغاء
المعاهدة وما ترتب عليها من صدام بين الشعب والانجليز وأدى إلى
مذبحة الاسماعيلية التى أودت فى النهاية إلى حريق القاهرة وسقوط
النحاس ، ولذلك لم يكن للنحاس ضلع فيما مر وإنما الضلع جاء عرضاً
ولا شك أن خسارة النحاس كانت جسيمة لأنه



سراج الدين
اشقى عمارة
يوم حريق
القاهرة

خسر صداقة الانجليز وخسر صداقة الملك وخسر
الحكم ولم يبق له غير الأمل فى أن يعود إلى المدامنة
كى يعود إلى الحكم . فبعد اقالته ظل وفيًا لسياسة
التودد للسراى فقبل أن يؤيد برلمانه رئيس الوزارة
الجديد على ماهر الذى خلفه فى الحكم وكان موقفاً
شاذاً لأنه وهو صاحب الأغلبية البرلمانية قبل عن
طبيب خاطر تأييد خصمه الذى لا يملك أعضاء

برلمانيين والذى جلس على الكرسى الذى كان يجلس عليه . كل ذلك
من أجل أمل العودة إلى الحكم .. والواقع أن النحاس لم يكن جاداً
فى إلغاء المعاهدة وإلا لما وقف ذلك الموقف المانع من الانجليز ..
وقد كانوا يمتقدون أن النحاس لا يفهم غير (التهويش) مما يجب
مقابلته بهويش مثله ولكن التهويش خرج - عن غير قصد - إلى جد
اتهى بمعارك دامية . أو بمعنى أصح أن المخرج الذى أخرج التمثيلية
التي أداها النحاس والانجليز على مسرح القناة وكان ضحيتها الشعب
هذا المخرج نسي وأعطى الممثلين مدافع محشوة بالذخيرة الحية بدلا

من مفرقات اصطلاحية فلما أطلق الممثلون الرصاص أصابوا المتفرجين
قسقط كثير منهم مدرجين بدمايتهم .

وبالرغم من كل ذلك ظل الأمل يراود النحاس في العودة إلى
الحكم فعندما سافر بعد ذلك بأشهر إلى أوروبا للتصنيف كان الشهيد
الذي هتف به أنصاره وهو يصعد الباخرة في الاسكندرية هو ونحن
عائدون ، أى عائدون للحكم ولكن تيار ٢٣ يوليو جرفته كما جرف
الملك أمامه وكما جرف النظام كله .

على ماهر يتولى الوزارة

كلف الملك على ماهر تأليف الوزارة فشكّلها من أنصاره المعروفين
وهم سعد الباز و ابراهيم عبد الوهاب وغيرهما . أما أبرز ما استرعى
النظر فهو إسماعيل وزارة الداخلية إلى أحمد مرتضى المراغى العميل
الأول للملك وكان الطابع الغالب على هذه الوزارة هو أن أعضاءها
من الموظفين أو أشباه الموظفين وليس لأحد منهم برنامج سياسى
ولقد وقف على ماهر على المسرح - كمعاداته - في شكل مظاهرة فزعّم
أنه صديق للملك وصديق للنحاس وصديق للمعارضة وأنه الباسم
ورجل الساعة الذى يجب أن تتجه إليه الأنظار في حل المشاكل .

والواقع أن على ماهر هو على ماهر .. فنذ أن ظهر على المسرح
السياسى منذ أكثر من جيل وهو يحاول دائما أن يتباهى بأنه غامض
وأنه صديق للجميع ، أما الرجل فيال من أعماقه إلى الحكم المطلق
فهو لا يحب المعارضة ولا ينيل إلى حكم الشعب ولا يرضى إلا بما يقوله
فهو ديكستور .. ولكنه ديكستور فزّم ملتو تنقه روح الجراءة

وان كان دائما يزعمها ويوحى بأنه يتصف بها .. هذا هو على ماهر
وكانت وزارته وزارة تهذبة .. فقد أوقف الكفاح في منطقة
القناة وسحب الفدائيين واعتقل الكثير منهم ، كما عاد الكثير من
العمال إلى المعسكرات البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى التمسح
بالامتيازات التي كانت قد فقدتها عقب إلغاء المعاهدة وبذلك انتهكت
القضية المصرية خطوات إلى الوراء وإذا كنا قد رجعنا القهقري ففيم
إذن كان النضال ؟ وفيم أبقى الدم المصري .. ؟

كان على ماهر معارضا لسياسة الوفد كما أنه دعا المعارضة عند
تكليفه بتشكيل الوزارة إلى الاشتراك معه مما يؤكد أنه جاء على
أساس سياسى يخالف الأساس الذى كانت تفسر عليه وزارة الوفد
ولكنه بعد أن تولى الحكم وقف في مجلس النواب وقال « إن سياسى
ستكون استمراراً لسياسة سلفى العظيم » وسلفه العظيم هو النحاس .
إني أحار مع على ماهر وادهش منه .. ألا ترى معي أنه
بهذا التصريح قد أصبح حليفاً للوفد ؟ وبذلك كسب تأييد البرلمان
له . وكانت هذه أول مرة يؤيد فيها برلمان وفدى وزارة خلفا
لوزارة النحاس المقالة .

وبذلك ذلك على ثلاث أشياء الأول أن النحاس ما زال يسير
في سياسة مهادنة السراى كما سبق أن ذكرت ، والثانى أن الوفد بما
فيه النحاس لم يكن راضيا على سياسة الكفاح ضد الانجليز .. فها هو
النحاس يعطى ثقته لرئيس وزارة لا يريد الكفاح مما يؤكد إثاره
بريطانيا وإيمانه بها . والثالث هو رغبة على ماهر في أن يظل رئيسا
للوزارة ورغبة النواب في أن يظلوا نوابا ، ولا أعتقد أن في هذا

أو ذاك من الخلق الكريم في شيء .

وإذا كان الوفد قد خرج عن مألوفه عقب كل اقالة فآثر سياسة التقرب إلى السراى حيث كان يذهب أحيانا في المرات السابقة إلى حد مقاطعة السراى ومقاطعة الوزارة التى تعقبه فإنه في هذه المرة قد آثر أن يمد سياسة المهادنة التى بدأها سنة ١٩٥٠ عندما تولى الحكم انتظاراً للفرج . ويدخل ضمن ذلك أن أعضاء النواب من الوفديين قد آمنوا بهذا الرأى فأخذوا يتزلفون إلى السراى خشية حل مجلس النواب فرفعوا إلى فاروق محضر جلسة يوم ١٩ يناير سنة ٥٢ التى أبلغ فيها مولد ولى العهد أحمد فؤاد مكتوباً بماء الذهب تعلقوا وتزلفوا ويدخل ضمن ذلك الكلام أيضاً أن وزير الأوقاف حسين الجندى فى عهد وزارة الوفد رفع إلى الملك فاروق فى ٥ مايو سنة ٥٢ أى بعد اقالة وزارة الوفد بأربعة أشهر تقريراً تقريراً اشترك فى وضعه نقيب الأشراف وقتئذ محمد البيلاوى وفيه أثبت أن الملكة نازلى بنت سليمان باشا الفرنساوى ينتهى نسبها إلى سيدنا الحسين ابن بنت النبی عليه السلام . وهذا يدل على الإفك والبهتان ومدى تملق الوفد للسراى وذلك فى الوقت الذى تنتمى فيه نازلى إلى سليمان باشا الفرنساوى وفى الوقت نفسه أيضاً تعيش عيشة داعرة فى أمريكا ، ويعيش ابنها فاروق عيشة فساد وانحلال .

استقالة على ماهر

وبالرغم من تأييد البرلمان لعلى ماهر استصدر مرسوماً بحله وقال فى ذلك أنه لا يريد أن يستعمل السادس ولكن يريد أن يطعن إلى

نفسه بما يؤكد لنا أن على ماهر لم يكن حسن النية وأن الصداقة التي بينه وبين سلفه العظيم صداقة اصطناعية قائمة على الغش من أجل غرض مشترك سرعان ما يزول إذا ما زال هذا الغرض .

وبدأ على ماهر بالبحث عن حل للقضية المصرية وحدد يوم أول مارس سنة ٥٢ لمقابلة السفير البريطاني ولكنه استقال في ذلك



اليوم دون أن تتم المقابلة أما لم استقال على ماهر؟ فلأن الملك أراد ذلك . فقد فرضت وزارته على الشعب وهي إحدى الوزارات الأربعة التي تعاقبت على البلاد عقب حريق القاهرة ويمكن أن يطلق عليها بأنها وزارات السراي لأنها وزارات ضعيفة متهاكة يغلب عليها سركب النقص وهذه الوزارات لم تتجاوب مع الشعب لا في آرائه التقدمية ولا في نظرته إلى الجهاد . وقيام هذه الوزارات معناه قيام الحكم المطلق المضطرب الذي تتحطم فيه الحياة السياسية الكريمة . ولكن فاروق لم يكن يريد الاستقرار

بل كان يريد وزارات ضعيفة يعبت بها كيفما شاء عاد للسرحد بعد طسول غيباب والحكم وبالتالي إلى سقوط فاروق . والملاحظ أن

ماضى على ماهر اتسم بالمناورات السياسية وأنه اشتهر بأن عظمه ناشف لا يسهل أكله ولكنه في هذه المرة قد ضعف وتهاك وأصبح عظمه هشاً سهل التحطيم فبدلاً من أن يلعب بفاروق كما تعود في الماضى أصبح الان العوبة في يد فاروق فقد تسلى به الملك فلما زهد فيه ألقى به .

وزارة أحمد نجيب الهملى

عمد الملك فى أول مارس سنة ١٩٥٢ إلى أحمد نجيب الهملى باشا بتأليف الوزارة ، وكان أحمد مرتضى المرافق وزيراً للداخلية أيضاً وجميع أعضاء الوزارة من الموظفين الذين تنقصهم الخبرة السياسية شأن الوزارة السابقة وقد أثار الهملى مسألة (تطهير أداة الحكم) ولعله فعل ذلك تغطية لفشله فى إيجاد حل للقضية المصرية .

وقد لجأ إلى ما لجأ إليه الحكام الرجعيون السابقون فأجل البرلمان شهراً ثم حله (٢٤ مارس ٥٢) ثم راح يتسكك فى أعداد الانتخابات ، وقد وقف الوفد - بعد أن فقد الأمل - موقف العداء من هذه الوزارة فمقاطعها وأعلن عدم الثقة بها وحاربها وطالب بإلغاء الأحكام العرفية وبتحديد ميعاد الانتخابات .

والملاحظ أن الوفد هو الذى أعلن الأحكام العرفية بينما هو الذى اكتوى بنارها ، وهذا ما حقق كلامنا السابق من أننا كنا ضد الوفد فى إعلانه الأحكام العرفية اشفافاً بالانحاس نفسه بما يؤكد أن الحاكم كان يهيمه نفسه فى الحكم المطلق متوارياً خلف الأحكام العرفية فإذا طالب الانحاس الآن برفع الأحكام العرفية فلم إذن إعلانها ؟ وكانت حجة الانحاس أن ظرف إعلان الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة قد انتهى وأن الحالة قد استتب ما يجب على أحمد نجيب الهملى أن يبلغها ، ولكن فاروق الحاكم الفعلى استغل الأحكام العرفية ليشبع تعطشه إلى الحكم المطلق .

وقد انتشى نجيب الهملى هو الآخر من هذه الأحكام ليشبع

شهوة الانتقام لنفسه لفصله من الوفد ، حيث كان من أعضاء الوفد
البارزين . ولكن الملك كان لاهيا عن هذا كله . فبعد أن شبع من
أحمد نجيب الهلالي طلب منه تقديم استقالته ولم يشفع للهلالي أنه
كان ينمق عبارات المديح للملك .

وزارة حسين الأخيرة

وأخذ الملك يلهو بالوزارات فكلف بهي الدين بركات تأليف
الوزارة وفي الوقت نفسه كلف حسين سرى باشا تأليف الوزارة
وراح كل منهما دون علم الآخر يشكل الوزارة مما يدل على عدم
الاستقرار ولكن حسين سرى نجح في
الشور بالوزارة والملاحظة الأولى في
تشكيلها تعيين زوج ابنته الدكتور محمد
هاشم لوزارة الداخلية وهو التقليد
الذي اتبعه سرى باشا في أيامه الأخيرة
منذ مصاهرته للدكتور هاشم والملاحظة
الثانية هي تعيين كريم ثابت وزير دولة
والمعروف أن سمعة كريم ثابت لا تتفق
واسناد مركز خطير مثل ذلك إليه .



كريم ثابت

وبالرغم من ضعف حسين سرى فإن وزارته لم تعمر طويلا فسرعان
ما استنفذ الملك منها غايته ثم ألقى بها وطلب من حسين سرى أن
يقدم استقالته-فقدمها في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ . إن عدم استقرار
الوزارات يؤكد لنا شيئين : الأول عدم استقرار الحال نتيجة
لاضطراب الملك نفسه . فقد ظهر فاروق بمظهر العايب بالوزارات

المستمر بالشعب وكان ذلك رد فعل للخوف الذى يعيش فى صدره فقد بات ضعيفاً خائراً لا يعرف ما يصنع ليوطد سلطانه . . وكان الشك يخامره دائماً فى اخلاص وزيره الأول فسرعان ما كان يستبدله بغيره . . كانت لفظة فاروق إذن فى تغيير الوزارات لهفته فى البحث على الاطمئنان الذى يعيد إليه الثقة فى نفسه بعد أن تزعمت ليؤكد له أنه باق على العرش .

أما الثانى فهو أن سلطان الشعب أصبح أقوى من سلطان الملك فقد كان الملك فى الماضى قادراً على العبث بالدستور والانتخاب عن طريق أى وزير معاصر لأن الشعب كان ضعيفاً ، أما سنة ٥٢ وبعد معارك القناة وحريق القاهرة ونمو الادراك واحساس الشعب بضرورة محافظته على الدستور كمنظر محافظته على حريته فقد بات واضحاً اراء ذلك أن الملك لم يعد قادراً على العبث بالدستور وأنه فى تغييره الوزارة انما يبحث عن الوزير الذى يجرو على تعطيل الدستور أو الغائه وفى فشل الملك فى حصوله على نوع هذا الوزير فشل لسياسة الحكم المطلق وانتصار لسلطة الشعب .

الهلالي مرة أخرى وأخيرة

عهد فاروق إلى أحمد نجيب الهلالي (٢٢ يوليو ٥٢) تأليف الوزارة فالفها لبضع ساعات ، والملاحظ أن أحمد مرتضى المراغى وهو ذراع الملك النينى قد أسند إليه وزارة الداخلية وأن اسماعيل شيرين أسند إليه وزارة الحربية وهو زوج الأميرة فوزية شقيقة فاروق وقد كان فى رتبة قائمقام وأدخله فى سلك الجيش ورقاه إلى

هذه الرتبة مجرد المصاهرة فهو لم يدخل الكلية الحربية .

وهذه هي الوزارة الرابعة في مدة أقل من ستة أشهر . . . وإلى
لأتمسك إذا كان الملك راغبا في الهلالى بهذا الشكل فقيم كان إذن
اقالة وزارته السابقة . . . ولكن الهلالى ما كاد يستقر بضع ساعات
حتى عاجلته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقصت على نظام الحكم كله
وبدأت نظاما جديدا .

الموجة الكبرى

وبدأت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . . . بديان على الشعب أظمرت فيه
رغبتها بتغيير الحكم فخلعت فاروق وأسقطت أسرة محمد على وما يتبعه
من حكم ملكى ونظام حزبى وبدأت حياة جديدة بعقلية جديدة
وتفكير جديد يتبعد كل البعد عن الماضى العتيق .

ولم تكن الثورة وليدة الاضطرابات الأخيرة التى حدثت خلال
حكم النحاس باشا فى وزارته الأخيرة وإنما هى وليدة ظروف
عديدة بدأت بدورها تنمو بانحراف ثورة سنة ١٩١٩ عن الغاية
التي كانت تهدف لها وبقيام ثورة سنة ١٩٥٢ أغلقت مصر صفحة من
تاريخها لتبدأ صفحة جديدة .



نهاية المطاف

... الآن وبعد أن قطعنا ذلك الشوط الطويل من حياة مصر خلال جيل كامل من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ قد يظن البعض أني جرت في حكمي على الزعماء ونعمدت أن اتحدث عن سيئاتهم دون حسناتهم فلم أكن عادلاً .

وأقول رداً على ذلك إن هذا الكتاب لم يكن تأريخاً لمصر وحياتها حتى أذكر الاحداث والتصرفات التي وقعت في مصر وحياء زعمائها وحكامها وأعمالهم وما فيها من سيئات وحسنات - فالمعروف دائماً ان الكتاب يقرأ من عنوانه وعنوان كتابي « أزمة الحكم في مصر » بحث في الأسباب التي أدت بالحكم لأن يتعثر ويعيش في أزمة ومن ثم ركزت همي على أخطاء الزعماء

صحيح أن هؤلاء الزعماء حسنات كثيرة ولكني لو ذكرتها لخرجت بكتابي عن مدلول عنوانه ولأصبح مثل أى كتاب تاريخي آخر لا يخرج عن سرد الحوادث ونشر الوثائق

ولاشك أن لجميع هؤلاء الرجال الذين جاء ذكرهم سواء الوفديون وغير الوفديين أعمالاً عظيمة.. فقد قدم كل واحد منهم خدمات لوطنه وبذل الكثير من التضحيات المعنوية والمادية .

وأيما كان مركز سعد من هذا الكتاب وما تعرضنا له بالنقد فقد كانت له مواقف وطنية رائعة تشرف صفحته ضد الانجليز ضد السراي ، كذلك كان لخليفته مصطفى النحاس كما كان لبقية الزعماء الآخرين غير الوفديين . فقد كان جميع هؤلاء أقوياء يحملون الكثير من الصفات التي تؤهلهم للزعامة وإلا لما تمكنوا من تقدم الصفوف

وحمل الريبة . وهذه القوة لا تحمل الشر المدمر للوطن وإنما تحمل معها النفع . لقد قدم سعد والنحاس وبقية الزعماء الآخرين الكثير من باقات الورود إلى الوطن ونحن لم ننكر ذلك وإنما ذكرنا الشوك الذي جاور الورد .

لقد كان لظروف ذلك العصر والتيارات العديدة الظاهرة أو المختفية - كان لها الأثر الكبير في تشكيل الصورة التي ظهرت بها مصر

فقد اتسم هذا العهد بالصراع المميز الذي كان يهدف إلى ثلاثة شعب : الأول الصراع في سبيل الوطنية والعمل على تخلص البلاد من قوات الاحتلال البريطانية ، والثاني الصراع في سبيل الديمقراطية والعمل على التخلص من الملك أو تقييد سلطته ، والثالث الصراع في سبيل القومية أو الوحدة العربية والعمل على إحياء مجد العرب - الأمر - الذي شكل أزمة الحكم .

والواقع ان الوفد لعب دوراً هاماً في حياة مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ فقد كان قوة جماهيرية كبيرة ولكن تكالبه على الحكم أدى إلى تعثر الاستقلال وتردد الديمقراطية . وكان في تمسك سعد بأن يظل في العدة ، ما أشاع جواً مضطرباً .. وكان هم بقية الزعماء أن يسرقوا منه الكاميرا وبذلك ظهرت الصورة مهزوزة .

لقد أصر سعد على أن يقوم بدور البطولة ومع أنه نجح في ذلك إلى أقصى حد حيث أجاد في تمثيل دوره واستجلاب نظر المشاهدين والتأثير فيهم إلا أنه محاولته أن يفطى على بقية الممثلين الثانويين الذين اشتركوا معه على المسرح ما اكسبه عدوتهم وسخط النقاد .

... ولم تكن الحياة السياسية التي عاشها سعد نضالاً مع ألم ومرارة
بقدر ما كانت استعراضاً وطرباً بالهتاف وتمتعا بهيبة الزعامة . .
حيث استنكر خصومة معارضيه لذلك لانرانا نلوم الرجعيين عندما كانوا
يلجأون إلى البطش في الحكم لو منا لسعد عندما كان يتشبث برأيه .
وعندي أن طغيان سعد في الرأي واستئنائه بالدكتاتورية الفكرية
أشد قسواً من الحكم الارهابي الذي كان يعتمد فيه خصومه من
الحكام الرجعيين على الحديد والنار .

وبعد .. فسعد لم يكن هو الذي صنع ثورة سنة ١٩٠٩ وإنما الذي
صنعها الشعب . فقد كان سعد واحداً ضمن ملايين المصريين الذين
هبوا آنفين في أعقاب الحرب العالمية الأولى مطالبين بالحرية ولكن
سعداً وقد كان أكبرهم سناً وأفصحهم لساناً وأعلام مرتبة تمكن
بما له من ميزات أن يكون معبراً لبقا عن أحاسيس الشعب . وفي
رأى أن دور سعد في الثورة لا يزيد على أى مواطن عادى ، فالذين
دفعوا دماءهم في سبيل مصر كانوا أكثر منه تضحية فهؤلاء القديسين
الأبطال هم الذين صنعوا الثورة وعلى دماهم الزكية ارتفع اسم سعد
وارتفع اسم غيره من الزعماء الآخرين .

صحيح إنه كان لسعد تاريخ قبل سنة ١٩١٩ فقد شغل مناصب
عالية في الدولة وكانت له مواقف حميدة ، ولكن الثمن الذي أخذه
بعد ذلك كان أكثر مما دفعه فقد هتف له أكثر من ٩٥ في المائة من
الشعب فهلا دفع سعد ٩٥ في المائة من حياته للشعب ؟؟

لقد خلق سعد « أيديولوجية » وفديه تسيطر على العقول . لذلك
كانت تدور المعارك الانتخابية تحت وابل رصاص المرشحين

وعصبية العائلات وتمعصب الأحزاب الأمر الذى خرج بالحكم من النظام البرلماني القائم على الديمقراطية وطرق المواضع على بساط البحث وتبادل الرأي والشورى إلى نظام الحكم البوليائسي القائم على الدكتاتورية والاستبداد بالرأى .

وتقع مسئولية ذلك على سعد فهو الذى نقل المعركة من صراع بين مصر وبريطانيا إلى صراع حزبي بين الوفد وخصومه وكان خليفته النحاس باشا أشد منه تعصبا ،

وإذا كان الناس قد أضفوا على سعد كثيراً من ألقاب الزعامة مثل ذى الياستين وعلى زوجته السيدة صفية زغلول أم المصريين إلى غير ذلك من صفات التمجيد والتعظيم فقد بالغوا في شأن النحاس حيث لقبوه بالرئيس الجليل وصاحب الزعامة المقدسة وصاحب المقام الرفيع وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال إلى غير ذلك.. كل هذا يريك أن شهوة السيطرة وحب الذات في الوفد التي بدأت بسعد وانتهت بالنحاس كانت تهدف إلى أن تجعل من أفراد الشعب عبيداً لآلهة الوفد ، ويريك أيضاً أن سعد أو النحاس كلاهما امتداد للآخر فأى وزر لايهما يشين الآخر فنسكبه في فبراير مثلاً التي اقترعها النحاس يتحمل وزرها سعد كما يتحمل كل عقوق وطني آخر ارتكبه النحاس لذلك لم تقتصر مسؤولية سعد على الفترة التي عاشها وإنما امتدت إلى الأيام التي أعقبت حكمه ، لأن النظام الذي خافه ظل قائماً حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وكان النحاس أكثر منه امعانا بالتسك بالسلطة مما شكل جو الحكم في عهده بالتوتر العنيف :

لقد رأينا أنه ما من مرة كان النحاس فيها بعيداً عن الحكم إلا وبكى على الدستور مطالباً بانتخابات حرة .

إن الاحتكام إلى الدستور وسيادة القانون همدف الأحرار في كل مكان وكل زمان ولكن هل كان سعى النحاس باشا وراء الدستور وحرية الانتخابات عن إيمان وعقيدة ١١٢٤ أم إيماناً بأن الدستور والانتخابات هما وسيلته للحكم ١١٢٤ ما الذي كان يحدث فيما لو أعتقد أن الانتخابات تسفر عن عدم مجيئه للحكم ١٤ أكان يتمسك بهذا التمسك ١٤

الواقع إن النحاس كان يتواري خلف أعلى قانون في البلد وهو القانون الدستوري وخلف أعلى هيئة تشريعية وهي مجلس النواب ليجعلهما مطيته للحكم وهذا التحايل في الوطنية أثر تأثيراً كبيراً على الذمة السياسية

ومن الملاحظ أنه كان من عادة النحاس إذا تخبط في خطأ أو خلق جفوة بينه وبين الشعب سرعان ما يلجأ إلى مهاجمة الانجليز أو السراي ليعيد إليه لجام الشعب - سياسة ذات وجهين أفسدت الخلق السياسي .

وبعد فقد خلبت الآبهة والجاه قلب الرجل فلم يعد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا هو نفس الأستاذ مصطفى النحاس أفندي ، حيث كان في فجر حياته قاضي أحداث يحدوه العدل والطمأنينة دون غرور أو خوف ، ولكنه هو في الآبهة وعظمة الرخامة عاش في ذل الخوف من ضياع المجد وفي دوامة الذل والخوف والضياع هانت نفسه .

لقد نشأ حزب الوفد مع ثورة سنة ١٩ وكان الحزب الذي يسيطر على البلد قبله هو الحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل . وشأن

أى دين جديد كان يلاقى عداء من الدين القديم فكان على سعد أن يزيل بطريق أو آخر الصورة المرتسمة في الأذهان عن مصطفى كامل ويضع صورته بدلا منها بما اضطره لأن يدخل في خصومة خلقت جيوا من الشك ثم تطور هذا الشك إلى الشك في الزعماء المعاصرين ثم الشك في كل شيء ثم الشك في الشك وهو أقوى أنواع الشك بما دمر المثل الوطني .

هذا هو الوفد بزعماء سعد والنحاس أما بقية زعماء الأحزاب الآخرين فقد كانوا أكثر منه سوءا ولكننا لا نلومهم لومنا لسعد والنحاس حيث كانوا أقربا بالنسبة لهما . وهم وإن بدوا في الصورة أقوياء بما كانوا يعتمدون عليه من قوة السلاح في توطيد سلطانهم إلا أنهم في الواقع كانوا ضعافا لا تتقاصهم التأييد الشعبي اللازم للحاكم كي يمارس سلطته بصفة شرعية ، ولذلك كانوا يعتمدون على البطش والعنف بدلا من الديمقراطية لحفظ الأمن .

ولم تكن القوة طايعهم فحسب ، وإنما كان أيضا التحايل على الشعب .. فقد كان لكل زعيم من زعماء الأقلية ميزة فمحمد محمود مثلا تميز بالتعالي على الشعب وبموزاة رأسه برأس الملك بينما تميز اسماعيل صدقي بالادعاء والغرور في علم الاقتصاد وتحقيق الأمور والتباهي بحلمها .. كما تميز توفيق نسيم بالصمت الرهيب كي يقال عنه إنه رجل رزين بينما الواقع يقول أن ذلك كان غباء . وتميز إبراهيم عبد الهادي بادعاء الفتونة وأحمد ماهر بادعاء سعة الصدر والنقراشي بادعاء الجدية والتزام جانب الحق تشبها بعمر بن عبد العزيز . أما علي ماهر فقد امتاز بالادعاء بأن الله خلقه لجلالته الأمور وأنه المتقذ

الذى يملح إليه الوطن وقت الشدة إلى غير ذلك من الصفات التى كانت أشبه بالطبل الأجوف يعطى الصوت العالى ولكنه خال من الوزن ونحن مهما قلنا عن هؤلاء فلم يخرج شأنهم عن شأن فقايع الصابون التى تطير فى الهواء محدثة فقايع عديدة ولكنها سرعان ما تتلاشى كأن لم تكن ، فقد كان الحاكم يستمد سلطته من أى شيء دون أن يعطى شيئا حتى إذا سقط أصبح لا شيء .

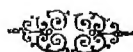
والواقع أن مرد هذه التصرفات الشاذة من هؤلاء الحكام الرجعيين إنما لشعورهم بمركب النقص حيث كانوا يفتقدون التأييد الشعبى مما حدا بهم لأن يعوضوا هذا النقص بالادعاء والغرور والقوة المصطنعة ومهما كان من أعمال هؤلاء الحكام الرجعيين وما قدموه من إصلاح أو خير للبلد لا يوازى ظلما واحدا لفرد من أبناء الشعب من أول حاكم عقب ثورة سنة ١٩١٩ وهو عدلى يكن إلى آخر حاكم سنة ١٩٥٢ وهو أحمد نجيب الهملاى ، فقد كان السائد بينهم القوة والبطش والتعالى وامتهان الحرمه وجرح الشعور وقتل الكبرياء الامر الذى خرج بهم من الحكم الشرعى إلى حكم العصابات .

وهكذا عاشت مصر فى دوامة بين ديمقراطية الوفد الذى يعتمد فيه على الدكتاتورية البرلمانية وبين الرجعيين الذين يعتمدون على الدكتاتورية السافرة . . . وفى تلك الدوامة فقد الشعب الكثير من كرامته وأبائه .

وبعد . . فالحرية بمعناها الصحيح كانت معدومة ، فلم ينعم المواطن بالحرية ولم ينعم الحاكم بالحكم أو بالأطمئنان إلى الحرية وإنى لأتساءل

هل شكلت مصر رجالها وقبل أن يعبثوا بالحجارة ١٩
 أم ترى أنها عقلت فلم تعد تقدر على إنجاب الحكام الصالحين ؟
 لم قبل المصريون ذلك الوضع ١٩ أعن ضعف في الشعب أم عن
 عنف في الحاكم ١٩

جاء اعرابي إلى النبي (ص) يقاضيه ديناً كان عليه ، واشتد في
 الطلب وأبى أن يخرج حتى يقضيه . فتنادى أصحابه وقالوا : ويحك
 تدري من نكلم ؟ فقال : إني أطلب حقى ، فانتهرهم النبي (ص) وقال
 : « هلا مع صاحب الحق كنتم ؟ » ثم أرسل إلى خوله بنت قيس يقرض
 منها تمراً يسد به دينه للأعرابي فأبى أن يقبله وقال : « إنه دون تمرى »
 فقبل له « أترد على رسول الله ؟ » قال : « نعم ومن أحق بالعدل من رسول
 الله ؟ » فاستحلت عيناه (ص) بدموعه وقال : صدقت ، ومن أحق
 بالعدل منى ؟ ثم أرضى الأعرابي حتى قال له : « أوفيت أوفى اللهك »
 فقال المصطفى (ص) : « لا قدس الله أمة لا يأخذ ضيعتها حقه من شديدها
 ولا يتعتهه »



مطبعة الفكرة شارع منشأة الفاضل بالقاهرة



4